

سمو رئيس مجلس الوزراء يترأس اجتماعاً لبحث ومتابعة إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية

منظومة إدارية متطورة لمواكبة المتغيرات المستقبلية

1 إصلاحات إدارية لمواكبة المتغيرات الاقتصادية المستقبلية

2 مراجعة شاملة للهيكل التنظيمية بالمؤسسات الحكومية

ترأس سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً اليوم لبحث ومتابعة إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة في الدولة. ووجه سمو رئيس مجلس الوزراء بمراجعة الهياكل الحكومية وإعادة تنظيمها بما يسهم في استثمار موارد الدولة ويضمن بناء منظومة إدارية متطورة تتسم بالكفاءة والشفافية والقدرة على مواكبة المتغيرات المستقبلية.

حضر الاجتماع وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالعزيز ناصر المرزوق والمستشار بديوان رئيس مجلس الوزراء الدكتور خالد علي الفاضل ومدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح ورئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء بالإتابة الشيخ خالد محمد الخالد الصباح والأمين العام لمجلس الوزراء صالح سليمان الملا.

ويأتي ملف إعادة الهيكلة ضمن خطة حكومية أوسع تستهدف تسريع وتيرة الإصلاح الإداري، وتقليص التداخل بين

اختصاصات بعض الجهات الحكومية، بما ينعكس على سرعة الإنجاز وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين. ويركز التوجه الحكومي كذلك على تعزيز

التحول الرقمي داخل المؤسسات العامة، وإعادة تقييم آليات العمل التقليدية، بما يواكب التطورات التقنية الحديثة ويرفع من كفاءة الأداء والإنتاجية في مختلف القطاعات.

ومن المقرر أن تشهد المرحلة المقبلة مراجعة عدد من القطاعات والجهات التابعة للدولة من حيث الاختصاصات والهيكلة التنظيمية، بهدف الوصول إلى نموذج إداري

أكثر مرونة وقدرة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والتنموية، انسجاماً مع توجهات الدولة نحو تحديث الإدارة العامة ودعم خطط التنمية.



أخبار عالمية

السعودية تؤسس عملاقاً عالمياً للأغذية الحلال بملياري دولار



أعلنت شركة تطوير منتجات الحلال، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، إتمام صفقة «ساديا حلال» مع إم بي آر بقيمة 8 مليارات ريال (2.13 مليار دولار)، بهدف إنشاء واحدة من أكبر شركات الأغذية الحلال عالمياً. وتشمل الصفقة منصة تشغيلية متكاملة تضم مصانع ومراكز توزيع وأصولاً لوجستية، مع تركيز على التوسع التصديري في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمتد نشاط الكيان الجديد إلى عدة دول خليجية، بما يدعم تعزيز موقع المملكة كمركز عالمي لصناعة الحلال، ويعزز تنوع الصادرات غير النفطية ضمن مستهدفات رؤية 2030.

مفاوضات أوروبية أميركية لاحتواء أزمة الرسوم التجارية



تستعد الاتحاد الأوروبي لإجراء محادثات مع الولايات المتحدة في باريس، لاحتواء تصاعد التوتر التجاري بعد تهديدات دونالد ترمب بفرض رسوم جديدة على السيارات الأوروبية. ومن المقرر أن يلتقي مفوض التجارة ماروش سيفكوفيتش نظيره الأمريكي جيمس غريير على هامش اجتماعات مجموعة السبع. وينفي الاتحاد الاتهامات بعدم الالتزام بالاتفاقات، مؤكداً استمرار التنفيذ والتنسيق مع واشنطن. ورغم التوتر، يفضل الجانب الأوروبي تجنب التصعيد والتركيز على استكمال التفاهات النهائية، مع إبقاء جميع الخيارات مفتوحة في حال تطبيق الرسوم.

المركزي الأوروبي يقرب من رفع الفائدة مع تصاعد التضخم



أشار البنك المركزي الأوروبي إلى أن رفع أسعار الفائدة في يونيو بات «شبه حتمياً»، وفق تصريحات عضو مجلس الإدارة بيتر كاربيمر، في ظل استمرار تأثير ارتفاع أسعار الطاقة وتدابيع الحرب. ورغم تثبيت الفائدة مؤخراً، مهد البنك لبدء دورة تشديد نقدي مع تزايد مخاطر التضخم. وتوقع الأسواق ثلاث زيادات خلال الفترة المقبلة، مع أول رفع بحلول يوليو. ويرى صناع القرار أن قدرة البنك محدودة أمام صدمات الطاقة، لكنه قد يتحرك بقوة إذا تحولت الضغوط إلى تضخم مستدام، ما يعكس تحولاً تدريجياً نحو سياسة نقدية أكثر تشدداً.

رجل الأعمال قيس الغانم لـ «عالم الاقتصاد»:

الكويت الأفضل للاستثمار بفضل الأمان والعوائد المضمونة



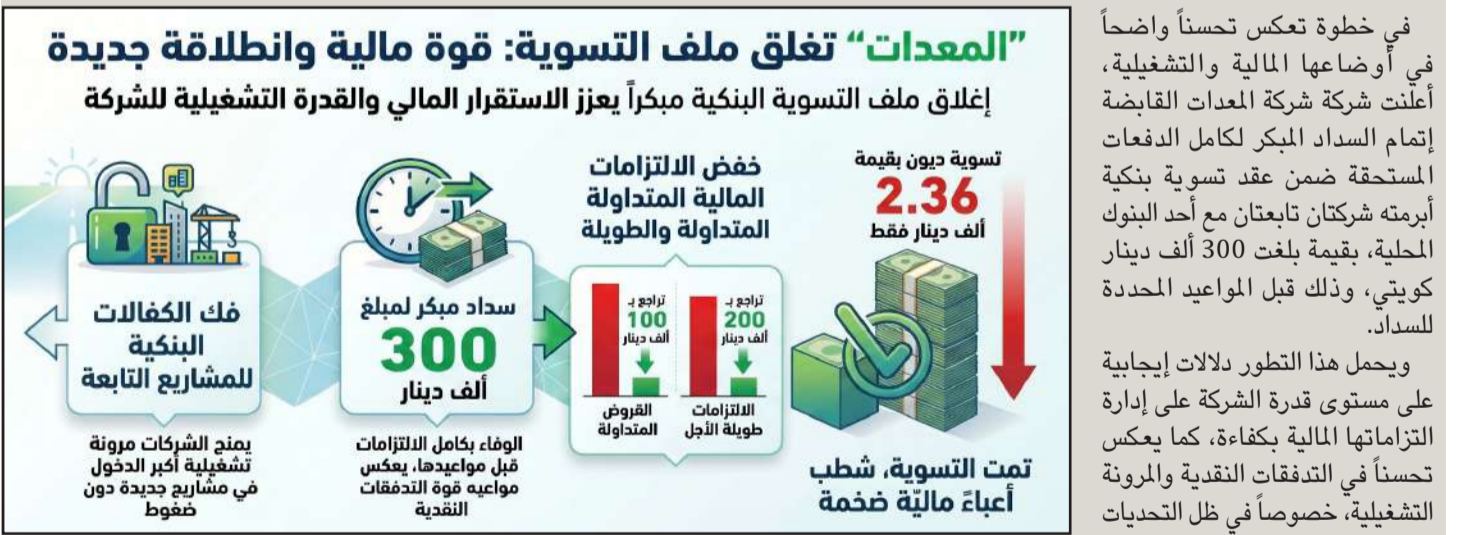
كتب خالد فهاد أكد رجل الأعمال قيس الغانم أن عودة الحياة تدريجياً أمر جيد ويؤدي إلى إعادة دوران الاقتصاد مرة أخرى للحياة، مبيناً أن العقار سيعود للانعاش مجدداً بكامل قوته والتي كان عليها قبل الأزمة بداية 2027، إن لم تحدث حروب وأزمات أخرى. وأوضح الغانم في لقاء أجرته «عالم الاقتصاد» أن السوق العقاري بطبيعته ثقيل ويحتاج إلى وقت كي يعود مرة أخرى، مشيراً إلى أن الأمور تحتاج إلى وقت. وحول عوامل إعادة العقار مرة أخرى إلى الحياة، أشار إلى أن المستأجرين والمستثمرين والإجراءات الحكومية المحفزة للسوق العقاري وكذلك بيئة الأعمال من بين عوامل النجاح لتلك الاستثمارات. وعن القطاعات الأكثر تعافياً عن غيرها، بين الغانم أن القطاع الاستثماري هو الأكثر قدرة على التعافي باعتباره الأكثر جاذبية للمالكي الكاش ويتبادلان المواقع مع سوق الأسهم كونهما الأكثر مرونة وتحقيقاً للودائع في المرحلة المقبلة. وأشار إلى أن القطاع التجاري ثقيل في تحركاته لأنه بحاجة إلى الملايين للعودة مرة أخرى وبالتالي فهو ثقيل نسبياً عن غيره من القطاعات، فيما القطاعين الزراعي والصناعي من الصعب التحرك فيهما.

خطوة تعزز الثقة وتفتح الباب أمام مرحلة تشغيلية جديدة

«المعدات» تُغلق ملف التسوية البنكية مبكراً وتعزز مركزها المالي بخفض الالتزامات

1 السداد المبكر يعكس تحسناً في التدفقات النقدية للشركة

2 فك الكفالات البنكية يمنح الشركات التابعة مساحة تشغيلية أكبر



في خطوة تعكس تحسناً واضحاً في أوضاعها المالية والتشغيلية، أعلنت شركة السداد المقابضة إتمام السداد المبكر لكامل الدفعات المستحقة ضمن عقد تسوية بنكية أبرمته شركتان تابعتان مع أحد البنوك المحلية، بقيمة بلغت 300 ألف دينار كويتي، وذلك قبل المواعيد المحددة للسداد. ويحمل هذا التطور دلالات إيجابية على مستوى قدرة الشركة على إدارة التزاماتها المالية بكفاءة، كما يعكس تحسناً في التدفقات النقدية والمرونة التشغيلية، خصوصاً في ظل التحديات التي واجهتها بعض الشركات خلال الفترات الماضية نتيجة ارتفاع تكاليف التمويل وتشدد السيولة في الأسواق. ووفق إفصاح منشور على موقع بورصة الكويت، فإن الأثر المالي المباشر للسداد المبكر تمثل في انخفاض بند النقد بقيمة 300 ألف دينار، مقابل تراجع القروض المتداولة بنحو 100 ألف دينار، وانخفاض الالتزامات طويلة الأجل بقيمة 200 ألف دينار، وهو ما يعزز من هيكله المركز المالي للشركة ويخفض الأعباء التمويلية المستقبلية. وتعود تفاصيل التسوية إلى أكتوبر 2024، حين وقّعت شركتان تابعتان لـ «المعدات» اتفاقية تسوية مع أحد البنوك المحلية بشأن مديونية بلغت نحو 2.36 مليون دينار، تمت تسويتها مقابل 700 ألف دينار فقط، إلى جانب فك الكفالات البنكية الصادرة للغير والمتعلقة بعدد من المشروعات التي نفذتها الشركتان التابعتان.

3 خفض الأعباء التمويلية قد يدعم الأرباح خلال الفترات المقبلة

الشركة، لاسيما أن السداد المبكر غالباً ما يُفسّر في الأسواق باعتباره مؤشراً على تحسن جودة الإدارة المالية وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قبل استحقاقها، وهو ما يعزز الثقة في استقرارها المالي. ويأتي هذا التطور في وقت تشهد فيه السوق الكويتية اهتماماً متزايداً بالشركات التي تعمل على إعادة ترتيب أوضاعها المالية وتقليص التزاماتها البنكية، خاصة مع اتجاه العديد من الشركات إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين مستويات الربحية والسيولة. ويرى مراقبون أن هذه الخطوة قد تمثل بداية مرحلة مالية أكثر استقراراً للشركة، خاصة بعد إغلاق ملف استمر لفترة وشكل أحد أبرز الالتزامات المرتبطة بالشركات التابعة، بما يعزز قدرة المجموعة على التركيز بصورة أكبر على النشاط التشغيلي وتحسين الأداء العام.

أخبار الشركات

«استثمارات» تتحول إلى الخسائر في الربع الأول

تحوّلت شركة الاستثمارات الوطنية إلى الخسائر في الربع الأول من عام 2026؛ وذلك وفق بيان لبورصة الكويت. تكبدت «استثمارات» خسائر بقيمة 5.25 مليون دينار في الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي، مقارنةً بـ5.96 مليون دينار أرباح الربع الأول من عام 2025. وعزت الشركة النتائج المعلنة بشكل رئيسي إلى الخسائر المحققة، وغير المحققة من موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ وذلك تماشياً من أداء الأسواق السائد خلال الفترة. يُشار إلى أن الشركة قد سجلت خسائر تشغيلية بإجمالي 1.30 مليون دينار في الربع الأول من العام الحالي، مقارنةً بـ10.64 مليون دينار إجمالي إيرادات تشغيل في الربع ذاته من العام السابق. وكانت «استثمارات» قد حققت أرباحاً في عام 2025 بلغت قيمتها 24.04 مليون دينار، مقارنةً بـ12.13 مليون دينار في العام الذي يسبقه، بزيادة سنوية 98.23%.

«مشاعر»: صدور حكم أول درجة في دعوانا مع «مجمعات الأسواق» و«المدينة العقارية»

أعلنت شركة المشاعر القابضة صدور حكم أول درجة في الدعوى المرفوعة من قبلها ضد شركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية، وشركة دار المدينة العقارية، بخصوص طلب إلزامها بأن يؤديا لها مبلغ 1.88 مليون دينار. وقضى حكم أول درجة بعدم نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، مع إلزام «مشاعر» المدعية بالمصروفات ومبلغ 10 دنائير للمدعي عليهما مقابل أتعاب المحاماة الفعلية، وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. ولفقت «مشاعر» إلى أنه لا يوجد أثر مالي، إذ سيتم الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر. يُذكر أن «مشاعر» قد حققت في عام 2025 ربحاً بنحو 1.50 مليون دينار، بزيادة 15% قياساً بمستواها البالغ 1.30 مليون دينار في العام الذي يسبقه.

«جي إف إتش»: العمل بالاسم الجديد للمجموعة في الأسواق كلها.. 6 مايو

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية تغيير اسمها إلى بنك جي إف إتش. وأوضحت في إفصاح، أن رمز تداول «جي إف إتش»؛ لن يتغير وسيتم العمل بالاسم الجديد في جميع الأسواق بدءاً من 6 مايو 2026 وكانت الجمعية العامة غير العادية للمجموعة قد وافقت على تغيير الاسم التجاري، وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي، وإقرار جميع التعديلات فيما يتعلق بذلك البند. وأعلنت مجموعة جي إف إتش المالية ارتفاع أرباح الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 27% على أساس سنوي. وسجلت المجموعة ربحاً بقيمة 38.84 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من العام الماضي، مقابل 30.56 مليون دولار أمريكي في الفترة ذاتها من عام 2024. وحققت «جي إف إتش» خلال عام 2025 أرباحاً بقيمة 140.11 مليون دولار، مقابل 118.50 مليون دولار في العام 2024، بزيادة سنوية 18%.

«أصول» تتحول للربحية في الربع الأول

كشفت القوائم المالية لشركة أصول للاستثمار، تحولها للربحية في الربع الأول من عام 2026. وأشارت الشركة في بيان لبورصة الكويت، إلى أن صافي ربح الفترة المنتهية 31 مارس الماضي سجل 204.2 ألف دينار، مقابل خسائر بقيمة 299.63 ألف دينار خلال نفس الفترة من 2025. وعزا بيان للشركة النتائج المالية المحققة إلى ارتفاع إيرادات استثمارات مالية وبخاصة توزيعات الأرباح بالإضافة إلى انخفاض أعباء التمويل الممولة خلال الفترة. حققت «أصول» ربحاً في عام 2025 بقيمة 984.48 ألف دينار، بتراجع 7.19% عن مستواه في العام السابق له البالغ 1.06 مليون دينار.

16.8 مليون دينار أرباح «المباني» في الربع الأول

تراجعت أرباح شركة المباني في الربع الأول من العام 2026 بنسبة 49.69% على أساس سنوي؛ وفق بيان لبورصة الكويت. حققت «المباني» ربحاً في ثلاثة الأشهر المنتهية 31 مارس الماضي بقيمة 16.81 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 33.41 مليون دينار خلال الفترة نفسها من 2025. وعزت الشركة انخفاض صافي الربح للعائد المكتسب لمرة واحدة ناتج من بيع عقار أرض معلن عنه مسبقاً. وكانت «المباني» قد حققت في عام 2025 ربحاً بقيمة 84.56 مليون دينار، بزيادة 29.67% على مستواه في العام السابق له البالغ 65.21 مليون دينار.

تغير في هيكل ملكية «راسيات» و«تنظيف»

كشفت تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، وجود تغير في هيكل ملكية شركتي راسيات القابضة والوطنية للتنظيف. تمثل أحد التغييرين في انخفاض مساهمة عبدالوهاب أيمن عبدالله بودي المباشرة في «راسيات» من 7% إلى 6.67%. يُذكر أن رأس مال «راسيات» يبلغ 15 مليون دينار موزعاً على 150 مليون سهم، وتعد مجموعة أيمن عبدالله يوسف بودي أكبر مساهم بالشركة بـ9.76%، ويليه مشاري أيمن بودي ومجموعته بـ9%، ثم حمد قيس صالح الدويري بـ7.02%. وإلى جانب ذلك، فقد رفعت مجموعة نزار عبدالرزاق القرطاس (شركة الرغد والمنار العقارية، وشركة فرص الملكة



أرباح «تسهيلات» تتراجع 58.9% خلال الربع الأول

تراجعت أرباح شركة التسهيلات التجارية خلال الربع الأول من عام 2026 بنحو 58.87% على أساس سنوي؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. سجلت «تسهيلات» ربحاً بقيمة 1.26 مليون دينار في الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي، مقابل 3.05 مليون دينار ربح الربع الأول من عام 2025. وعزت الشركة تراجع الأرباح إلى انخفاض أرباح الاستثمارات، وارتفاع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ نظراً للظروف الجيوسياسية، علماً بأن إجمالي الإيرادات التشغيلية قد انخفض في الربع الأول من العام بنحو 18.81% لـ1.82 مليون دينار. وكانت «تسهيلات» قد حققت أرباحاً في عام 2025 بلغت قيمتها 15.68 مليون دينار، بزيادة 30.03% عن مستواها في العام الذي يسبقه البالغ 12.06 مليون دينار.

«سفن» توقع عقد تجديد تسهيلات ائتمانية بأكثر من 96 مليون دينار

وقعت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عقد تجديد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بقيمة 96.06 مليون دينار؛ لتمويل أنشطة الشركة. وذكرت «سفن» أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي في الوقت الحالي؛ إذ ستعكس المبالغ التي سيتم استخدامها خلال الفترات اللاحقة تدريجياً على البيانات المالية من قيمة التسهيلات المصرفية؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. ووفق آخر بيانات معلنة، فقد حققت «سفن» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 9.82 مليون دينار، بنمو 8.22% عن مستوى أرباح العام الذي يسبقه البالغ 9.07 مليون دينار.

409 ألف دينار أرباح «تجارة» في الربع الأول

تراجعت أرباح شركة التجارة والاستثمار العقاري في الربع الأول من 2026 بنسبة 23.41% على أساس سنوي؛ وذلك وفق بيان لبورصة الكويت. بلغت أرباح «تجارة» في الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي 409.13 ألف دينار، مقابل 534.16 ألف دينار في الربع الأول من عام 2025. وأوضح البيان أنه بالرغم من ارتفاع الإيرادات التشغيلية، إلا أن الانخفاض ناجم عن زيادة في مخصصات مدرجة من ضمن المصاريف الإدارية. وحققت الشركة أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 2.27 مليون دينار، بزيادة 6.3% عن مستواها في العام الذي يسبقه البالغ 2.13 مليون دينار.

رجل الأعمال قيس الغانم لـ «عالم الاقتصاد»:

عودة العقار بشكل كامل بدايات 2027 ما لم تغم حروب ونزاعات

1 العقار الاستثماري والأسهم هما الأكثر جاذبية للاستثمار لأصحاب الكاش

2 الكويت الأفضل للاستثمار لدى أصحاب الكاش للأمان والعوائد المضمونة

كتب خالد فهاد

وأوضح الغانم أنه في حال وجود سيولة لدى المستثمرين ويرغبون في الاستثمار، فإن البيئة الكويتية هي الأكثر أماناً في الوقت الحالي، حيث يتمتع الداخل الكويتي بالهدوء، فيما يعاني المحيط بوجود ربكة تجعل الكويت الأكثر تفضيلاً لدى العديد من المستثمرين، كما أن التفكير في الاستثمار بدول أوروبا وأمريكا ينطوي على مخاطرة كبيرة للغاية في تلك الظروف.

وأوضح الغانم أن السوق العقاري يعتمد طول الوقت على الهدوء في الداخل والخارج وهذا الهدوء هو ما يؤدي إلى انتعاش السوق العقاري وغياب الهدوء في المحيط، يجعل الاستثمار داخل الكويت هو الأكثر جدوى والأعلى عائداً.

وبين الغانم أن وضع السيولة لدى المستثمرين وأصحاب الكاش في البنوك كوديعة يمثل درجة عالية من الأمان ويضمن تحقيق عائد عليها، فالمخاطرة لدى الكثيرين ليست محببة في هذا التوقيت وتحتاج إلى التحوط في التعامل.

وأشار إلى أن انتعاش القطاع الاستثماري بالأساس يعتمد على الوافدين، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تكاتف الجهات مع القطاع الخاص لتعزيز قدرات العاملين وبشكل كبير.

وفيما يتعلق بحل الأزمة الإسكانية، بين الغانم أن حلحلة الأزمة الإسكانية يسير بشكل جيد وأن الحكومة تسير في الاتجاه الصحيح من خلال المناطق الخارجية وتوزيع الوحدات السكنية على المواطنين.

وأوضح الغانم أن حل الأزمة الإسكانية يعتمد بالأساس على ميزانية الدولة والقدرة على تنفيذ المشاريع الإسكانية، كما أن الحكومة عليها اختيار المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والأكثر عائداً على المدى الطويل.

وبين أن هذا التوجه مطلوب في ظل الأزمة الحالية والترشيد مطلوب، وكذلك اختيار المشاريع لتكون ذات قيمة مضافة وعائد جيد، أمر على درجة كبيرة من الأهمية، وأن لا يتم اختيار مشاريع تستهلك من مدخراتها.



قيس الغانم

لن تعود كما كانت في السابق، فدخل المستثمرين العقاريين في السوق يحتاج إلى دراسة الفرص بتأني والتعرف على ظروف ووضع كل فرصة على حدة والعمل على تعزيز وتطوير العائد في المدى الطويل.

ثقل في تحركاته لأنه بحاجة إلى الملايين للعودة مرة أخرى وبالتالي فهو ثقيل نسبياً عن غيره من القطاعات، فيما القطاع الزراعي والصناعي من الصعب التحرك فيها.

وأوضح أن القطاع السكني سيشهد ارتفاعاً في المناطق الداخلية وستكون لأصحاب الأموال القوية التي يمكنها الدخول في القطاع السكني لتحقيق الانتعاش في هذا القطاع الحيوي.

وأشار الغانم أن المضاربات السابقة لن تعود كما كانت، وعودة الانتعاش للسوق العقاري سيكون صعباً للغاية بشكل سريع.

وأوضح الغانم أن الأدوات الاستثمارية في الكويت محدودة أمام أصحاب الكاش والقطاع الاستثماري وقطاع الأسهم هم الأكثر جدوى لأصحاب الكاش والراغبين في الاستثمار وهما القطاعين الأكثر عائداً وجدوى على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بدور البنك المركزي في التعامل مع الأزمة منذ بدايتها في 28 فبراير الماضي، بين الغانم أن البنك المركزي اتخذ إجراءات

أكد رجل الأعمال قيس الغانم أن عودة الحياة تدريجياً أمر جيد ويؤدي إلى إعادة دوران الاقتصاد مرة أخرى للحياة، مبيناً أن العقار سيعود للانتعاش مجدداً بكامل قوته والتي كان عليها قبل الأزمة بداية 2027، إن لم تحدث حروب وأزمات أخرى.

وأوضح الغانم في لقاء أجرته «عالم الاقتصاد» أن السوق العقاري بطبيعته ثقيل ويحتاج إلى وقت كي يعود مرة أخرى، مشيراً إلى أن الأمور تحتاج إلى وقت.

وحول عوامل إعادة العقار مرة أخرى إلى الحياة، أشار إلى أن المستأجرين والمستثمرين والإجراءات الحكومية المحفزة للسوق العقاري وكذلك بيئة الأعمال من بين عوامل النجاح لتلك الاستثمارات.

وعن القطاعات الأكثر تعافياً عن غيرها، بين الغانم أن القطاع الاستثماري هو الأكثر قدرة على التعافي باعتباره الأكثر جاذبية

للملكي الكاش ويتبادلان المواقع مع سوق الأسهم كونها الأكثر مرونة وتحقيقاً للودائع في المرحلة المقبلة. وأشار إلى أن القطاع التجاري

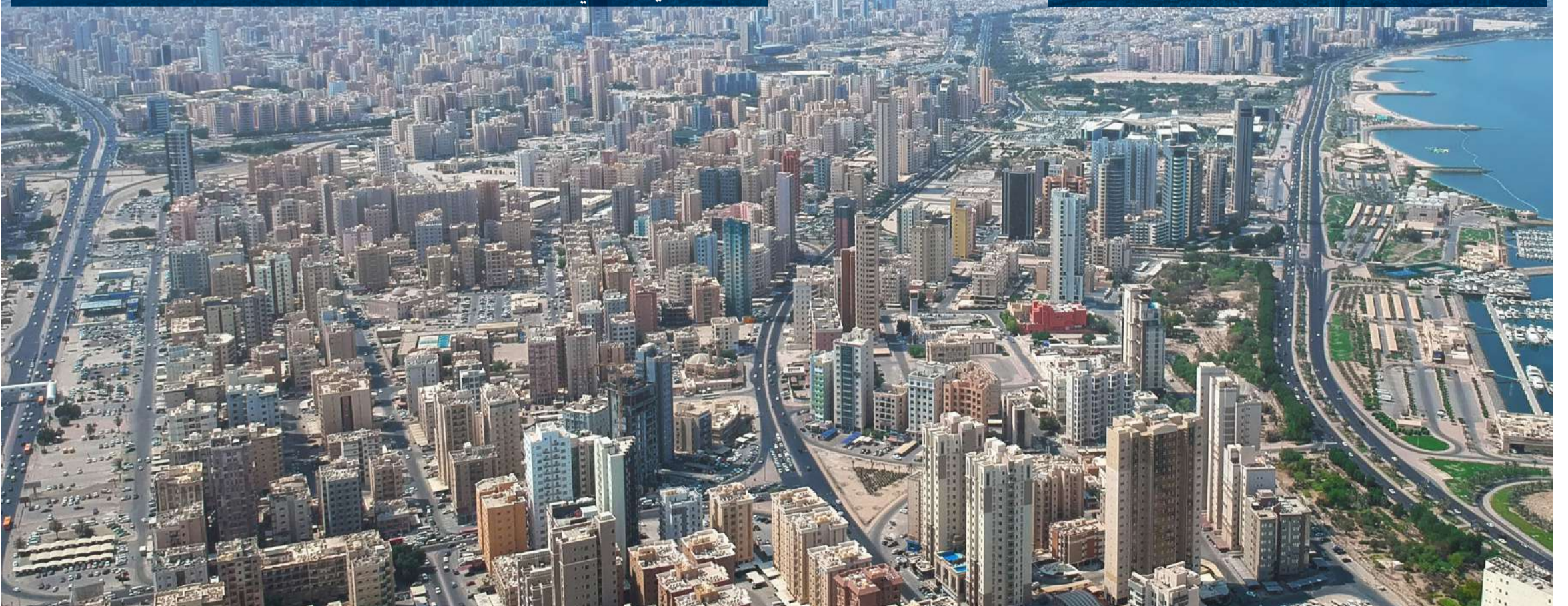
خطة حكومية لحل الأزمة الإسكانية

وضعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية خطة متكاملة لحل المشكلة الإسكانية، تتضمن توفير 5 آلاف وحدة سكنية، ضمن مشاريع التطوير العقاري في الكويت. بالإضافة إلى وجود خطة للكود العمراني، تقوم على إعداد كود موحد لكل المناطق الإسكانية الجديدة، مع إمكانية إحداث تغييرات مستقبلية، بما يتناسب مع طبيعة تلك المدن ومتطلبات التطوير العمراني.

2.1 ملياراً ارتفاعاً في قيمة الودائع بالبنوك بنهاية مارس

مارس 2025 والبالغة 47.7 مليار. وزادت الودائع الحكومية 13.2 في المئة وبقية 551.6 مليون لتبلغ 4.731 مليار مقارنة مع 4.18 مليار بنهاية ديسمبر، وارتفعت على أساس شهري 8.3 في المئة و361.6 مليون. وزادت وداائع المؤسسات العامة المالية وغير المالية، 11.66 في المئة وبقية 1.144 مليار إلى 10.95 مليار بنهاية مارس مقارنة مع 9.809 مليار بنهاية ديسمبر.

كشفت بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، عن ارتفاع الودائع في البنوك الكويتية بنهاية الربع الأول بنسبة 3.55 في المئة وبقية 2.1 مليار دينار لتبلغ 61.259 مليار، وذلك مقارنة مع 59.157 مليار بنهاية ديسمبر 2025. كما زادت الودائع على أساس شهري خلال مارس 0.9 في المئة مقارنة بـ 60.07 مليار خلال فبراير الماضي. وصعدت على أساس سنوي 11.1 في المئة مقارنة بمستويات



3

العقار التجاري يحتاج إلى الملايين للتحرك وهو ثقيل بطبيعته

4

المستأجرون والمستثمرون والحكومة هم المحرك الأساسي للسوق العقاري

5

القطاع العقاري يعتمد على الهدوء لتحقيق الانتعاش والاستثمارية

6

الأزمة الإسكانية في طريق الحل والمطلوب الاستثمارية في تنفيذ المشاريع

ضغوط بيعية على الأسهم القيادية رغم استمرار الزخم والسيولة المرتفعة

تراجع جماعي يضغط البورصة

السوق الأول يتراجع وسط ضغوط على الأسهم القيادية

2

125 مليون دينار سيولة تعكس استمرار شهية التداول

1

بورصة الكويت: سيولة قياسية تتحدى التراجع

السيولة المرتفعة هي المحرك الأساسي لاستقرار السوق رغم التراجع.



سيولة قوية تتجاوز 125 مليون دينار

تعكس استمرار شهية التداول وقدرة السوق على استيعاب عمليات جني الأرباح.

ضغوط بيعية تقودها البنوك

تراجع قطاع البنوك بنسبة 0.43% مما دفع المؤشرات الرئيسية للإغلاق باللون الأحمر.

تداول 650 مليون سهم في جلسة واحدة

نشاط تشغيلي ومضاري مكثف نُفذ عبر أكثر من 32 ألف صفقة.

قفزة استثنائية لقطاع التكنولوجيا بنسبة 4.69%

القطاع يغرد خارج السرب أعلى ارتفاع رغم الضغوط العامة على السوق.

كتب مساعد صالح

مهمة، حيث تتعرض المؤشرات الرئيسية حالياً لضغوط بيعية طبيعية بعد موجة الصعود التي شهدتها خلال الأسابيع الماضية، مؤكداً أن التراجعات الحالية لا تعكس بالضرورة تغييراً في الاتجاه العام للسوق بقدر ما تمثل عمليات تهدئة وجني أرباح مرحلية.

وأضافوا أن محافظ استثمارية ما زالت تفضل الاحتفاظ بمراكزها في العديد من الأسهم التشغيلية، خصوصاً في قطاعات البنوك والخدمات والاتصالات، في ظل استمرار التوقعات الإيجابية المتعلقة بنتائج الشركات المدرجة خلال الفترات المقبلة.

وأوضحوا أن السوق لا يزال يستفيد من عدة عوامل دعم، أبرزها استمرار مستويات السيولة المرتفعة، وتحسن شهية المخاطرة لدى المستثمرين، إضافة إلى حالة الاستقرار النسبي التي تشهدها الأسواق الإقليمية والعالمية خلال الفترة الحالية.

أو المحافظ الباحثة عن فرص قصيرة الأجل. أما على مستوى السيولة، فقد تصدر سهم «جي إف إتش» القائمة بقيمة تداول بلغت 12.33 مليون دينار، مواصلاً جذب اهتمام المتعاملين باعتباره من الأسهم النشطة التي تستقطب شريحة واسعة من المستثمرين والمضاربين داخل السوق.

فرص سريعة

ويرى محللون أن استمرار النشاط على أسهم مثل «جي إف إتش» و«مشاريع» يعكس استمرار الدور المحوري للأسهم التشغيلية والمضاربة في قيادة حركة التداولات اليومية، خاصة في ظل بحث المستثمرين عن فرص سريعة لتحقيق المكاسب بالتزامن مع حالة التذبذب الحالية.

وأشار متابعون إلى أن السوق ما زال يتحرك ضمن نطاقات فنية

الأسهم المرتبطة بالقطاع، إضافة إلى استمرار الزخم المضاري على عدد من الشركات الصغيرة. وعلى مستوى حركة الأسهم، تراجع سعر 68 سهماً مقابل ارتفاع 52 سهماً، بينما استقرت أسعار 12 سهماً دون تغيير، وهو ما يعكس استمرار حالة التذبذب والتباين في الأداء بين مختلف مكونات السوق.

وبرز سهم «الإنماء» كأكبر الرباحين خلال الجلسة بعدما قفز بنسبة 10.48%، مستفيداً من عمليات شراء قوية دفعت السهم إلى تصدر قائمة الأسهم المرتفعة، في وقت استمرت فيه المضاربات النشطة على بعض الأسهم الصغيرة والمتوسطة التي تشهد تداولات مكثفة خلال الفترة الأخيرة.

في المقابل، استحوذ سهم «مشاريع» على صدارة نشاط الكميات بعدما سجل تداولات بلغت نحو 71 مليون سهم، ما يعكس استمرار التركيز الكبير من قبل المتداولين على السهم، سواء من جانب المضاربين

فوق حاجز الـ100 مليون دينار يعد مؤشراً إيجابياً على متانة السوق وقدرته على استيعاب عمليات البيع وجني الأرباح، خصوصاً في ظل وجود قوى شرائية ما زالت حاضرة على عدد من الأسهم القيادية والتشغيلية.

وجاء قطاع البنوك في مقدمة القطاعات المتراجعة خلال الجلسة بانخفاض بلغ 0.43%، وهو ما شكل ضغطاً مباشراً على المؤشرات الرئيسية نظراً للوزن الكبير الذي تستحوذ عليه أسهم القطاع داخل السوق الأول والمؤشر العام، بينما شهدت قطاعات أخرى تراجعاً متفوقاً وسط عمليات بيع انتقائية.

الشركات الصغيرة

في المقابل، نجحت 7 قطاعات في الإغلاق باللون الأخضر، تصدرها قطاع التكنولوجيا الذي سجل ارتفاعاً قوياً بنسبة 4.69%، مستفيداً من النشاط الملحوظ على بعض

وتراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.17%، وهي نفس نسبة انخفاض المؤشر العام، بينما فقد مؤشر السوق الرئيسي 0.16%، في حين سجل مؤشر «الرئيسي 50» أكبر التراجعات بين المؤشرات بانخفاض بلغ 0.76% مقارنة بمستويات إغلاق جلسة الأحد الماضية.

ورغم الأداء السلبي للمؤشرات، فإن التداولات أظهرت استمراراً واضحاً في شهية المتعاملين نحو اقتناص الفرص، خصوصاً في الأسهم التشغيلية وبعض الأسهم التي تشهد تحركات مضاربية نشطة، حيث بلغت قيمة التداولات نحو 125.45 مليون دينار، توزعت على 650.24 مليون سهم تم تنفيذها عبر أكثر من 32.39 ألف صفقة نقدية، وهي مستويات تعكس استمرار النشاط والسيولة المرتفعة داخل السوق.

قوى شرائية

ويرى مراقبون أن استمرار التداولات

شهدت بورصة الكويت تراجعاً جماعياً في ختام تعاملات جلسة الاثنين، وسط حالة من التباين الواضح بين أداء الأسهم القيادية وبعض الأسهم الصغيرة والمتوسطة التي نجحت في جذب المضاربات والسيولة السريعة، في وقت حافظت فيه قيم التداول على مستويات قوية تجاوزت 125 مليون دينار، بما يعكس استمرار النشاط الاستثماري والمضاربي داخل السوق رغم الضغوط البيعية التي طالت عدداً من القطاعات الرئيسية، وعلى رأسها البنوك.

وجاء أداء السوق خلال الجلسة متأثراً بعمليات جني أرباح طالت العديد من الأسهم التي سجلت مكاسب جيدة خلال الجلسات الماضية، بالتزامن مع ميل بعض المحافظ والصناديق الاستثمارية إلى إعادة ترتيب مراكزها المالية مع بداية أسبوع التداول، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على حركة المؤشرات الرئيسية التي أغلقت جميعها في المنطقة الحمراء.

3 عمليات جني الأرباح تضغط على البورصة رغم النشاط القوي

4 قطاع التكنولوجيا يقفز 4.69% رغم ضغوط السوق

5 تراجع جماعي للمؤشرات بقيادة قطاع البنوك

مسار إيجابي على المدى المتوسط

والتحركات الاستثمارية للمحافظ المضاربة نشطة. وأكد متابعون أن السوق الكويتي ما زال يمتلك مقومات جيدة للحفاظ على مستويات النشاط الحالية، خصوصاً مع استمرار تدفق السيولة وتحسن مستويات التداول مقارنة بفترات سابقة، وهو ما يعزز فرص استقرار السوق على المدى المتوسط رغم تقلبات اليومية.

ومن الناحية الفنية، يرى محللون أن المؤشر العام ما زال يتحرك ضمن مسار إيجابي على المدى المتوسط، رغم التراجعات الحالية، مؤكداً أن السوق يحتاج إلى محفزات جديدة تدعم عودة الزخم الشرائي وقيادة المؤشرات نحو مستويات أعلى. كما أشاروا إلى أن التركيز خلال المرحلة المقبلة سيبقى منصباً على نتائج الشركات، والتوزيعات،

ومن الناحية الفنية، يرى محللون أن المؤشر العام ما زال يتحرك ضمن مسار إيجابي على المدى المتوسط، رغم التراجعات الحالية، مؤكداً أن السوق يحتاج إلى محفزات جديدة تدعم عودة الزخم الشرائي وقيادة المؤشرات نحو مستويات أعلى. كما أشاروا إلى أن التركيز خلال المرحلة المقبلة سيبقى منصباً على نتائج الشركات، والتوزيعات،

أداء قطاع البنوك عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاه المؤشرات

محفزات سعرية سريعة أو تشهد تداولات مرتفعة. وتوقع مراقبون أن تستمر حالة التذبذب خلال الجلسات المقبلة، مع ميل بعض المتعاملين إلى جني الأرباح على الأسهم التي حققت ارتفاعات قوية مؤخراً، مقابل استمرار دخول سيولة انتقائية على أسهم أخرى. وأشاروا إلى أن قدرة السوق على الحفاظ على مستويات السيولة الحالية تعتبر عاملاً إيجابياً مهماً، إذ تعكس وجود اهتمام مستمر من قبل المستثمرين والمتداولين، وهو ما قد يساعد السوق على امتصاص أي ضغوط بيعية إضافية.

في الوقت ذاته، أشار محللون إلى أن أداء قطاع البنوك سيظل عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاه المؤشرات خلال الجلسات المقبلة، نظراً للثقل النسبي الكبير لأسهم القطاع داخل السوق، مؤكداً أن أي عودة للشراء على الأسهم البنكية قد تمنح السوق دفعة جديدة نحو الارتفاع. كما لفتوا إلى أن استمرار النشاط على الأسهم الصغيرة والمتوسطة يعكس بقاء المضاربات حاضرة بقوة داخل السوق، خاصة مع اتجاه شريحة من المتداولين نحو الأسهم التي تمتلك

السكن الخاص يتصدر النشاط والاستثماري يواصل الزخم

331.6 مليون دينار تداولات عقارية في أبريل

1 السكن الخاص يستحوذ على النصيب الأكبر من تداولات أبريل

2 112 مليون دينار تداولات القطاع الاستثماري خلال شهر واحد

نبض العقار الكويتي - أبريل 2026



خلال أبريل قد يشكل مؤشراً على تحسن تدريجي في الحركة العقارية خلال النصف الثاني من العام، خصوصاً إذا استمرت مستويات السيولة الحالية وتراجعت الضغوط التمويلية المرتبطة بأسعار الفائدة.

ويتقرب المتعاملون في السوق العقاري أي تطورات مرتبطة بالسياسات التمويلية والائتمانية خلال الأشهر المقبلة، لما لها من تأثير مباشر على حجم الطلب العقاري وقدرة الأفراد والشركات على تنفيذ الصفقات الجديدة.

ورغم حالة الحذر التي لا تزال تسيطر على بعض المتعاملين، فإن الأرقام المسجلة خلال أبريل تعكس استمرار النشاط الحقيقي في السوق، سواء على مستوى الطلب السكني أو الاستثماري، ما يعزز من مكانة القطاع العقاري كأحد أهم القطاعات الاقتصادية في الكويت.

المشاريع التنموية

وفي ظل استمرار المشاريع التنموية والإنشائية، يتوقع مراقبون أن يحافظ القطاع العقاري على حضوره القوي خلال الفترة المقبلة، مع إمكانية تسجيل تحركات أكبر إذا ما شهدت السوق محفزات إضافية تتعلق بالتمويل أو زيادة المعروض في بعض المناطق الحيوية.

78.1 مليون دينار تداولات عقارية في أسبوع

كما تم تداول عقارين بقطاع المخازن بقيمة 9.68 مليون دينار، إضافة إلى صفقة واحدة ضمن قطاع الدكاكين بقيمة 440 ألف دينار.

وتأتي هذه التداولات بعد أسبوع استثنائي شهد تسجيل عقود عقارية بقيمة 480.99 مليون دينار خلال الفترة من 19 إلى 23 أبريل 2026، ما يعكس استمرار النشاط القوي داخل السوق العقاري.

سجلت القيمة الإجمالية للعقود العقارية المسجلة في وزارة العدل الكويتية خلال الفترة من 26 إلى 30 أبريل 2026 نحو 78.05 مليون دينار، عبر تداول 105 عقود بمختلف المحافظات.

وشهدت الفترة تداول 80 عقاراً خاصاً بقيمة بلغت 42.96 مليون دينار، إلى جانب 19 عقاراً استثمارياً بقيمة 20.34 مليون دينار، و3 عقارات تجارية بقيمة 4.64 مليون دينار.

تجاه العوائد العقارية، خصوصاً مع استقرار نسب الإشغال في العديد من العقارات الاستثمارية، إلى جانب تحسن العوائد التشغيلية مقارنة ببعض الأدوات الاستثمارية الأخرى.

وأوضحوا أن التوزيع المتوازن نسبياً للتداولات بين القطاعات المختلفة يعكس تنوعاً في شهية المستثمرين، حيث يركز البعض على السكن الخاص باعتباره ملاذاً آمناً، بينما يتجه آخرون نحو العقارات الاستثمارية والتجارية بحثاً عن العائد الدوري.

ضغوط تمويلية

كما لفتوا إلى أن أداء السوق

تداول عقاري مشاتل بقيمة لافتة وصلت إلى 29.16 مليون دينار، ما يعكس وجود صفقات نوعية ضمن بعض القطاعات المتخصصة.

ويشير محللون عقاريون إلى أن السوق العقاري الكويتي ما زال يتحرك بوتيرة مستقرة نسبياً مقارنة بالفترات السابقة، مدعوماً بتحسين مستويات السيولة واستمرار الطلب الحقيقي، إلا أن السوق لا يزال يواجه تحديات تتعلق بارتفاع تكاليف الاقتراض وتذبذب مستويات الأسعار في بعض المناطق.

وأضافوا أن استمرار النشاط في القطاع الاستثماري يعكس ثقة نسبية لدى المستثمرين

ما يعكس استمرار الصفقات الانتقائية في الأصول التجارية، خاصة العقارات الواقعة في المناطق الحيوية والتجارية ذات الجدوى التشغيلية المرتفعة.

وسجل قطاع المخازن تداول 6 عقارات بقيمة بلغت 22.63 مليون دينار، في دلالة على استمرار الطلب على الأصول اللوجستية والتخزينية، بالتزامن مع توسع الأنشطة التجارية والخدمات المساندة وارتفاع الحاجة إلى المساحات التخزينية. كما شهد أبريل تداول عقار واحد ضمن الشريط الساحلي بقيمة 680 ألف دينار، إلى جانب تداول عقارين بقطاع الدكاكين بقيمة إجمالية بلغت 780 ألف دينار، فضلاً عن

المحرك الرئيسي

ويرى متابعون أن القطاع السكني لا يزال يمثل المحرك الرئيسي للسوق العقاري الكويتي، مدفوعاً بالطلب الحقيقي من المواطنين، فضلاً عن استمرار توجه نحو التملك السكني كخيار استثماري طويل الأجل، في ظل محدودية البدائل الاستثمارية الآمنة مقارنة بالعقار.

في المقابل، سجل القطاع الاستثماري تداول 99 عقاراً بقيمة بلغت 112.16 مليون دينار، ليواصل حضوره القوي ضمن مكونات السوق العقاري، خصوصاً مع استمرار اهتمام المستثمرين بالعقارات المدة للدخل، وفي مقدمتها البنائات السكنية والاستثمارية ذات العوائد التشغيلية المستقرة.

النشاط الإيجاري

ويعكس حجم التداولات الاستثمارية استمرار الرهان على العقار كمخزن للقيمة وأداة للتحوط، لاسيما في ظل التذبذبات التي تشهدها بعض الأسواق المالية عالمياً، إضافة إلى توقعات بعودة النشاط الإيجاري تدريجياً خلال الفترة المقبلة. أما القطاع التجاري، فقد شهد تداول 15 عقاراً بقيمة إجمالية بلغت 34.94 مليون دينار، وهو

شهد السوق العقاري الكويتي خلال شهر أبريل 2026 نشاطاً ملحوظاً على مستوى التداولات العقارية، مع تسجيل ارتفاع واضح في عدد الصفقات وقيمتها الإجمالية، مدفوعاً باستمرار الطلب على السكن الخاص وتحركات انتقائية في القطاعين الاستثماري والتجاري، بالتزامن مع استمرار حالة الترقب لمستويات الأسعار واتجاهات التمويل خلال الفترة المقبلة.

وكشفت إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل الكويتية أن إجمالي قيمة العقود العقارية المسجلة خلال شهر أبريل بلغ نحو 331.6 مليون دينار، توزعت على 433 عقاراً بمختلف المحافظات، في مؤشر يعكس استمرار النشاط داخل السوق رغم التحديات المرتبطة بأسعار الفائدة وكلفة التمويل.

واستحوذ قطاع السكن الخاص على الحصة الأكبر من التداولات من حيث عدد العقارات المتداولة، بعدما شهد بيع 308 عقارات بقيمة بلغت 131.25 مليون دينار، ما يؤكد استمرار الطلب المحلي على الوحدات السكنية والأراضي الخاصة، خاصة في المناطق التي تشهد توسعاً عمرانياً وارتفاعاً في معدلات البناء.

3

المشاتل تسجل صفقات نوعية بقيمة تجاوزت 29 مليون دينار

4

433 صفقة عقارية تؤكد استمرار النشاط في السوق الكويتي

5

قطاع المخازن يجذب السيولة بدعم الطلب اللوجستي المتزايد

6

العقارات التجارية تواصل الصفقات الانتقائية في المناطق الحيوية

ارتفاع مؤشر ستاندرد أند بورز المركب لدول الخليج بنسبة 1.1% في أبريل 2026

«المركز»: تعافي الأسواق الكويتية في شهر أبريل يواكب الثقة في التعافي الاقتصادي

جميع مؤشرات أسهم الأسواق الخليجية باستثناء السوق السعودي أنهت الشهر على مكاسب

50.3 للشهر، متجاوزاً التقديرات. وقد ارتفع العائد على سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات بمقدار 10 نقاط أساس خلال الشهر ليصل إلى 4.40%، مما يعكس المخاوف المتزايدة بشأن التضخم على المدى القريب. وكان هذا الارتفاع مدفوعاً في المقام الأول باستمرار ارتفاع أسعار الطاقة وتطول أمد التوترات في الشرق الأوسط. ولفت التقرير إلى أن أسعار النفط (خام برنت) تراجعت خلال الشهر، لتستقر عند 114 دولاراً أمريكياً للبرميل، مما يعكس انخفاضاً شهرياً بنسبة 3.7%. وخلال الشهر، شهدت الأسواق تقلبات شديدة، حيث ارتفع خام برنت إلى أعلى مستوى قياسي خلال اليوم بلغ 126 دولاراً أمريكياً للبرميل في 30 أبريل، وسط تعثر محادثات وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وخروج دولة الإمارات من منظمة أوبك. ويعيد إعلان الإمارات التركيز من جديد على المتغيرات الجيوسياسية في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تسمح هذه الخطوة للإمارات بزيادة الإنتاج من احتياطاتها منخفضة التكلفة مع تحدي تماسك منظمة أوبك في الوقت نفسه.

وقد حافظ صندوق النقد الدولي في تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر في أبريل 2026، على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2026 عند 3.1% على أساس سنوي، على غرار التقديرات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2025. كما قام صندوق النقد الدولي بمراجعة توقعات الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بالخفض بمقدار 230 نقطة أساس إلى 2% في عام 2026، من 4.3% المقدرة سابقاً في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في أكتوبر 2025، مشيراً إلى الضغوط التضخمية والاضطرابات التجارية.

المركز
MARKAZ

الصغيرة والمتوسطة والإعفاءات من الإيجار وتأجيل القروض ودعم الأجور.

وعلى جانب آخر، ارتفع مؤشر مورغان ستانلي العالمي ومؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنسبة 9.4% و10.4% على التوالي خلال أبريل 2026. وعكس الأداء آثار تراجع التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتحسن النشاط الاقتصادي ونتائج الأرباح القوية. وارتفع مؤشر ناسداك المركب بنسبة 15.6% وسط نمو الأرباح المدفوع بنتائج شركات الذكاء الاصطناعي على الرغم من المخاوف بشأن أسعار الطاقة. وحققت الأسواق الناشئة، وفقاً لمؤشر مورغان ستانلي العالمي، مكاسب بنسبة 15.8% خلال الشهر، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى المكاسب في الأسهم القيادية ذات الوزن الثقيل. وارتفع سهم شركة سامسونج للإلكترونيات وسهم شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات، اللتين تمثلان معاً نحو 18.4% (اعتباراً من مارس 2026) من المؤشر، بنسبة 22.8% و11.8% على التوالي. ومن بين الأسواق الناشئة، حقق سوق كوريا الجنوبية وسوق تايوان مكاسب بنسبة 30.6% و22.7% على التوالي. وفي الوقت نفسه، ارتفع مؤشر شنغهاي المركب في الصين بنسبة 5.7% لهذا الشهر، مدفوعاً بنشاط التصنيع القوي في أبريل، حيث ذكرت وكالة ستاندرد أند بورز جلوبال أن مؤشر مديري المشتريات سجل

الأول من عام 2026، مدفوعة بالتطورات الجيوسياسية خلال شهر مارس. وانخفضت المبيعات السكنية بنسبة 33% على أساس ربع سنوي لتصل إلى 396 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ 591 مليون دينار كويتي في الربع الرابع من عام 2025. كما انخفضت المبيعات التجارية والاستثمارية بنسبة 21% و33% على أساس ربع سنوي، على التوالي، في الربع الأول من عام 2026، وسط تزايد حالة عدم اليقين في المنطقة.

وذكر «المركز» في تقريره أن جميع مؤشرات أسهم الأسواق الخليجية، باستثناء السوق السعودي، أنهت الشهر على مكاسب، حيث سجل مؤشر سوق دبي المالي أعلى مكاسب بنسبة 6.1%. وبشكل عام، ارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز الخليجي المركب بنسبة 1.1% خلال الشهر. ودعم التراجع المؤقت للتوترات الجيوسياسية في وقت سابق من الشهر الأسهم في أسواق المنطقة، بعد اتفاق وقف إطلاق النار وإعادة فتح مضيق هرمز. وتعافت أسواق الإمارات في أبريل بعد استئناف التداول، مع انتعاش أسهم العقارات. وارتفع سهم شركة إعمار للتطوير ومقرها دبي بنسبة 8.0% وسط نشاط عقاري قوي وإطلاق مشاريع جديدة. وارتفعت أسهم أسواق قطر وعمان والبحرين، بمكاسب شهرية بلغت 2.9% و2.5% و3.8%

أوضح المركز المالي الكويتي «المركز» في تقريره الشهري عن أداء الأسواق لشهر أبريل 2026، أن الأسهم الكويتية تعافت بدرجة كبيرة في شهر أبريل، مما يشير إلى الثقة في الأسواق الكويتية بعد تراجع التوتر الجيوسياسي وإعادة فتح التجارة عبر مضيق هرمز. وارتفع مؤشر السوق العام الكويتي بنسبة 5.3% في أبريل 2026، مع ارتفاع مؤشر القطاع المصرفي بنسبة 3.1%. وكان أداء أسهم البنوك متبايناً، حيث انخفض سهم بنك الكويت الوطني بنسبة 1.5% على أساس شهري، في حين حقق سهم بنك الخليج وسهم بيت التمويل الكويتي مكاسب بنسبة 8.2% و5.0% على أساس شهري على التوالي، مدفوعين بأرباح قوية في الربع الأول من عام 2026. ومن بين أسهم السوق الأول، كان سهم شركة أعيان للإجارة والاستثمار وسهم شركة المباني من أكبر الراحين، بمكاسب شهرية بلغت 19.2% و17.3% على التوالي. ودخلت شركة أعيان العقارية، التابعة لشركة أعيان للإجارة والاستثمار، في اتفاقية استثمار مدتها 15 عاماً لتصميم وبناء وتشغيل عقار غير معلن عنه في الكويت، باستثمارات سنوية تقدر بنحو 336 ألف دينار كويتي (1.1 مليون دولار أمريكي). وقد انخفضت مبيعات العقارات في الكويت بنسبة 31% على أساس ربع سنوي في الربع

الأسواق شديدة التفاعل مع أسعار الطاقة والمخاوف التضخمية

توقع «المركز» أن تظل التطورات الجيوسياسية المستمرة في الشرق الأوسط محركاً رئيسياً لتحركات السوق في مايو 2026، مع تركيز الأسواق على تبعات حل الصراع وتداعياته. وقد تظل أسواق الأسهم الخليجية حساسة لمخاطر تدفقات رؤوس الأموال والمخاوف المتعلقة

بالتضخم والضغط الخاصة بقطاعات معينة مثل العقارات والطيران والسياحة والخدمات اللوجستية. وعلى الصعيد العالمي، من المرجح أن تظل الأسواق شديدة التفاعل مع أسعار الطاقة والمخاوف التضخمية وعلامات التصعيد أو التهدئة في الشرق الأوسط.

في حلقة نقاشية بحضور عملاء الخدمات المالية الخاصة وخبراء استثمار

بيت التمويل الكويتي يستعرض استراتيجيات الاستثمار وتطورات الأسواق

الأسواق لا تتفاعل مع الأحداث الجيوسياسية في حد ذاتها بل مع تداعياتها الاقتصادية



أيمن ليدل

وأكد المشاركون أن الأسواق لا تتفاعل مع الأحداث الجيوسياسية في حد ذاتها، بل مع تداعياتها الاقتصادية، لاسيما أثر تلك الأحداث على معدلات التضخم، والسياسات النقدية، ومسارات النمو. وتلعب هذه الاستراتيجيات دوراً هاماً في تمكين المستثمرين من تجنب القرارات المدفوعة بالعاطفة، والحفاظ على التركيز تجاه الأهداف الاستثمارية طويلة الأجل، خاصة في الفترات التي تشهد مستويات مرتفعة من التقلبات. واستعرضت الحلقة النقاشية إرشادات عملية حول هيكل المحافظ في بيئة اقتصادية متغيرة، حيث تم التركيز على الأصول والذهب كأدوات فعالة للتحوط وتنوع الاستثمار في مواجهة سيناريوهات التضخم المحتملة، إضافة إلى تبني استراتيجيات تنوع تتجاوز الأطر التقليدية لحماية رأس المال وإدارة المخاطر وتحقيق عوائد مجزية معدلة حسب المخاطر، وهو ما يعكس نهج بيت التمويل الكويتي في تخصيص الأصول والقائم على الأبحاث والبيانات. وتأكّد على تلبية مختلف احتياجات عملائه والخبرة الممتدة والانتشار العالمي للبنك، تطرّق

الجاري، إلى جانب دعم آلية اتخاذ القرارات الاستثمارية القائمة على الانضباط، وتعزيز التواصل البناء بين عملاء بيت التمويل الكويتي والخبراء، كما شدد على أن الخبرات العريقة التي يتمتع بها بيت التمويل الكويتي ومكانته الريادية في الصناعة المالية الإسلامية، من شأنها تعزيز قدرة عملاء البنك على مواكبة التطورات بثقة ومرونة. وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم مثل هذه الفعاليات والحلقات النقاشية تؤكد التزام بيت التمويل الكويتي بتوفير رؤى واضحة، لا سيما في ظل هذه المرحلة التي تتسم بالضبابية، وتحول اتجاهات التضخم، وتصادم وتيرة تقلبات الأسواق. واستعرض المشاركون خلال الحلقة النقاشية الأخيرة التطورات العالمية المعقدة بطريقة مبسطة تضمنت نصائح عملية، تساعد المستثمرين على فهم حركة السوق بوضوح في مختلف فئات الأصول والمناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية. وسلطت الحلقة النقاشية الضوء على أهمية الفصل بين التقلبات قصيرة الأجل وبين الأساسيات (Fundamentals) التي تؤثر في توجهات السوق.

الخاصة وإدارة الثروات وتميز الأعمال في بيت التمويل الكويتي، أليكس ليدل، إلى أن توقيت هذه الندوة الحوارية يأتي في ظل الظروف الجيوسياسية والتقلبات التي تمر بها الأسواق في المنطقة والعالم، وتأثير التطورات الأخيرة على مستويات التضخم. وتطرق ليدل إلى الوتيرة المتصاعدة من التقلبات التي تشهدها الأسواق، لاسيما في ظل التحولات التي تطرأ على اتجاهات التضخم، وتداعيات الأحداث الأخيرة على ثقة المستثمرين. وفي هذا السياق، أكد ليدل على التزام بيت التمويل الكويتي الراسخ تجاه عملائه والنهج المنضبط الذي ينتهجه في إدارة ثرواتهم وتحقيق قيمة مستدامة لهم على المدى الطويل، والتعامل مع المتغيرات بحصافة، واستكشاف الفرص المستدامة طويلة الأجل القائمة على ركائز اقتصادية متينة. كما شدد على أهمية وجود استراتيجية استثمارية واضحة ومدروسة في ظل الظروف الراهنة. من جهة أخرى، أوضح ليدل أن الهدف من هذه الحلقة النقاشية استعراض رؤى عملية وطرح وجهات نظر حول العوامل الرئيسية التي ترسم ملامح الأسواق خلال العام

نظم بيت التمويل الكويتي حلقة نقاشية تحت عنوان «سُبل مواجهة تقلبات الأسواق وسط عدم اليقين الجيوسياسي»، بحضور عملاء الخدمات المالية الخاصة لدى البنك، ومشاركة نخبة من كبار العاملين في الصناعة وخبراء الاستثمار في المنطقة، وذلك لتقييم العوامل العالمية والإقليمية التي ترسم ملامح المشهد الاستثماري الراهن. وشارك في الحلقة النقاشية كل من نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة للخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات وتميز الأعمال في بيت التمويل الكويتي، أليكس ليدل، ورئيس استراتيجية استثمار عملاء الخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات للمجموعة في بيت التمويل الكويتي، آلان هيغينز، ورئيس إدارة الأصول في شركة بيتك كابيتال، عبد الله العلي، والمستشار الاقتصادي للتخطيط الاستراتيجي في بيت التمويل الكويتي، الدكتور ناصر الزبادات، بالإضافة إلى نائب الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي - المملكة المتحدة، جولي أزاريان. وخلال كلمته الافتتاحية في الحلقة النقاشية، أشار نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة للخدمات المالية

طويل الأمد. واختتمت الحلقة النقاشية بالتأكيد على دور بيت التمويل الكويتي كمؤسسة مالية رائدة، ملتزم بتبني الحوار القائم على المعرفة، والمنهجية الاستراتيجية الحسنة، والمرونة العالية؛ لتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة في ظل حالة عدم اليقين السائدة.

الخبراء خلال الحلقة النقاشية إلى قطاع العقار في المملكة المتحدة، حيث استعرضت الرؤى المقدمة من بيت التمويل الكويتي - المملكة المتحدة الفرص الاستثمارية التي قد تنشأ في أعقاب فترة إعادة تسعير الأصول في السوق، مما يؤكد مجدداً على الأهمية البالغة لجودة الأصول، واستقرار العوائد، والانضباط الاستثماري

متأثرة بالتقلبات الجيوسياسية

5.2 مليون دينار صافي خسائر

الاستثمارات الوطنية في الربع الأول

1 إدراج مميز لشركة ترولي فاق التوقعات، بتغطية تجاوزت 15 مرة وبطلبات فاقت 2.25 مليار دولار

2 حافظت الشركة على نهج تحوطي يتماشى مع الظروف التي تمر بها المنطقة والعالم



فهد عبدالرحمن المخيزيم:

• الشركة تستهدف ترسيخ مستويات أعلى من النمو المستدام، وتعزيز قدراتها الرقمية بما يتماشى مع تطورات السوق ويلبي تطلعات العملاء والمساهمين

من ارتفاع في مستويات عدم اليقين، وتأثيرها على معنويات المستثمرين وحركة السيولة في المنطقة. كما نجح فريق التداول والأدوات المالية خلال الربع الأول من عام 2026 في توسيع نطاق خدمات صانع السوق من خلال إضافة ثلاث شركات مدرجة في بورصة الكويت إلى محفظة صانع السوق ليصل إجمالي عدد الشركات التي نقدم لها هذه الخدمة إلى 19 شركة، حيث يعكس ذلك الثقة المتزايدة بخدماتنا ويعزز مكانة الشركة كإحدى أبرز شركات الاستثمار الرائدة في تقديم خدمات صانع السوق في السوق الكويتي.

وأوضح المخيزيم أن الأداء الذي حققه قطاع العقارات خلال الربع الأول من عام 2026، كان مدعوماً بتوسع محفظته العقارية وارتفاع معدلات الإشغال في الأصول المملوكة والمدارة، مع وصول عدد من العقارات إلى إشغال كامل، مما ساهم في تعزيز الاستقرار التشغيلي واستدامة الإيرادات. وفي إطار التوجه المستقبلي، باشر القطاع باستقطاب ودراسة وتحليل عدد من الفرص الاستثمارية، شملت إعداد الملفات والدراسات المطلوبة لتقديم للمزيد من الحكومات والخاصة، وذلك ضمن خطة استراتيجية تهدف إلى تنمية المحفظة العقارية وتعزيز الحضور المؤسسي للشركة على الصعيدين المحلي والدولي.

وعن أداء قطاع المؤسسات والثروات في الشركة، أضاف المخيزيم، حقق الفريق إنجازات بارزة خلال الربع الأول من العام الحالي، ونجح في زيادة قيمة الأصول المدارة لدى الشركة بما يتجاوز 400 مليون دولار أمريكي، محققاً ارتفاعاً بنسبة بلغت 10.2% مقارنة بالربع الأول من العام الماضي 2025، وذلك رغم الظروف الاقتصادية والجيوسياسية الحساسة التي تشهدها الكويت والمنطقة. وخلال الفترة ذاتها، ساهم القطاع في إنشاء مئات المحافظ الاستثمارية الجديدة، في مؤشر يعكس استمرار النشاط الاستثماري وثقة العملاء بخدمات الشركة. واختتم القطاع الربع الأول بنجاح إدارة الاكتتاب العام الأولى لشركة ترولي للتجارة العامة، ضمن إجراءات الاكتتاب، إلى جانب تنفيذ إجراءات داعمة لخدمة المساهمين خلال فترة الاكتتاب عبر فريق مختص للرد على استفسارات المستثمرين، بما أسهم في تعزيز كفاءة تقديم الخدمة خلال تلك الفترة.

وعن أداء قطاع إدارة الأصول، أشاد المخيزيم بالأداء المميز لمنتجاتنا الاستثمارية، حيث حققت بعض صناديقنا الاستثمارية نتائج إيجابية خلال الربع الأول من العام، كما جاء أداء المحافظ الخليجية إيجابياً أيضاً للفترة نفسها وذلك بالرغم من الضغوط التي واجهتها الأسواق الخليجية نتيجة تطورات الحرب الحالية وما صاحبها



خالد وليد الفلاح:

• رغم التوترات الإقليمية وتأثيراتها على الأسواق المالية وسلاسل الإمداد، استطاعت الشركة الحفاظ على متانة مركزها المالي ومواصلة التقدم بثبات

الوحيد في الكويت خلال عام 2026، مما يبرز زيادة الاستثمارات في ابتكار وتنفيذ الصفقات ضمن بيئة سوقية انتقائية. وذلك بعد النجاح الذي حققته في طرح الشركة العملية للطاقات ش.م.ك.م. للاكتتاب الخاص في الربع الرابع من عام 2025، علماً بأن سعر إغلاق 2026/3/31، رغم التحديات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.

وأضاف المخيزيم بأن الشركة تحتفظ بصفقات قوية للمستقبل في أسواق المال، بما في ذلك طرح خاص أولي مرتقب في قطاع التعليم مستهدف في الربع الرابع من عام 2026، وخدمات استثمارية لإعداد ثلاث جهات للإدراج في قطاعات مختلفة، بالإضافة إلى اكتتاب خاص لزيادة رأس المال في قطاع النقل.

وأشار المخيزيم إلى إدارة الاستثمارات البديلة في مواصلة سعيها لاقتناص الفرص الاستثمارية، مع التزامها المستمر بتحديد وتنفيذ استثمارات متميزة، حيث نجح الفريق خلال الربع الأول من العام الحالي، في إغلاق صفقة مهمة، كما تعمل حالياً على تنفيذ أعمال الفحص النافى للجهة لصفقتين إضافيتين، بما يعكس استمرار التقدم في توظيف رأس المال، ويؤكد التزام الإدارة بخلق القيمة، والإدارة الفعالة للأصول، واتباع استراتيجيات مدروسة تعود بالنفع على المساهمين.

التكيف مع المتغيرات واستثمار الفرص المتاحة، مؤكداً التزام شركة الاستثمارات الوطنية بمواصلة العمل وفق أعلى معايير الحوكمة والشفافية، والسعي الحثيث نحو تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين، والانطلاق بثقة نحو آفاق أوسع من النمو والنجاح في المستقبل

أداء استثماري بارز

من جانبه، أشار فهد عبدالرحمن المخيزيم، عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة الاستثمارات الوطنية، إلى أداء فريق الشركة خلال الربع الأول من عام 2026، الذي عكس ديناميكية في النشاط الاستثماري في مختلف القطاعات الاستثمارية، حيث شمل هذا الأداء استكمال فريق الاستشارات المالية الطرح الخاص وإدراج مميز لشركة ترولي للتجارة العامة ش.م.ك.م. في الربع الأول من عام 2026، والذي تم تغطيته بمعدل 15 مرة من حجم الطرح الأساسي، بقيمة تغطية تجاوزت 2.25 مليار دولار أمريكي، وجذب آلاف المكتتبين، وتم إدراجه في السوق الأول لبورصة الكويت، علماً بأن هذه الصفقة قد شهدت اهتماماً من المستثمرين المؤسسيين الدوليين بما في ذلك مستثمرين استراتيجيين من المملكة المتحدة والسعودية والإمارات، وقد تمثلت هذه الصفقة الطرح الأولي

أن النتائج المحققة تأثرت بجملة من التحديات الاقتصادية والظروف المحيطة، الأمر الذي استدعى تعزيز مرونة الأداء وإعادة توجيه بعض الأولويات. وأوضح استمرار الشركة في ترسيخ مبادئ الاستدامة المؤسسية من خلال الالتزام بمعايير الحوكمة ورفع مستويات الشفافية، إلى جانب تطوير منظومة متكاملة لإدارة المخاطر بما يواكب المرحلة الحالية ويدعم قدرتها على التعامل مع التقلبات وتحقيق الاستقرار على المدى المتوسط والطويل.

وأضاف الفلاح أن الشركة تولي اهتماماً كبيراً برفع كفاءة بيئة العمل الداخلية وتطوير آليات الأداء، مع المحافظة على التوازن بين التوسع المدروس والالتزام بالضوابط التنظيمية، بما يعزز من مكانتها في السوق. كما أشار إلى أن متانة القاعدة الرأسمالية للشركة تمنحها مرونة عالية في تنفيذ خططها المستقبلية، وتمكنها من اغتنام الفرص الاستثمارية الواعدة على المستويين المحلي والإقليمي، بما يحقق عوائد مستدامة وقيمة مضافة للمساهمين.

ومن جانب آخر، أوضح الفلاح أن الشركة تحرص على ترسيخ دورها المجتمعي من خلال مبادراتها المتنوعة في مجالات العمل الإنساني والاجتماعي والخيري، إضافة إلى دعمها المستمر للمؤسسات ذات النفع العام، بما يعكس نهجاً مؤسسياً متكاملًا يقوم على موازنة الأداء الاقتصادي مع الأثر الاجتماعي الإيجابي، ويؤكد إيمانها العميق بأهمية الاستثمار في الإنسان بوصفه الركيزة الأساسية لبناء مجتمع أكثر تماسكاً واستدامة.

وفي ختام تصريحه، أعرب خالد وليد الفلاح عن بالغ تقديره للدعم المتواصل والثقة التي يحظى بها من قبل مجلس الإدارة، مشيداً بالدور الحيوي الذي تضطلع به الإدارة التنفيذية وما تتمتع به من كفاءة وخبرة، إلى جانب روح الفريق الواحد التي تسود بين موظفي شركة الاستثمارات الوطنية، والتي أسهمت مجتمعة في تعزيز قدرة الشركة على مواجهة التحديات وتحقيق نتائج إيجابية. وأن ما تحقق من أداء يأتي في ظل بيئة دولية تتسم بتقلبات متسارعة، في ضوء التطورات الجيوسياسية والأحداث العالمية التي شهدتها الاقتصاد الدولي خلال الفترة الماضية، بما في ذلك التوترات الإقليمية وتأثيراتها على الأسواق المالية وسلاسل الإمداد، الأمر الذي فرض واقعاً أكثر تعقيداً على مختلف القطاعات الاستثمارية.

ورغم ذلك، أكد أن الشركة استطاعت بفضل نهجها المتوازن واستراتيجياتها المدروسة الحفاظ على متانة مركزها المالي ومواصلة التقدم بثبات. وشدد على أن هذا التكامل بين الدعم المؤسسي والكفاءة التشغيلية كان له الأثر الأكبر في تمكين الشركة من

اعتماد مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية البيانات المالية المجمعة للشركة عن فترة الربع الأول المنتهي في 31 مارس 2026، والتي أظهرت تراجعاً في الأداء المالي مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، وذلك في ظل تداعيات خلال الفترة الماضية، وما صاحبها من تقلبات حادة في الأسواق المالية وتزايد حالة عدم اليقين الاستثماري مع انتعاج الشركة سياسة تحوطية متماسية مع تقلبات الأسواق العالمية. وقد سجلت الشركة صافي خسارة بلغت 5.2 مليون دينار كويتي خلال الربع الأول من العام الحالي.

وأوضحت شركة الاستثمارات الوطنية في بيان صحفي، أن إجمالي حقوق المساهمين للشركة الأم بلغ 189.4 مليون دينار كويتي في نهاية الربع الأول من عام 2026، كما سجلت إجمالي موجودات الشركة 357.3 مليون دينار كويتي بنهاية مارس 2026.

بداية تشغيلية ضاغطة

في هذا الإطار، أوضح خالد وليد الفلاح - رئيس مجلس الإدارة في شركة الاستثمارات الوطنية أن نتائج الربع الأول من عام 2026 تأثرت بشكل مباشر بالتطورات الجيوسياسية التي شهدتها الأسواق العالمية والإقليمية خلال الربع الأول وانتعاج الشركة سياسة تحوطية تتماشى مع الظروف العالمية، والتي انعكست بدورها على مستويات السيولة وثقة المستثمرين، وأدت إلى تذبذب الأداء في العديد من القطاعات الاستثمارية. وأشار الفلاح إلى أن الشركة تعاملت مع هذه التغيرات من خلال تبني سياسات استثمارية أكثر تحفظاً وتحوطاً، والتركيز على إدارة المخاطر وتعزيز المرونة التشغيلية، بما يضمن حماية أصولها وتحقيق التوازن بين العوائد والمخاطر.

وبيّن الفلاح أن هذه المرحلة تتطلب قدراً عالياً من الانضباط الاستثماري، مؤكداً أن الشركة مستمرة في تطوير حلول استثمارية نوعية، والبحث عن فرص انتقائية ذات جدوى، بما يدعم قدرتها على التعافي وتحقيق نتائج إيجابية خلال الفترات المقبلة. وأضاف الفلاح إلى أن الشركة تواصل تنفيذ استراتيجياتها طويلة الأمد، والتي تركز على تنويع المحافظ الاستثمارية ورفع كفاءة الأداء، بما يعزز قدرتها على تجاوز التحديات الراهنة واستعادة مسار النمو التدريجي، وتحقيق قيمة مستدامة لمساهميها.

نظرة استراتيجية شاملة

أكد الفلاح أن شركة الاستثمارات الوطنية تواصل تنفيذ استراتيجياتها التشغيلية وفق نهج مدروس يركز على التكيف مع المتغيرات الراهنة، مشيراً إلى

نمو الأعمال المستقبلية

الاستثمارات الوطنية بمواصلة نهج الإنجاز والتطوير خلال عام 2026، مشيراً إلى أن الشركة تستهدف ترسيخ مستويات أعلى من النمو المستدام، وتعزيز قدراتها الرقمية بما يتماشى مع تطورات السوق ويلبي تطلعات العملاء والمساهمين. كما أوضح أن الشركة ستواصل أداء دورها المحوري في دعم مسارات التنمية الاقتصادية في الدولة، من خلال تقديم حلول استثمارية متكاملة تعكس خبرتها الراسخة ومكانتها الرائدة في السوق.

مستويات مشاركة الموظفين بشكل لافت، متجاوزة المعايير الإقليمية، بما يعكس بيئة عمل إيجابية وثقافة مؤسسية قوية، وأضاف بأنه على صعيد الأداء والتطوير، كما تم تفعيل مبادرات استراتيجية وبرامج تطوير قيادي ومهني. كما شملت الجهود مبادرات داعمة لرفاه الموظفين وتعزيز المشاركة الداخلية، ما أسهم في ترسيخ أسس قوية تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة خلال عام 2026.

وفي ختام تصريحه، أكد المخيزيم التزام شركة

معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والفجوات وأولويات التحسين وتفعيل سفراء الاستدامة، بما يعزز التحوّل نحو نهج استراتيجي متكامل تحت هوية «وجهة»، مع استمرار قيادة التحوّل بكفاءة ومرونة. وأشاد أيضاً بنجاح تنفيذ موقع التعافي من الكوارث في مركز ZainTECH، مع اختبار جميع الأنظمة داخل بيئة شبكة معزولة.

وأشار المخيزيم إلى تسجيل قطاع رأس المال البشري لأداءً قوياً، مدعوماً بنمو إيجابي في التوظيف واستقرار وظيفي مرتفع. كما برزت

وفي إطار رؤية شركة الاستثمارات الوطنية لرسم توجهات نمو الأعمال المستقبلية خلال الربع الأول 2026، أشار المخيزيم إلى تحقيق قطاع الاستراتيجية والتطوير المؤسسي خلال الربع الأول 2026، تقدماً قوياً في تنفيذ استراتيجية التحوّل بالشراكة مع ماكنزي، وتنفيذ مبادرات إدارة الأداء وتطوير نموذج التشغيل.

وعلى صعيد متصل أضاف المخيزيم فيما يتعلق بمجال الاستدامة، فقد أُنجز تقييم الجاهزية بالتعاون مع Accountability، مع تحديد خط أساس

ترسيخاً لمكانته في توفير حلول مبتكرة للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات

بنك برقان يفوز بجائزة «أفضل بنك للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية» في الكويت من «يوروموني»

مشاري شهاب: الجائزة تعكس قوة نموذج أعمال بنك برقان في الخدمات المصرفية الخاصة



مشاري شهاب

لطالما ميز تجربة بنك برقان، وتُعدّ جوائز يوروموني للخدمات المصرفية الخاصة من أهم برامج التكريم العالمية التي تحتفي بالتميز في قطاع الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات، حيث تصفها «يوروموني» بأنها مرجعاً لقياس الأداء الاستثنائي بين المؤسسات الرائدة دولياً. وفي نتائج عام 2026 في الكويت، حصد بنك برقان لقب «الأفضل لفئة ذوي الملاءة المالية العالية»، تقديراً لقدراته الرقمية المتقدمة، ومستواه الرفيع في خدمة العملاء، وما قدمه من حلول ونماذج استشارية متكاملة صُممت خصيصاً لهذه الفئة.

تجدر الإشارة إلى أنه تم تصميم حلول الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في بنك برقان لتلبية المتطلبات المتنامية لعملائه، وتغطية احتياجاتهم في مجالات الحفاظ وتنمية الثروات، وتنوع المحافظ الاستثمارية، وإدارة السيولة، والتخطيط لتعاقب الأجيال. ومن خلال تعاونه المثمر مع «كامكو إنفست»، يوفر البنك خدمات متخصصة في إدارة المحافظ، والصناديق الاستثمارية، وتقديم استشارات تتوافق مع الأهداف طويلة الأمد لكل عميل ومستوى تقبله للمخاطر. وفي هذا الإطار، يعمل مستشارو استثمار متخصصون جنباً إلى جنب مع مديري علاقات العملاء لتقديم استراتيجيات مخصصة لتوزيع الأصول، بينما يضمن نهج التخصص في الخدمة إسهام كبار مديري العلاقات لخدمة العملاء ذوي الملاءة المالية العالية، في حين يحظى العملاء الواعدون من فئة الملاءة المالية العالية بدعم

جنباً إلى جنب مع استثماراته الاستراتيجية في البنية الرقمية المتطورة المصممة خصيصاً لتلبية تطلعات واحتياجات العملاء ذوي الملاءة المالية العالية. وتنعكس الجائزة استراتيجية بنك برقان الممنهجة نحو ترسيخ علاقاته مع العملاء الحاليين، وكسب ثقتهم لإدارة حصة أكبر من استثماراتهم، مع توسيع نطاق وصولهم إلى فرص استثمارية مبتكرة ومصممة خصيصاً لتلبية تطلعاتهم في فئات الأصول

تأكيداً لمكانته كشريك موثوق في إدارة الثروات لنخبة العملاء في الكويت، أعلن بنك برقان عن فوزه بجائزة «أفضل بنك للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية» في الكويت ضمن جوائز يوروموني للخدمات المصرفية الخاصة لعام 2026.



خبراء متخصصين. كما يواصل بنك برقان الارتقاء بمستوى كفاءة العمليات وتحسين سرعة إنجاز المعاملات الائتمانية. وفي هذا الصدد، يوفر برنامج إدارة الثروات، الذي تم تطويره بالتعاون مع «كامكو إنفست» تجربة متكاملة، بدءاً من مراجعة المحافظ الاستثمارية، وصولاً إلى تنفيذ الصفقات، مما يتيح للعملاء تفاعلاً أكثر سلاسة مع مستشاريهم. وبالتوازي مع ذلك، نجح برنامج القروض السريعة (Fast-track) في بنك برقان في تقليص فترات الموافقة من شهر كامل إلى أسبوع أو أسبوعين فقط، مما أدى إلى تسريع توفير السيولة للعملاء مع الالتزام بنهج البنك الحثيث في إدارة الائتمان. الجدير بالذكر أن هذا التقدير الأخير من «يوروموني» يضاف إلى سجل حافل بالجوائز المرموقة التي نالها بنك برقان من حلول

تزامناً مع شهر التدقيق الداخلي العالمي

«وربة» يعزز ثقافة الحوكمة بإطلاق حملة توعوية شاملة حول التدقيق الداخلي



حنان غانم حمادة

خلال تقديم رؤى استباقية، وتحديد فرص التحسين، وتعزيز موثوقية العمليات، ودعم الخطط الاستراتيجية للمؤسسة عبر منظومة رقابية متقدمة تتسم بالكفاءة والاستقلالية والموضوعية. واختتمت البنك حملته بالتأكيد على مواصلة جهوده في نشر ثقافة الوعي المؤسسي، وتعزيز مكانة التدقيق الداخلي كأداة استراتيجية تسهم في حماية الموارد، وتحسين الأداء، ودعم مسيرة النمو المستدام بما ينسجم مع رؤيته في تقديم نموذج مصرفي متطور يقوم على الثقة والتميز والابتكار.

كما يعتبر بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من

متخذي القرار بمؤشرات دقيقة ورؤى تحليلية تساعد على تطوير الأداء ورفع كفاءة العمليات التشغيلية. كما تعكس الحملة إيمان البنك بأن التدقيق الداخلي لم يعد يقتصر على دوره التقليدي المرتبط بالمراجعة والتقييم؛ بل أصبح شريكاً استراتيجياً في بناء بيئة أعمال أكثر مرونة، قادرة على مواكبة التحديات التنظيمية والتشغيلية، وتعزيز جاهزية المؤسسة للتعامل مع المتغيرات المتسارعة في القطاع المصرفي.

ترسيخ ثقافة الوعي المهني

وفي هذا السياق قالت حنان غانم حمادة - رئيس مجموعة التدقيق الداخلي بالتكليف في بنك وربة: «تضمنت الحملة سلسلة من المبادرات الداخلية والأنشطة

تأتي هذه المبادرة تأكيداً على التزام البنك بتعزيز الوعي بالدور الحيوي الذي تضطلع به إدارات التدقيق الداخلي في دعم منظومة العمل المؤسسي، من خلال تقييم كفاءة الإجراءات الرقابية، ومراجعة منظومات الامتثال، وقياس فعالية إدارة المخاطر، بما يساهم في دعم

جميع شرائح المجتمع، وبأى هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق الخدمات والمنتجات المالية.

وأكدت حمادة أن الدور الحديث للتدقيق الداخلي يتمثل في كونه شريكاً في صناعة القيمة، من

التوترات الإقليمية تفرض موجة تسعير جديدة

أسواق التأمين الخليجية تعيد رسم قواعدها



1

فجوة تأمينية نسبية تتشكل في القطاعات عالية المخاطر

تشهد أسواق التأمين وإعادة التأمين في دول الخليج تحولات عميقة تعكس مرحلة جديدة من إعادة التوازن بين المخاطر والقدرة على التحمل، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية وتداخلها مع العوامل التشغيلية والمالية. هذه البيئة المعقدة دفعت الشركات إلى إعادة صياغة نماذج أعمالها، ليس فقط من خلال تعديل الأسعار، بل أيضاً عبر تشديد شروط التغطية وتقليص نطاقها، بما يتلاءم مع ارتفاع مستوى عدم اليقين. وبرز في هذا السياق اتجاه واضح نحو التحوط، حيث لم تعد الشركات مستعدة لتحمل نفس مستويات المخاطر السابقة دون إعادة تسعير دقيقة تعكس الواقع الجديد.

تحول السوق

المرحلة الحالية يمكن وصفها بمرحلة "إعادة ضبط" شاملة للسوق، حيث بدأت ملامح فجوة تأمينية نسبية في الظهور، خصوصاً في القطاعات ذات الحساسية العالية للمخاطر الجيوسياسية. هذه الفجوة لا تعني غياب التغطية بشكل كامل، لكنها تعكس تراجعاً في مرونتها، وارتفاعاً ملحوظاً في تكلفتها، إلى جانب زيادة الاستثناءات والقيود. ونتيجة لذلك، أصبحت الشركات المؤمنة أمام خيارين: إما القبول بشروط أكثر تشدداً، أو تحمل جزء أكبر من المخاطر ضمن ميزانياتها، في المنطقة.

ضغط قطاعي

القطاعات الحيوية، وعلى رأسها الطاقة والشحن البحري والطيران، باتت الأكثر تعرضاً لتداعيات هذه

التحولات. ففي قطاع الشحن البحري، على سبيل المثال، أدى ارتفاع المخاطر في الممرات الحيوية إلى تسابق الشركات للحصول على تغطيات لعبور هذه المناطق، ما انعكس مباشرة على الأسعار التي حافظت على مستويات مرتفعة حتى في فترات الهدنة. أما قطاع الطاقة، فيواجه تحديات مزدوجة ترتبط بحجم الاستثمارات الضخم من جهة، وحساسيته العالية لأي اضطرابات إقليمية من جهة أخرى، في حين يبقى قطاع الطيران رهيناً للتقلبات التشغيلية والقيود المفروضة على حركة النقل الجوي.

ساعات محدودة

المشاريع الكبرى والبنية التحتية تمثل اختباراً حقيقياً لقدرة السوق على توفير ساعات تأمينية كافية، خاصة مع ارتفاع القيم الرأسمالية لهذه المشاريع. وفي كثير من الحالات، لا تكون الساعات المطلوبة متاحة بسهولة، ما يؤدي إلى تأخير ترتيبات تأمينية معقدة تشمل عدة أطراف لتوزيع المخاطر. هذا الواقع يعكس محدودية الطاقة الاستيعابية للسوق في مواجهة المشاريع العملاقة، ويزيد من كلفة التمويل والتأمين في آن واحد.

ضغط عالمي

على مستوى أوسع، تلعب أسواق إعادة التأمين العالمية دوراً حاسماً في تشكيل ملامح المرحلة الحالية، إذ تشهد هذه الأسواق تشدداً واضحاً في شروطها، إلى جانب ارتفاع تكلفتها نتيجة تراكم الخسائر العالمية وزيادة عدم اليقين. هذا التطور ينعكس مباشرة على شركات

2

الشحن البحري والطاقة وال طيران في صدارة الضغوط التشغيلية

التأمين في الخليج، التي اعتمدت تاريخياً على تحويل جزء كبير من مخاطرها إلى المعيددين العالميين. ومع تراجع شهية هؤلاء لتحمل المخاطر، تجد الشركات نفسها مضطرة للاحتفاظ بجزء أكبر منها محلياً.

إعادة هيكلة

هذا التحول دفع شركات التأمين إلى إعادة النظر في نماذج أعمالها بشكل أعمق، من خلال تعزيز قدراتها الداخلية على إدارة المخاطر، وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية. ويشمل ذلك تطوير أدوات تحليل المخاطر، وإعادة توزيع المحافظ التأمينية، إضافة إلى التوسع في استخدام حلول بديلة مثل التأمين المشترك والتكتلات التأمينية، التي تسمح بتقاسم المخاطر بين عدة جهات بدلاً من تركيزها في جهة واحدة.

تسعير متشدد

في موازاة ذلك، يشهد السوق موجة إعادة تسعير واسعة النطاق، خاصة في قطاعات الشحن والخدمات اللوجستية والأخطار المرتبطة بالمناطق عالية المخاطر. هذه الموجة لا تقتصر على رفع الأسعار، بل تشمل أيضاً تعديل شروط الوثائق، ورفع حدود الاستقطاع، وتقليص نطاق التغطيات، ما يعكس تحولاً نحو نهج أكثر تحفظاً في إدارة المخاطر. كما أن هذه التغييرات تفرض على العملاء إعادة تقييم استراتيجياتهم التأمينية والبحث عن حلول أكثر مرونة.

خيار تقني

التحول الرقمي والأتمتة برزا

كأحد أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الشركات لمواجهة هذه التحديات، حيث تسهم التكنولوجيا في تحسين كفاءة العمليات، وتسريع إجراءات الاكتتاب، وتعزيز دقة تقييم المخاطر. وفي ظل الضغوط المتزايدة على الهوامش، يصبح الاستثمار في الحلول الرقمية خياراً استراتيجياً لا غنى عنه للحفاظ على التنافسية.

توازن إقليمي

ورغم كل هذه التحديات، لا يزال القطاع يتمتع بدرجة من المتانة، مدعومة بعوامل هيكلية مثل قوة الحوكمة، والانضباط التسعيري، وجودة برامج إعادة التأمين. كما أن تنوع المحافظ الاستثمارية يساهم في تخفيف أثر التقلبات، في حين تعمل الجهات التنظيمية على تعزيز قدرات إعادة التأمين المحلية تدريجياً، بما يقلل من الاعتماد على الخارج.

مرونة تشغيلية

في خضم هذه التحولات، باتت المرونة التشغيلية عاملاً حاسماً في قدرة شركات التأمين على التكيف مع البيئة الجديدة، حيث تتجه المؤسسات إلى إعادة تصميم هيكلها الداخلي لتكون أكثر سرعة في اتخاذ القرار وأكثر قدرة على الاستجابة للتغيرات المفاجئة. ويشمل ذلك دور فرق إدارة المخاطر، وربط التسعير بشكل مباشر بالبيانات اللحظية، ما يمنح الشركات قدرة أعلى على التعامل مع التقلبات دون التعرض لصدمات مالية حادة.

تنوع استثماري

يلعب تنوع المحافظ الاستثمارية

دور تنظيمي

تلعب الجهات التنظيمية في دول الخليج دوراً متزايد الأهمية في ضبط إيقاع السوق، من خلال فرض معايير أعلى للملاءة المالية، وتعزيز متطلبات الإفصاح والشفافية، إضافة إلى تشجيع تطوير قدرات إعادة التأمين المحلية. هذه السياسات تهدف إلى بناء قطاع أكثر صلابة وقدرة على مواجهة الصدمات، وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، بما يعزز الاستقرار المالي على المدى الطويل.

آفاق مستقبلية

في ظل هذه المعطيات، تتجه أسواق التأمين الخليجية نحو مرحلة أكثر نضجاً، تقوم على التوازن بين إدارة المخاطر وتحقيق النمو. ورغم التحديات، تبرز فرص جديدة للشركات القادرة على الابتكار وتطوير منتجات تأمينية تتناسب مع طبيعة المخاطر الحديثة، خاصة في مجالات مثل الأخطار السيبرانية والطاقة المتجددة. ويشير ذلك إلى أن المرحلة المقبلة لن تكون فقط مرحلة ضغوط، بل أيضاً مرحلة إعادة تشكيل تفتح المجال أمام نماذج أعمال أكثر تطوراً واستدامة. في المحصلة، تقف أسواق التأمين الخليجية عند مفترق طرق، حيث تفرض البيئة الراهنة إعادة صياغة شاملة لقواعد اللعبة. وبين تشدد الشروط وارتفاع الأسعار من جهة، والحاجة إلى استمرار التغطية للقطاعات الحيوية من جهة أخرى، يتشكل نموذج جديد يقوم على إدارة أكثر دقة للمخاطر، وتوازن محسوب بين الاستدامة المالية واستمرارية النشاط الاقتصادي.

تشدد تعاقدي

أحد أبرز ملامح المرحلة الحالية يتمثل في التشدد التعاقدي، حيث أصبحت وثائق التأمين أكثر تعقيداً من حيث الشروط والاستثناءات، مع إدخال بنود جديدة مرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية والأمنية. هذا التوجه يهدف إلى حماية الشركات من التعرض لخسائر غير متوقعة، لكنه في المقابل يزيد من صعوبة فهم الوثائق بالنسبة للعملاء، ويفرض عليهم الحاجة إلى مراجعات قانونية وفنية أكثر عمقاً قبل إبرام العقود.

إدارة المخاطر

تشهد استراتيجيات إدارة المخاطر تطوراً ملحوظاً، حيث لم تعد تقتصر على نقل المخاطر إلى شركات إعادة التأمين، بل أصبحت تشمل أدوات متعددة مثل النماذج التنبؤية، وتحليل السيناريوهات، واستخدام البيانات الضخمة لتقييم الاحتمالات المستقبلية. هذا التحول يعكس إدراكاً متزايداً بأن إدارة المخاطر أصبحت عنصراً استراتيجياً أساسياً، وليس مجرد وظيفة تشغيلية ضمن أعمال التأمين التقليدية.

3 التحول الرقمي والأتمتة خيار استراتيجي لخفض التكاليف وتعزيز الكفاءة

4 التكتلات التأمينية وهيكل تمويل المخاطر تكتسب زخماً متسارعاً

5 تزايد الاعتماد على الاحتفاظ المحلي بالمخاطر وتقليل التحويل الخارجي

6 المشاريع الكبرى تواجه تحديات في تأمين القيم الرأسمالية الضخمة

7 إعادة التأمين العالمية ترفع التكلفة وتقلص شهية المخاطرة

خسارة تتجاوز 100 نقطة تعكس موجة بيع واسعة رغم استمرار السيولة والنشاط الانتقائي

«تاسي» يتراجع بضغط جماعي ويكسر تماسكه فوق 11.1 ألف نقطة

نشاط انتقائي على الأسهم القيادية والمتوسطة يخفف حدة التراجع



القطاعات الدفاعية والصحية في مرمى البيع وتعمق الخسائر



ويؤكد هذا التباين أن السوق لا يتحرك كتكتلة واحدة، بل يشهد ديناميكية معقدة تجمع بين التصحيح العام ووجود فرص نمو فردية.

إفصاحات الشركات

وعلى صعيد الإفصاحات، استمرت الشركات في الإعلان عن قرارات مالية واستراتيجية تؤثر بشكل مباشر على تحركات الأسهم، حيث أعلنت شركة «الدواء للخدمات الطبية» عن توزيع أرباح نقدية، في خطوة تعكس متانة مركزها المالي.

دعم أساسي

كما أوصى مجلس إدارة «سبيكو» بشراء جزء من أسهم الشركة، في إشارة إلى ثقة الإدارة في تقييم السهم، بينما أعلنت «السدراع العربي للتأمين» عن نتائجها المالية الأولية للفترة المنتهية في 31 مارس 2026، ما يسלט الضوء على أهمية العوامل الأساسية في دعم أو ضغط أداء الأسهم.

وفي المجمل، تعكس هذه الجلسة حالة من إعادة التوازن داخل السوق، حيث تتقاطع ضغوط التصحيح مع استمرار الفرص الانتقائية، في ظل سيولة نشطة وسلوك استثماري يتسم بالحذر والترقب، وهو ما يرجح استمرار التذبذب في المدى القريب إلى حين ظهور محفزات جديدة تعيد توجيه السوق بشكل أوضح.

تراجع مدفوع بضغط بيئية

في المجمل، تعكس جلسة الاثنين حالة من التراجع المدفوع بضغط بيئية واسعة شملت معظم القطاعات القيادية، لا سيما البنوك والمواد الأساسية، وهو ما حدّ من قدرة المؤشر على التماسك فوق مستويات 11.1 ألف نقطة. ورغم استمرار مستويات السيولة عند معدلات جيدة، إلا أن اتجاهها نحو التدوير بين الأسهم بدلاً من الدخول الصافي يعكس حذراً متزايداً لدى المستثمرين، خاصة في ظل غياب محفزات قوية تدعم الاتجاه الصاعد على المدى القصير.

وفي المقابل، يبرز استمرار النشاط الانتقائي في بعض القطاعات، وعلى رأسها التأمين والإعلام، كمؤشر على أن السوق لا يزال يحتفظ بفرص مضاربة واستثمارية محدودة، مدفوعة بعوامل خاصة بكل شركة، ويشير هذا التباين إلى أن المرحلة الحالية تتسم بإعادة تموضع السيولة أكثر من كونها موجة خروج جماعي، ما قد يبقي السوق في نطاق من التذبذب خلال الجلسات المقبلة إلى حين ظهور محفزات جديدة تعيد توجيه المسار العام للمؤشر.



السعودية» ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.51 % ليغلق عند 27.64 ريال، مع تداولات قوية تجاوزت 323 مليون ريال، ما يعكس استمرار الاهتمام بالسهم كأحد أهم مكونات السوق.

ثقل قيادي

في المقابل، تصدر سهم «الراجحي» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة بنحو 512.25 مليون ريال، رغم تراجع بنسبة 1.60 %، وهو ما يشير إلى وجود عمليات بيع وجني أرباح على الأسهم البنكية، التي تعد من الأعمدة الرئيسية للمؤشر. ويؤكد هذا الأداء أن أي تحرك في الأسهم القيادية ينعكس بشكل مباشر وسريع على اتجاه السوق ككل.

القمم والقيعان

وفي مشهد يعكس التباين داخل السوق، شهدت الجلسة تسجيل قمم تاريخية جديدة لبعض الأسهم، حيث وصل سهم «رسن» إلى أعلى مستوى في تاريخه، كما سجل سهم «عناية» أعلى مستوى خلال 52 أسبوعاً، في إشارة إلى استمرار الزخم الإيجابي في بعض الشركات.

تباين سعري

في المقابل، سجل سهم «المجدية» أدنى مستوياته خلال نفس الفترة، ما يعكس وجود ضغوط خاصة على بعض الشركات، سواء لأسباب تشغيلية أو مالية.

تتجه السيولة نحو أسهم يعينها تحقق زخماً أو تستفيد من أخبار إيجابية، في حين تتعرض بقية السوق لضغوط بيعية. ويلاحظ أن قطاع التأمين تحديداً أصبح وجهة مفضلة للمضاربين، نظراً لتقلباته العالية وإمكانية تحقيق مكاسب سريعة.

تباين حاد

في المقابل، تعرضت أسهم أخرى لضغوط بيعية واضحة، خاصة في قطاعات الصحة والمواد الأساسية، ما يعكس تبايناً حاداً في توجهات المستثمرين بين البحث عن فرص سريعة وبين تقليص المخاطر في محافظهم. كما شهد قطاع الأغذية بعض التحركات الإيجابية، حيث ارتفع سهم «هرفي» بدعم من نتائج أو قرارات جمعيات عمومية، في حين سجلت بعض شركات الأسمت مكاسب مدفوعة بعوامل تشغيلية.

الأسهم القيادية

أما على صعيد الأسهم القيادية، فقد حافظت على دورها المحوري في توجيه السوق، حيث سجل سهم «أرامكو

كبيرة، إلى جانب تراجع أسهم «رعاية» و«سليمان الحبيب»، وهو ما يعكس تحوُّلاً في شهية المستثمرين بعيداً عن الأسهم ذات التقييمات المرتفعة أو التي شهدت صعوداً قوياً في الفترات الماضية. وفي السياق ذاته، تراجع قطاع المواد الأساسية بنسبة 2.07 % بضغط مباشر من سهم «معادن»، خاصة بعد نتائج أو تطورات لم تلقَ استحسان المستثمرين، بينما انخفض قطاع البنوك بنسبة 1.18 %، ليشكل أحد أبرز الضغوط على المؤشر نظراً لثقله الكبير في هيكل السوق.

القطاعات الصاعدة

في المقابل، لم تخلُ الجلسة من بعض الإشارات الإيجابية، حيث سجل قطاع الإعلام والترفيه ارتفاعاً بنسبة 2.30 %، مدفوعاً بتحركات انتقائية، بينما ارتفع قطاع التأمين بنسبة 1.48 %، في استمرار لنشاط هذا القطاع خلال الفترة الأخيرة.

مكاسب محدودة

وتعكس هذه المكاسب طبيعة السوق الحالية، التي تتسم بانتقائية عالية، حيث

استقرت 14 شركة دون تغيير. هذا التباين يعكس أن موجة البيع كانت جماعية إلى حد كبير، لكنها لم تكن عشوائية بالكامل، بل تركزت في قطاعات وأسهم محددة، بينما حافظت بعض الأسهم على زخم إيجابي بدعم من أخبار خاصة أو مضاربات نشطة.

أداء القطاعات

قطاعياً، قادت الخسائر مجموعة من القطاعات ذات الوزن المؤثر، حيث سجل قطاع المنتجات المنزلية والشخصية أكبر تراجع بنسبة 6.57 %، متأثراً بهبوط حاد في سهم «الماجد للعود»، ما يعكس حساسية هذا القطاع لتحركات المستهلكين والتوقعات المستقبلية للطلب. كما تعرض قطاع الرعاية الصحية لضغوط قوية، متراجعاً بنسبة 3.65 %، في إشارة إلى تخارج سيولة من القطاعات الدفاعية التي كانت تُعد ملاذاً نسبياً في الفترات السابقة.

وشهدت أسهم بارزة في القطاع الصحي تراجعاً ملحوظة، حيث انخفض سهم «السعودي الألماني الصحية» بنسبة

أنهى مؤشر السوق السعودي الرئيسي (تاسي) تعاملات جلسة الاثنين على تراجع ملحوظ بنسبة 0.9 %، فاقداً نحو 102.19 نقطة ليغلق عند مستوى 11,090.65 نقطة، في واحدة من الجلسات التي عكست بوضوح تحوُّل المزاج العام في السوق نحو الحذر والتخارج الجزئي، وجاء هذا التراجع بعد بداية متماسكة نسبياً، حيث افتتح المؤشر تداولاته عند مستوى 11,187.69 نقطة، محاولاً البناء على مستويات الدعم القريبة، قبل أن يسجل أعلى مستوى له خلال الجلسة عند 11,190.78 نقطة، وهو ما عكس في الدقائق الأولى وجود شهية شراء محدودة.

ضغط بيعي

غير أن هذه المحاولات لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما تعرض المؤشر لضغوط بيعية متزايدة، خاصة مع بداية النصف الثاني من الجلسة، ليتراجع تدريجياً وصولاً إلى أدنى مستوى له عند 11,076.34 نقطة، قبل أن يغلق بالقرب من هذه المستويات، في إشارة واضحة إلى هيمنة البائعين حتى اللحظات الأخيرة. ويعكس هذا المسار السعري تحوُّلاً سريعاً في سلوك المستثمرين من الترقب إلى البيع، مدفوعاً بعوامل تتعلق بجني الأرباح، وإعادة تموضع السيولة، إضافة إلى حساسية السوق لأي متغيرات خارجية أو نتائج شركات دون التوقعات.

السيولة المتداولة

على صعيد السيولة، بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 6.08 مليار ريال، تم تنفيذها عبر تداول 301.36 مليون سهم، وهو مستوى يعكس استمرار الزخم في السوق وعدم غياب السيولة، رغم التراجع العام في المؤشر. وتظهر هذه الأرقام أن السوق لم يشهد انسحاباً كاملاً للسيولة، بل على العكس، شهد عمليات تدوير نشطة بين الأسهم، حيث انتقلت الأموال من قطاعات إلى أخرى بحثاً عن فرص قصيرة الأجل أو ملاذات أقل مخاطرة.

تدوير نشط

ويؤكد توزيع السيولة اتساع نطاق التراجع، حيث انخفضت أسهم 167 شركة مقابل ارتفاع 88 شركة فقط، فيما

تحركات الأسهم

واضح لتدفقات سيولة مضاربة تستهدف هذا القطاع. كما صعد سهم «الاتحاد للتأمين» بدعم من تطورات تتعلق بإطفاء الخسائر المتراكمة، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في تحسن أوضاع الشركة المالية.

وعلى مستوى الأسهم، برزت شركات التأمين كأبرز الرايحين، حيث تصدر سهم «الصقر للتأمين» قائمة الارتفاعات بالنسبة القصوى تقريباً، إلى جانب مكاسب قوية لأسهم «أمانة» و«عناية»، في انعكاس

أكثر الشركات انخفاضاً

| التغير | 2026/05/04 | 2026/05/03 | الشركة |
|----------|------------|------------|-------------------------------|
| (% 7.31) | 34.74 | 37.48 | السعودي الألماني الصحية |
| (% 7.30) | 8.00 | 8.63 | نفوذ |
| (% 6.57) | 133.60 | 143.00 | الماجد للعود |
| (% 6.53) | 29.20 | 31.24 | اللجين |
| (% 6.07) | 113.00 | 120.30 | رعاية |
| (% 5.50) | 63.55 | 67.25 | معادن |
| (% 5.21) | 10.00 | 10.55 | صندوق الإنماء للصكوك الحكومية |
| (% 4.74) | 221.00 | 232.00 | سليمان الحبيب |
| (% 4.33) | 77.25 | 80.75 | أماك |
| (% 4.22) | 590.00 | 616.00 | علم |

أكثر الشركات ارتفاعاً

| التغير | 2026/05/04 | 2026/05/03 | الشركة |
|--------|------------|------------|---------------|
| % 9.99 | 11.45 | 10.41 | الصقر للتأمين |
| % 9.98 | 6.83 | 6.21 | أمانة للتأمين |
| % 6.74 | 11.09 | 10.39 | عناية |
| % 5.39 | 6.84 | 6.49 | أسيج |
| % 5.35 | 16.54 | 15.70 | جاز |
| % 5.34 | 6.51 | 6.18 | الاتحاد |
| % 5.21 | 15.75 | 14.97 | هرفي للأغذية |
| % 4.98 | 24.65 | 23.48 | أسمنت الشرقية |
| % 4.91 | 147.50 | 140.60 | رسن |
| % 4.79 | 28.44 | 27.14 | أوجي سي |

السوق يضيف 31 نقطة مدعوماً بعمليات شراء انتقائية

مؤشر أبوظبي يرتفع بدعم القياديات وسط ترقب إقليمي حذر

تباين قطاعي مع ضغوط على العقارات والاستهلاك

2

سيولة تتجاوز 2.17 مليار درهم عبر 43 ألف صفقة

1

حالة من التوازن بين العوامل الداخلية الإيجابية، مثل قوة النتائج المالية للشركات واستمرار الإنفاق الحكومي، وبين التحديات الخارجية المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية وتقلبات الأسواق العالمية. ومن المتوقع أن تستمر هذه الحالة خلال الفترة المقبلة، مع ترقب المستثمرين لأي تطورات قد تؤثر على اتجاهات الأسواق، سواء من ناحية أسعار النفط أو السياسات النقدية العالمية.

في المجمل، يواصل سوق أبوظبي للأوراق المالية إظهار قدر من المرونة والقدرة على امتصاص الصدمات، مدعوماً بقاعدة قوية من الشركات القيادية وتدفقات سيولة مستقرة، ما يعزز من فرصه في الحفاظ على مساره الصاعد على المدى المتوسط، رغم التقلبات قصيرة الأجل التي قد تفرضها المستجدات الإقليمية والدولية.

حققت قطاعات الاتصالات والتكنولوجيا والصناعات مكاسب متفاوتة تراوحت بين 0.38% و 0.93%، وهو ما يعكس تنوع مصادر الدعم داخل السوق وعدم اقتصر الصعود على قطاع واحد فقط، ما يمنح المؤشر نوعاً من الاستقرار النسبي.

في المقابل، تراجع قطاع المستهلك التقديري بنسبة 1.30%، متأثراً بعمليات جني الأرباح، كما انخفض قطاع العقارات بنسبة 1.10%، وسط ضغوط بيعية على بعض الأسهم القيادية في القطاع. كذلك سجل قطاعا المرافق العامة والمالية تراجعاً متساوياً بنسبة 0.42% لكل منهما، بينما جاء قطاع المواد الأساسية الأقل انخفاضاً بنسبة 0.13%.

حالة من التوازن بين العوامل الداخلية الإيجابية

ويعكس الأداء العام لسوق أبوظبي

4.828% ليغلق عند 2.760 درهم، تلاه سهم «حياة للتأمين» بنسبة 3.846% عند 1.250 درهم، ويشير هذا التراجع إلى استمرار الضغوط على بعض الأسهم الصغيرة أو ذات السيولة المحدودة، والتي تتأثر بشكل أكبر بحركات المضاربة وجني الأرباح السريع.

أداء القطاعات

وعلى مستوى القطاعات، جاء الأداء متبايناً، حيث تصدر قطاع الطاقة قائمة المكاسب بارتفاع نسبته 2.93%، مستفيداً من التوقعات الإيجابية لأسعار النفط والتوترات الجيوسياسية التي تعزز الطلب على الطاقة. كما ارتفع قطاع الرعاية الصحية بنسبة 1.32%، مدعوماً بنشاط بعض الأسهم التشغيلية، فيما سجل قطاع السلع الاستهلاكية نمواً بنسبة 1.26%، في إشارة إلى تحسن الطلب المحلي. كما

الأسهم التي شهدت ارتفاعات سابقة أو تواجه ضغوطاً تشغيلية.

الأسهم الراجعة

وعلى مستوى الأداء الفردي، تصدر سهم شركة الخليج الاستثمارية قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة 9.375% ليغلق عند مستوى 5.250 درهم، مدعوماً بزخم شرائي قوي، فيما جاء سهم أدنوك للحفر ضمن قائمة الأسهم المرتفعة، مستفيداً من تحسن شهية المستثمرين تجاه قطاع الطاقة. ويعكس هذا الأداء استمرار التركيز على الشركات المرتبطة بالنفط والغاز، والتي تستفيد من التغيرات التباين حالة الانتقائية التي تسيطر على قرارات المستثمرين، حيث يتم التركيز على الأسهم التي تمتلك محفزات نمو واضحة، في مقابل التخارج الجزئي من بعض

الأسهم الخاسرة

في المقابل، تصدر سهم «الفجيرة لصناعات البناء» قائمة التراجعات بنسبة

من 630.85 مليون سهم، تم تنفيذها عبر 43,945 صفقة. وتشير هذه الأرقام إلى نشاط ملحوظ في وثيرة التداول، مع تركيز ملحوظ للسيولة في الأسهم القيادية والقطاعات المرتبطة بالطاقة والخدمات، وهو ما يعكس توجه المستثمرين نحو الأصول الأكثر استقراراً في ظل الضبابية المحيطة بالمشهد الإقليمي.

تباين الأسهم

وشهدت حركة الأسهم تبايناً مائلاً نحو الارتفاع، حيث ارتفعت أسعار 58 سهماً، مقابل تراجع 35 سهماً، فيما استقرت أسعار 39 شركة دون تغيير. ويعكس هذا التباين حالة الانتقائية التي تسيطر على قرارات المستثمرين، حيث يتم التركيز على الأسهم التي تمتلك محفزات نمو واضحة، في مقابل التخارج الجزئي من بعض

أنهى مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات جلسة الاثنين على ارتفاع ملحوظ، مدعوماً بعمليات شراء انتقائية استهدفت الأسهم القيادية، في وقت يواصل فيه المستثمرون مراقبة التطورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تلقي بظلالها على توجهات السيولة واستراتيجيات التداول في أسواق المال الإقليمية. ويعكس هذا الأداء حالة من التوازن بين شهية المخاطرة الحذرة لدى المستثمرين والرغبة في اقتناص الفرص في الأسهم ذات الأساسيات القوية، خاصة في ظل استمرار تدفق الأخبار المرتبطة بأسعار الطاقة والتوترات السياسية.

تحسن المؤشر

ووفقاً لبيانات التداول، أغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى 9820.78 نقطة، محققاً مكاسب قدرها 31.29 نقطة، بما يعادل ارتفاعاً نسبته 0.32% مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة. ويعكس هذا الأداء الإيجابي استمرار قدرة السوق على التماسك فوق مستويات دعم فنية مهمة، رغم الضغوط الخارجية، كما يشير إلى وجود طلب مؤسسي واضح على عدد من الأسهم القيادية التي تقود حركة السوق في الاتجاه الصاعد.

قفزة القيمة السوقية

وشهدت القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية نمواً لافتاً خلال جلسة الاثنين، حيث ارتفعت بنحو 16 مليار درهم لتصل إلى 2.860 تريليون درهم، مقارنة بنحو 2.844 تريليون درهم في ختام جلسة الجمعة الماضية، مسجلة نمواً نسبته 0.56%. ويأتي هذا الارتفاع في القيمة السوقية نتيجة مباشرة لصعود عدد من الأسهم ذات الأوزان الثقيلة، الأمر الذي يعزز من جاذبية السوق للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، ويعكس قوة القاعدة الرأسمالية للشركات المدرجة.

نشاط السيولة

وعلى صعيد السيولة، بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 2.176 مليار درهم، من خلال تداول أكثر

أكثر الشركات ارتفاعاً

| التغير | 2026/05/04 | 2026/05/01 | الشركة | 1 |
|--------|------------|------------|------------------------|----|
| 9.17% | 6.43 | 5.89 | أدنوك للحفر | 1 |
| 9.00% | 1.09 | 1.00 | الشارقة للأسمت | 2 |
| 6.71% | 1.59 | 1.49 | سييس 42 | 3 |
| 6.60% | 1.13 | 1.06 | برجيل القابضة | 4 |
| 6.21% | 1.88 | 1.77 | عنان للاستثمار القابضة | 5 |
| 5.83% | 1.09 | 1.03 | رأس الخيمة العقارية | 6 |
| 5.68% | 3.35 | 3.17 | بريسايت | 7 |
| 4.92% | 20.04 | 19.10 | إن إم دي سي جروب | 8 |
| 4.63% | 1.13 | 1.08 | إمستيل | 9 |
| 4.08% | 3.06 | 2.94 | مدن القابضة | 10 |

أكثر الشركات انخفاضاً

| التغير | 2026/05/04 | 2026/05/01 | الشركة | 1 |
|--------|------------|------------|-------------------|----|
| 3.85% | 1.25 | 1.30 | حياه للتأمين | 1 |
| 3.36% | 1.44 | 1.49 | إنفستكوب كابيتال | 2 |
| 2.26% | 1.73 | 1.77 | دار التأمين | 3 |
| 2.00% | 1.96 | 2.00 | أمريكانا للمطاعم | 4 |
| 1.90% | 2.07 | 2.11 | مجموعة أرام | 5 |
| 1.85% | 0.74 | 0.76 | فينكس كروب | 6 |
| 1.75% | 2.24 | 2.28 | جي اف اتش للابنية | 7 |
| 1.72% | 5.14 | 5.23 | طيران أبوظبي | 8 |
| 1.68% | 17.60 | 17.90 | أبوظبي الأول | 9 |
| 1.66% | 3.56 | 3.62 | مجموعة أعذية | 10 |

«اصنع في الإمارات» تنطلق اليوم بمشاركة 1245 جهة عارضة و120 ألف زائر متوقع



الشركات في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية. وتغطي المنصة 12 قطاعاً صناعياً ذا أولوية تشمل: التصنيع المتقدم، والطاقة، والطيران والدفاع، والأدوية، والتنقل، والمواد المستدامة، مع تركيز واضح على محاور المرونة الصناعية، والتوطين، والتصنيع المتقدم، وسلاسل الإمداد، والبنية التحتية للجودة، وتنمية الكفاءات.

وللمرة الأولى، تتضمن نسخة 2026 مناطق وتجارب تفاعلية مثل متحف الصناعة، ومركز الابتكار، ومركز الشركات الناشئة، ومركز الجودة، والتي تستعرض أحدث التطورات في الابتكار الصناعي والتقنيات المستقبلية.

كما تطلق وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة أربع منصات جديدة تشمل: منصة الشركات الناشئة، ومنصة البنية التحتية للجودة، وملققي الصناعات الذكية، ودار الصناعة، ضمن منظومة متكاملة تجمع المصنعين والمستثمرين والشركات الناشئة ومزودي التكنولوجيا وجهات التمويل. وأكد وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا

تنطلق اليوم في مركز أدنوك بأبوظبي فعاليات النسخة الخامسة من منصة «اصنع في الإمارات 2026»، تحت شعار «الصناعة المتقدمة.. بنظير أقوى»، في أكبر نسخة من الحدث منذ إنطلاقه، بمشاركة 1245 جهة عارضة، وبنمو يبلغ 73% مقارنة بنسخة عام 2025.

وتقام الفعالية خلال الفترة من 4 إلى 7 مايو الجاري، وسط توقعات باستقطاب نحو 120 ألف زائر من وزراء وقادة أعمال ومستثمرين وصناعيين ومبتكرين وشباب، على مساحة عرض تصل إلى 88 ألف متر مربع، تعكس توسع القطاع الصناعي في دولة الإمارات وتنامي دوره في دعم الاقتصاد الوطني القائم على الإنتاج والمعرفة.

وتشهد النسخة الحالية الإعلان عن مبادرة فرص شراء تستهدف توظيف 5000 منتج داخل الدولة، إلى جانب توقعات بإبرام صفقات كبرى بين جهات حكومية وشركات وطنية وعالمية، في وقت تعمل فيه وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على إطلاق مبادرات جديدة لتعزيز مرونة القطاع الصناعي ودعم

تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال نحو 61% من إجمالي المشاركين، إضافة إلى مبادرة تستهدف توظيف 5000 منتج بنمو 4% مقارنة بالعام الماضي، بما يعزز مكانة الإمارات كمركز صناعي واستثماري عالمي.

على عقود استراتيجية، وتعزيز الربط بين التكنولوجيا العالمية وخطوط الإنتاج المحلية. وأوضح أن المنصة تجمع أكثر من 1245 شركة عارضة بزيادة 73% عن عام 2025، تمثل 12 قطاعاً حيوياً، فيما

المقدمة، حسن جاسم النويس، أن «اصنع في الإمارات» تمثل حراكاً وطنياً يحول الطموحات الصناعية إلى نتائج ملموسة، عبر ربط المصنعين بفرص شراء حقيقية وتقليص الفجوة بين الإنتاج والطلب، وتمكين الشركات الناشئة من الحصول

المؤشر العام يصعد إلى 10564 نقطة بمكاسب 31 نقطة بدعم جماعي للقطاعات

بورصة قطر ترتفع بدعم 6 قطاعات

البيعية الكبيرة، ما يعزز من فرص استمرار الاتجاه الصاعد على المدى القصير، خاصة في حال استمرار تدفق السيولة بنفس الوتيرة.

خلاصة الجلسة

في المجمل، يمكن القول إن جلسة الاثنين حملت إشارات إيجابية واضحة، سواء من حيث الأداء القطاعي أو النشاط التداولي، ما يعكس تحسناً في ديناميكيات السوق. ومع استمرار هذا الزخم، تظل الأنظار موجهة نحو قدرة المؤشر العام على اختراق مستويات مقاومة جديدة، مدعوماً بالأداء القوي للأسهم القيادية والنشاط المتزايد في السوق، في ظل بيئة استثمارية تتسم بالحدز الإيجابي والترقب المدروس من قبل المستثمرين.

بلغ 28.35 مليون سهم، ما يعكس اهتمام المستثمرين بهذا السهم تحديداً، سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات. وفي المقابل، تصدر سهم «كيو إن بي» قائمة الأسهم من حيث السيولة، بقيمة تداول بلغت 58.64 مليون ريال، وهو ما يؤكد استمرار جاذبية الأسهم القيادية ودورها المحوري في توجيه حركة السوق.

قراءة السوق

ويعكس هذا الأداء العام لبورصة قطر حالة التوازن الإيجابي، حيث تتوزع المكاسب على عدد من القطاعات والأسهم، بالتزامن مع تحسن واضح في مستويات السيولة، وهو ما يعد مؤشراً مهماً على ثقة المستثمرين. كما أن محدودية التراجعات تشير إلى غياب الضغوط

ارتفاعاً قوياً في مستويات السيولة، حيث بلغت قيم التداول نحو 450.16 مليون ريال، مقارنة بـ239.55 مليون ريال في الجلسة السابقة، وهو ما يمثل قفزة كبيرة تعكس دخول سيولة جديدة إلى السوق. كما ارتفعت أحجام التداول إلى 168.35 مليون سهم، مقابل 111.37 مليون سهم في جلسة الأحد، ما يشير إلى تحسن ملحوظ في وتيرة النشاط وزيادة عدد العمليات المنفذة، والتي بلغت 32.41 ألف صفقة مقارنة بـ17.16 ألف صفقة سابقاً.

زخم التداول

ولا يقتصر النشاط على سوق الأسهم فقط، إذ بلغت السيولة الإجمالية للبورصة القطرية نحو 951.98 مليون ريال، شملت تنفيذ صفقتين في سوق السندات بقيمة إجمالية بلغت 500.6 مليون ريال، وهو ما يعكس تنوعاً في أدوات الاستثمار داخل السوق، ويؤكد وجود اهتمام متزايد من قبل المستثمرين المؤسسيين بسوق الدين إلى جانب الأسهم. ويعزز هذا التنوع من عمق السوق ويمنحه مزيداً من الاستقرار على المدى المتوسط.

أداء الأسهم

وعلى مستوى أداء الأسهم، فقد سجلت 37 سهماً ارتفاعاً من أصل 49 سهماً نشطاً، في حين تراجعت 12 سهماً فقط، واستقرت 6 أسهم دون تغيير، وهو ما يعكس هيمنة الاتجاه الإيجابي على مجريات التداول. وتصدر سهم «قطر للتأمين» قائمة الأسهم المرتفعة بنسبة 4.45%، مستفيداً من الأداء القوي للقطاع، في حين جاء سهم «العمامة» على رأس التراجعات بنسبة 1.23%، في حركة تصحيحية محدودة.

الأسهم النشطة

أما من حيث النشاط، فقد جاء سهم «بلدنا» في صدارة التداولات من حيث الكميات، بحجم

لسته قطاعات رئيسية، تصدرها قطاع التأمين الذي حقق نمواً لافتاً بنسبة 2.46%، في دلالة على عودة الاهتمام بهذا القطاع بعد فترة من التحركات الهادئة. كما ساهمت قطاعات أخرى في تعزيز الاتجاه الصاعد، ما يعكس اتساع قاعدة المكاسب وعدم اقتصرها على أسهم محددة، وهو عامل إيجابي يعزز من قوة الاتجاه العام للسوق. وفي المقابل، سجل قطاع الاتصالات تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.04%، في حركة محدودة لم تؤثر بشكل جوهري على الأداء العام.

سيولة نشطة

وعلى صعيد التداولات، شهدت الجلسة

دعم قطاعي

وجاء هذا الأداء مدعوماً بصعود جماعي

أكثر الشركات انخفاضاً

| التغير | 2026/05/04 | 2026/05/03 | الشركة |
|--------|------------|------------|-----------------|
| 1.23% | 1.600 | 1.620 | العمامة |
| 1.00% | 2.880 | 2.909 | الدوحة |
| 0.70% | 2.701 | 2.720 | بنك الدوحة |
| 0.66% | 2.550 | 2.567 | الخليج التكافلي |
| 0.60% | 2.169 | 2.182 | مخازن |
| 0.40% | 2.740 | 2.751 | إنماء القابضة |
| 0.35% | 0.572 | 0.574 | مزايا |
| 0.28% | 14.300 | 14.340 | قطر للوقود |
| 0.18% | 22.390 | 22.430 | للصرف |
| 0.15% | 0.669 | 0.670 | الإجارة |

أكثر الشركات ارتفاعاً

| التغير | 2026/05/04 | 2026/05/03 | الشركة |
|--------|------------|------------|-----------------|
| 4.45% | 2.345 | 2.245 | قطر للتأمين |
| 3.84% | 2.350 | 2.263 | مقدم القابضة |
| 3.70% | 4.150 | 4.002 | استثمار القابضة |
| 3.61% | 2.269 | 2.190 | تكبو كيو |
| 2.26% | 1.587 | 1.552 | ودام |
| 2.06% | 3.822 | 3.745 | الأهلي |
| 1.87% | 2.120 | 2.081 | الخليج الدولية |
| 1.67% | 0.610 | 0.600 | الفالح |
| 1.44% | 4.363 | 4.301 | ناقلات |
| 1.33% | 1.986 | 1.960 | لشا |

ارتفاع المؤشر العام بنسبة 0.44% وسط تحسن جماعي في أداء القطاعات

مؤشر مسقط يواصل الصعود بدعم قيادي وزخم سيولة قوي

مستويات السيولة، ما يعكس عودة النشاط إلى السوق بشكل واضح. فقد ارتفع حجم التداولات بنسبة 68.78 بالمائة ليصل إلى 286.47 مليون ورقة مالية، مقارنة بـ169.72 مليون التداولات بنسبة 61.79 بالمائة لتسجل 93.79 مليون ريال، مقابل نحو 57.97 مليون ريال في الجلسة السابقة. ويعكس هذا الارتفاع الملحوظ في السيولة دخول قوى شرائية جديدة إلى السوق، إلى جانب زيادة وتيرة المضاربات، وهو ما يدعم الاتجاه الصاعد للمؤشر على المدى القصير.

الأسهم النشطة

وعلى صعيد الأسهم الأكثر نشاطاً، تصدر سهم «بنك صحار الدولي» قائمة الأسهم من حيث حجم التداولات، بعد أن سجل تداولات بلغت 44.57 مليون سهم، ما يعكس اهتماماً كبيراً من قبل المستثمرين بهذا السهم. في المقابل، جاء سهم «بنك مسقط» في صدارة الأسهم من حيث قيمة التداولات بنحو 13.33 مليون ريال، وهو ما يؤكد استمرار جاذبية الأسهم المصرفية الكبرى، خاصة في ظل توقعات بتحسّن أدائها المالي خلال الفترات المقبلة.

حالة من التحسن التدريجي

وبوجه عام، يعكس أداء سوق مسقط خلال جلسة الاثنين حالة من التحسن التدريجي المدعوم بعودة السيولة وتحسن أداء الأسهم القيادية، وهو ما قد يدفع المؤشر لمواصلة الصعود في حال استمرار هذه العوامل الإيجابية. إلا أن السوق لا يزال عرضة لبعض التقلبات في ظل استمرار عمليات جني الأرباح وتباين أداء بعض القطاعات، ما يستدعي من المستثمرين توخي الحذر ومراقبة تطورات السوق عن كثب. ومع ذلك، فإن المؤشرات الحالية تشير إلى إمكانية استمرار الزخم الإيجابي، خاصة إذا استمرت السيولة في التدفق نحو الأسهم القيادية والقطاعات الحيوية.

ما يجعله أحد أبرز المحركات الرئيسية لأداء السوق خلال الفترة الحالية.

تباين الصناعة

في المقابل، شهد قطاع الصناعة أداءً متبايناً، حيث ورغم تسجيله ارتفاعاً طفيفاً، إلا أن بعض مكوناته تعرضت لضغوط حادت من مكاسبه. فقد ارتفع سهم «الخليجية لإنتاج الفطر» بنسبة 2.08 بالمائة، كما سعد سهم «أوكيو للصناعات الأساسية» بنسبة 1.58 بالمائة، ما ساهم في دعم القطاع بشكل جزئي. إلا أن تراجع سهم «الأسماك العمانية» بنسبة 3.33 بالمائة شكّل عامل ضغط رئيسي، وأدى إلى تقليص مكاسب القطاع، في ظل عمليات جني أرباح على بعض الأسهم بعد موجات صعود سابقة.

نشاط السيولة

وشهدت جلسة الاثنين تحسناً كبيراً في

كما سجل القطاع المالي ارتفاعاً بنسبة 0.39 بالمائة، مستفيداً من الأداء القوي لعدد من الأسهم المصرفية وشركات التأمين التكافلي، مما يعزز من مكانته كأحد الركائز الأساسية في دعم السوق. أما قطاع الصناعة، فقد حقق مكاسب محدودة بلغت 0.21 بالمائة، ليكون الأقل ارتفاعاً بين القطاعات، في ظل تباين أداء مكوناته.

القطاع المالي

ولعب القطاع المالي دوراً مهماً في دعم المؤشر العام، حيث جاء ارتفاعه مدفوعاً بصعود سهم «البنك الأهلي» بنسبة 3.21 بالمائة، وهو من الأسهم القيادية التي تحظى باهتمام المستثمرين. كما سجل سهم «المدينة تكافل» ارتفاعاً بنسبة 2.46 بالمائة، في إشارة إلى تحسن الطلب على أسهم التأمين، ويعكس هذا الأداء استمرار الثقة في القطاع المالي، خاصة في ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية واستقرار البيئة المصرفية،

5.2 بالمائة، ما جعله من أبرز الداعمين لاتجاه السوق الصاعد. كما سجل سهم «ظفار لتوليد الكهرباء» أداءً إيجابياً لافتاً بارتفاع نسبته 3.45 بالمائة، وهو ما يعكس توجه المستثمرين نحو الأسهم ذات الأساسيات القوية والعوائد المستقرة. ويشير هذا التوجه إلى تركيز السيولة على الشركات الكبرى التي تتمتع بقدرة أعلى على تحقيق النمو، خاصة في ظل حالة الترقب التي تسيطر على الأسواق الإقليمية والعالمية.

أداء القطاعات

وعلى مستوى القطاعات، شهدت الجلسة ارتفاعاً جماعياً في المؤشرات القطاعية، في إشارة واضحة إلى تحسن عام في الأداء السوقي. وتصدر قطاع الخدمات قائمة القطاعات الراجعة بارتفاع نسبته 0.88 بالمائة، مدعوماً بشكل رئيسي بصعود الأسهم القيادية داخله، وهو ما يعكس نشاطاً متزايداً في هذا القطاع الحيوي.

أكثر الشركات انخفاضاً

| التغير | 2026/05/04 | 2026/05/03 | الشركة |
|--------|------------|------------|-------------------------|
| 3.33% | 0.029 | 0.030 | الأسماك العمانية |
| 2.13% | 0.184 | 0.188 | الأنوار للإستثمارات |
| 1.65% | 1.195 | 1.215 | نفط عمان |
| 1.38% | 0.285 | 0.289 | للها للسراميك |
| 1.37% | 0.289 | 0.293 | الجزيرة للخدمات |
| 1.32% | 0.150 | 0.152 | بنك نزوى |
| 1.06% | 0.187 | 0.189 | الأنوار لبلاط السيراميك |
| 1.00% | 0.198 | 0.200 | عمان كلورين |
| 0.80% | 0.373 | 0.376 | العمانية للتحدة للتأمين |
| 0.65% | 1.530 | 1.540 | عمانتيل |

أكثر الشركات ارتفاعاً

| التغير | 2026/05/04 | 2026/05/03 | الشركة |
|--------|------------|------------|-------------------------|
| 5.20% | 0.263 | 0.250 | سيمبوكرب صلالة |
| 3.80% | 0.820 | 0.790 | شل العمانية |
| 3.45% | 0.090 | 0.087 | ظفار لتوليد الكهرباء |
| 3.21% | 0.193 | 0.187 | البنك الأهلي |
| 3.11% | 0.497 | 0.482 | أبراج لخدمات الطاقة |
| 2.46% | 0.125 | 0.122 | للديانة تكافل |
| 1.58% | 0.321 | 0.316 | أوكيو للصناعات الأساسية |
| 1.50% | 0.203 | 0.200 | بنك عمان العربي |
| 1.37% | 0.074 | 0.073 | مسقط للتصويل |
| 1.36% | 0.298 | 0.294 | اسياد |

المؤشر العام يصعد 13 نقطة بنسبة 0.23% مع تفوق الأسهم المرتفعة

سوق دبي يرتفع إلى 5779 نقطة

التي قد تشهدها الأسواق الإقليمية والعالمية.

أداء القطاعات

أما على مستوى القطاعات، فقد سجلت قطاعات سوق دبي المالي أداءً متبايناً، حيث تصدر قطاع المرافق العامة قائمة القطاعات الراجعة بنسبته 1.413%، مدعوماً بتحسّن أداء عدد من الشركات العاملة في هذا القطاع، والتي استفادت من توجه المستثمرين نحو الأسهم الدفاعية.

وجاء في المرتبة الثانية قطاع الخدمات الاستهلاكية، الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 0.649%، مستفيداً من تحسّن الطلب على بعض الشركات المرتبطة بالنشاط الاستهلاكي، في ظل مؤشرات إيجابية على استمرار التعافي الاقتصادي.

في المقابل، شهد قطاع السلع الاستهلاكية التراجع الأكبر بنسبة 3.299%، متأثراً بعمليات جني أرباح على بعض أسهمه، بعد موجة من الارتفاعات السابقة، فيما سجل القطاع المالي انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.062%، وهو ما يعكس حالة من الحذر بين المستثمرين تجاه هذا القطاع، رغم أهميته الكبيرة في دعم المؤشر العام.

ويُظهر هذا التباين أن السوق لا يتحرك في اتجاه واحد، بل يتأثر بعوامل متعددة تشمل نتائج الشركات، وتوقعات الأرباح، وحركة السيولة، بالإضافة إلى العوامل الخارجية، وهو ما يدفع المستثمرين إلى تبني استراتيجيات أكثر انتقائية في اختيار الأسهم.

مكاسب بدعم من السيولة النشطة

في المجمل، يعكس أداء سوق دبي المالي خلال جلسة الاثنين حالة من التوازن بين التفاؤل والحذر، حيث نجح المؤشر في تحقيق مكاسب بدعم من السيولة النشطة والصفقات الكبيرة، في حين استمر التباين على مستوى القطاعات والأسهم. ويُتوقع أن تظل هذه العوامل حاكمة لأداء السوق خلال الفترة المقبلة، مع استمرار متابعة المستثمرين للتطورات الاقتصادية والمالية، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي.

ويبدو أن السوق يسير في اتجاه صاعد تدريجي، مدعوماً بأساسيات قوية وسيولة مستقرة، إلا أن استمرار هذا المسار سيعتمد على قدرة السوق على جذب مزيد من الاستثمارات، والحفاظ على مستويات السيولة الحالية، إلى جانب تحسّن أداء القطاعات الرئيسية، خاصة القطاع المالي، الذي يُعد أحد المحركات الأساسية للمؤشر العام.

و غالباً ما تعكس مثل هذه الصفقات اهتماماً من قبل مستثمرين كبار أو مؤسسات، ما قد يُفسر جزئياً النشاط الملحوظ في السوق، كما يُعزز من ثقة المتعاملين الآخرين في استمرار الزخم، خاصة إذا ما تزامنت هذه التحركات مع تحسّن في المؤشرات العامة.

القيمة السوقية

فيما يتعلق بالقيمة السوقية، فقد حققت أسهم الشركات المدرجة في سوق دبي المالي مكاسب بلغت 2.143 مليار درهم بنهاية تعاملات الاثنين، لترتفع من 932.073 مليار درهم في الجلسة السابقة إلى 934.216 مليار درهم، بنسبة نمو بلغت 0.23%.

وتكتسب القيمة السوقية أهمية خاصة باعتبارها مؤشراً على حجم السوق وقوته، كما أنها تعكس ثقة المستثمرين في الشركات المدرجة وأفاقها المستقبلية. ويشير استمرار ارتفاعها إلى أن السوق ينجح في الحفاظ على مكاسبه، حتى في ظل التحديات والتقلبات

السوق ويقلل من حدة التقلبات. وفي هذا السياق، يُعد استمرار تدفق السيولة عند هذه المستويات مؤشراً إيجابياً على المدى القصير، إذ يشير إلى وجود اهتمام استثماري مستمر، وقدرة السوق على استيعاب عمليات شراء وبيع دون ضغوط كبيرة على الأسعار.

تحركات الأسهم

على مستوى حركة الأسهم، مالت كفة الأداء نحو الارتفاع بنهاية الجلسة، حيث سجلت 35 شركة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، مقابل تراجع 15 شركة، فيما استقرت 5 شركات عند مستوياتها السابقة. ويعكس هذا التوزيع تفوقاً واضحاً للاتجاه الصاعد، لكنه في الوقت ذاته يُبرز حالة من التباين وعدم التجانس في أداء الأسهم. وشهدت الجلسة تحركات لافتة على صعيد الصفقات الكبيرة، حيث تم تنفيذ 4 صفقات مباشرة ضخمة على سهم مجموعة جي إف إنش المالية، بقيمة إجمالية بلغت 37.290 مليون درهم، شملت تداول 16.500 مليون سهم، وتُعد هذه الصفقات من أبرز الأحداث خلال الجلسة، لما لها من تأثير مباشر على حجم التداولات ومستوى السيولة.

| أكثر الشركات ارتفاعاً | | 2026/05/04 | 2026/05/01 | التغير |
|-----------------------|----------------------------------|------------|------------|--------|
| 1 | أمان | 0.37 | 0.34 | 7.33% |
| 2 | أليك القابضة | 1.41 | 1.34 | 5.22% |
| 3 | بي اتش ام كابتال للخدمات المالية | 1.24 | 1.19 | 4.20% |
| 4 | الوطنية للتأمينات العامة | 5.82 | 5.59 | 4.11% |
| 5 | شعاع كابتال | 0.21 | 0.21 | 3.41% |
| 6 | سلامة | 0.56 | 0.54 | 3.13% |
| 7 | للشرق | 247.50 | 240.00 | 3.13% |
| 8 | الخليج للملاحة | 2.78 | 2.70 | 2.96% |
| 9 | إمباور | 1.55 | 1.52 | 1.97% |
| 10 | إعمار | 12.00 | 11.80 | 1.69% |

قرارات الاستثمار بدلاً من الصعود الجماعي. ويُلاحظ أن هذا الارتفاع يأتي ضمن نطاق محدود نسبياً، لكنه يحمل دلالات مهمة على استقرار السوق وقدرته على تحقيق مكاسب تدريجية، خاصة في ظل غياب محفزات قوية أو أخبار جوهرية كبيرة خلال الجلسة، ما يجعل الأداء الحالي مدفوعاً بشكل رئيسي بالعوامل الفنية وحركة السيولة.

نشاط سيولة

على صعيد التداولات، شهدت الجلسة ضخ سيولة إجمالية بلغت 671.606 مليون درهم، تم تداولها عبر 255.459 مليون سهم من خلال تنفيذ 18,570 صفقة، وهي مستويات تعكس نشاطاً جيداً مقارنة بجلسات سابقة، وتؤكد استمرار اهتمام المستثمرين بالسوق، سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات. وتُظهر هذه الأرقام أن السوق يتمتع بدرجة من الحيوية، حيث تركزت التداولات على مجموعة من الأسهم النشطة التي استقطبت الجزء الأكبر من السيولة، وهو ما ساهم في دعم المؤشر العام وتحقيقه لمكاسب، رغم التباين في أداء بعض القطاعات. كما أن عدد الصفقات المنفذة يعكس اتساع قاعدة المشاركة في التداول، ما يعزز من عمق

أكثر الشركات انخفاضاً

| أكثر الشركات انخفاضاً | | 2026/05/04 | 2026/05/01 | التغير |
|-----------------------|------------------------|------------|------------|---------|
| 1 | أملاك | 1.71 | 1.79 | (4.47)% |
| 2 | سينيس | 1.16 | 1.20 | (3.33)% |
| 3 | الإمارات ريم للاستثمار | 2.18 | 2.25 | (3.11)% |
| 4 | لللال كابتال ريت | 1.10 | 1.13 | (2.65)% |
| 5 | الإمارات دبي الوطني | 28.46 | 29.16 | (2.40)% |
| 6 | دبي للإستثمار | 3.79 | 3.86 | (1.81)% |
| 7 | إعمار للتطوير | 14.48 | 14.74 | (1.76)% |
| 8 | باركن | 5.13 | 5.21 | (1.54)% |
| 9 | السلام- السودان | 0.55 | 0.56 | (0.90)% |
| 10 | أمانات القابضة | 1.27 | 1.28 | (0.78)% |

بدعم المال والصناعة رغم محدودية السيولة

بورصة البحرين تُنهى تعاملاتها على ارتفاع طفيف

التوازن في السوق البحريني، حيث يقابل الدعم القادم من الأسهم القيادية محدودية في السيولة وغياب محفزات قوية تدفع السوق نحو صعود أكبر.

وفي ظل هذه المعطيات، من المرجح أن يستمر الأداء العرضي خلال الفترة المقبلة، مع ميل طفيف نحو الصعود في حال استمرار تحسّن أداء القطاع المالي وظهور محفزات جديدة، سواء على مستوى الشركات أو الاقتصاد الكلي. كما أن التغييرات الهيكلية، مثل تحول «جي إف إنش» إلى بنك، قد تمثل نقطة تحول مهمة إذا ما تبعتها خطوات مماثلة من شركات أخرى، بما يعزز عمق السوق ويزيد من جاذبيته للمستثمرين المحليين والدوليين.

نغمة إيجابية

بشكل عام، أنهت بورصة البحرين جلسة الاثنين على نغمة إيجابية، مدعومة بقطاعي المال والصناعة، رغم محدودية السيولة. ويظل التركيز في المرحلة المقبلة على مدى قدرة السوق على جذب مزيد من الاستثمارات، واستمرار الزخم في الأسهم القيادية، بالتوازي مع متابعة التطورات الاستراتيجية للشركات الكبرى، والتي قد تلعب دوراً حاسماً في رسم اتجاه السوق خلال الفترة القادمة.

إليه كخطوة تمهيدية لتحولات أعمق في هيكل أعمالها ونموذجها التشغيلي.

وجاء في المرتبة الثانية سهم بنك السلام بتداول نحو 1.09 مليون سهم عند سعر 0.221 دينار، ما يؤكد استمرار الاهتمام بأسهم القطاع المصرفي.

تحول استراتيجي

في تطور لافت، أعلنت مجموعة جي إف إنش المالية صباح الاثنين عن تغيير اسمها إلى «بنك جي إف إنش»، في خطوة تعكس تحولاً استراتيجياً في طبيعة أعمالها نحو العمل المصرفي بشكل أوسع وأكثر تكاملاً. وأوضحت الشركة في إفصاح رسمي أن رمز التداول «جي إف إنش» سيبقى دون تغيير، مع بدء تطبيق الاسم الجديد في جميع الأسواق اعتباراً من 6 مايو 2026.

ويُتوقع أن يسهم هذا التحول في تعزيز ثقة المستثمرين، خاصة إذا ما اقترن بتوسيع الأنشطة المصرفية وتقديم خدمات مالية أكثر تنوعاً، ما قد يعكس إيجاباً على الأداء المالي للشركة في المدى المتوسط والطويل.

رؤية السوق

تعكس تحركات جلسة الاثنين حالة من

وهي خطوة استراتيجية تعزز من مكانتها في القطاع المالي.

كما سجل سهم بنك السلام ارتفاعاً بنسبة 0.91%، مدعوماً بعمليات شراء انتقائية، بينما ارتفع سهم بنك البحرين والكويت بنسبة 0.56%، في إطار التحسن العام الذي شهده القطاع المصرفي خلال الجلسة.

السيولة المتداولة

رغم الأداء الإيجابي للمؤشر، فإن مستويات السيولة بقيت محدودة نسبياً، حيث لم تتجاوز قيمة التداولات 2.03 مليون دينار، وهو ما يعكس حالة من الحذر لدى المستثمرين، خاصة في ظل التوترات الاقتصادية الإقليمية والدولية، والتي تلقي بظلالها على قرارات الاستثمار في الأسواق المالية الخليجية. ويُلاحظ أن السيولة تركزت بشكل كبير في عدد محدود من الأسهم، ما يعكس استمرار ظاهرة الانتقائية في التداول، حيث يفضل المستثمرون توجيه أموالهم نحو الشركات ذات الأساسيات القوية أو الأخبار الجوهرية.

النشاط السوقي

تصدر سهم مجموعة جي إف إنش المالية قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث حجم التداول، بعد أن شهد تداول نحو 7 ملايين سهم عند سعر 0.606 دولار للسهم، وهو ما يمثل الجزء الأكبر من إجمالي تداولات السوق خلال الجلسة.

ويعكس هذا النشاط الكبير اهتمام المستثمرين بمتابعة تطورات الشركة، خاصة بعد إعلانها عن تغيير اسمها، وهو ما قد يُنظر

وهو ما يعد مستوى نفسي مهم للمستثمرين والمتعاملين.

وجاء هذا الأداء في ظل تداولات بلغت 8.42 مليون سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى 2.03 مليون دينار بحريني، موزعة على 314 صفقة، ما يشير إلى نشاط متوسط يميل إلى الهدوء النسبي مقارنة بجلسات أكثر حيوية شهدتها السوق في فترات سابقة.

تحرك الأسهم

على صعيد الأسهم الأكثر ارتفاعاً، تصدر سهم «إيه بي إم تيرمينالز البحرين» قائمة الراجحين بعد أن سجل مكاسب بنسبة 1.67%، مستفيداً من تحسّن شهية المستثمرين تجاه أسهم الخدمات اللوجستية والبنية التحتية. وجاء في المرتبة الثانية سهم مجموعة جي إف إنش المالية الذي ارتفع بنسبة 1.17%، في انعكاس مباشر لتفاعل السوق الإيجابي مع إعلان الشركة عن تحولها إلى كيان مصرفي تحت مسمى «بنك جي إف إنش»،

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الاثنين على ارتفاع طفيف، في أداء يعكس توازناً دقيقاً بين الضغوط المحدودة على السيولة من جهة، والدعم المستمر من الأسهم القيادية، خصوصاً في قطاعي المال والصناعة من جهة أخرى. وجاء هذا الصعود وسط ترقب المستثمرين لتطورات الشركات المدرجة، لا سيما في ظل التحركات الاستراتيجية التي يشهدها القطاع المالي، والتي كان أبرزها إعلان تغيير اسم إحدى المؤسسات البارزة في السوق.

أداء السوق

سجل المؤشر العام لبورصة البحرين ارتفاعاً بنسبة 0.11% ليغلق عند مستوى 1974 نقطة، في حركة تعكس استمرار الاتجاه العرضي المائل للصعود الذي يسيطر على السوق خلال الفترة الأخيرة، ورغم محدودية نسبة الارتفاع، فإنها تحمل دلالة إيجابية مرتبطة بقدرة السوق على الحفاظ على تماسكه فوق مستويات قريبة من حاجز 2000 نقطة،

أكثر الشركات ارتفاعاً

| أكثر الشركات ارتفاعاً | | 2026/05/04 | 2026/05/03 | التغير |
|-----------------------|--------------------|------------|------------|--------|
| 1 | اي بي ام تيرمينالز | 0.976 | 0.960 | 1.67% |
| 2 | بنك جي إف إنش | 0.606 | 0.599 | 1.17% |
| 3 | بنك السلام | 0.221 | 0.219 | 0.91% |
| 4 | البحرين والكويت | 0.543 | 0.540 | 0.56% |

أكثر الشركات انخفاضاً

| أكثر الشركات انخفاضاً | | 2026/05/04 | 2026/05/03 | الشركة | التغير |
|-----------------------|------|------------|------------|--------|---------|
| 1 | ألبا | 0.870 | 0.880 | ألبا | (1.14)% |



التوتر في هرمز يضغط على الأسهم ويبقي النفط مرتفعاً وسط ترقب عسكري واقتصادي واسع

الأسواق العالمية تبدأ الأسبوع بحذر

1 الأسهم الأوروبية تتحرك في نطاق ضيق تحت ضغط تهديدات الرسوم الأميركية على قطاع السيارات

2 الأسواق الآسيوية تسجل أداءً متبايناً وسط تفاؤل حذر بنتائج الشركات وإغلاقات موسمية

التخطيط المالي. فالأسواق لم تعد تتفاعل فقط مع مستوى الأسعار، بل مع استقرارها واتجاهها، ما يجعل شركات الطاقة عرضة لتقييمات متغيرة بشكل مستمر، وفي ظل هذا المشهد، يصبح القطاع أكثر ارتباطاً بالعوامل الخارجية مثل الجيوسياسية والسياسات البيئية والطلب العالمي، ما يرسخ طبيعته كأحد أكثر القطاعات حساسية للتقلبات العالمية.

تحركات عملات

في سوق العملات، تعكس التحركات الأخيرة، خاصة في الين الياباني، مستوى التوتر الكامن في النظام المالي العالمي، حيث لم تعد أسعار الصرف تتحرك فقط وفق الأساسيات الاقتصادية، بل أصبحت تعكس أيضاً تدخلات محتملة وتوقعات سياسية. ارتفاع الين جاء في سياق عمليات تصحيحية حادة بعد فترة من الضعف، مدفوعة بالفجوة الواسعة في أسعار الفائدة بين الاقتصادات الكبرى، وهو ما جعل العملة عرضة لضغوط مستمرة خلال الفترة الماضية.

هذه التحركات تعكس أيضاً حساسية الأسواق لأي إشارة تدخل، حيث يتفاعل المتداولون بسرعة مع أي تغير في السياسات أو حتى التوقعات بشأنها. كما أن انخفاض السيولة في بعض الفترات، نتيجة العطلات أو الظروف الموسمية، يزيد من حدة التقلبات، ويجعل تحركات العملات أكثر حدة وأقل قابلية للتنبؤ. وفي هذا السياق، تصبح العملات مؤشراً مبكراً على التوترات المالية، حيث تعكس تحركاتها التوازن الدقيق بين السياسات النقدية والتدخلات المحتملة.

قدرة على امتصاص الصدمات الخارجية عبر تنوع مصادر الإيرادات وتحسين الكفاءة التشغيلية.

ومع ذلك، فإن هذا الدعم، رغم أهميته، يظل ذا طابع «جزئي» في التأثير على الأسواق، إذ لا يمكنه موازنة الضغوط الناتجة عن المخاطر الجيوسياسية المرتفعة. فالمستثمرون يدركون أن الأرباح القوية قد تكون عرضة للتآكل إذا ما استمرت أسعار الطاقة في الارتفاع أو حدثت اضطرابات أعمق في التجارة العالمية. كما أن تقييمات الأسهم المرتفعة نسبياً تجعل الأسواق أكثر حساسية لأي مفاجأة سلبية، ما يعني أن أرباح الشركات، رغم قوتها، توفر «وسادة دعم» لكنها لا تضمن استقرار الاتجاه الصاعد.

تقلب طاقة

تعيش شركات الطاقة حالة من المفارقة المعقدة، حيث تستفيد نظرياً من ارتفاع أسعار النفط والغاز، لكنها في الواقع تواجه بيئة تشغيلية شديدة التقلب. فبينما تعزز الأسعار المرتفعة الإيرادات، تؤدي في الوقت ذاته إلى زيادة الضغوط التنظيمية، وارتفاع تكاليف التشغيل، وتزايد المخاطر المرتبطة بالإمدادات والنقل، خاصة في المناطق الجيوسياسية الحساسة. هذا التباين يخلق فجوة بين الأداء المالي قصير الأجل والرؤية الاستراتيجية طويلة الأجل، حيث تجد الشركات نفسها مضطرة للموازنة بين تعظيم الأرباح الحالية والاستثمار في استدامة العمليات.

كما أن تقلب الأسعار في حد ذاته يشكل تحدياً إضافياً، حيث يؤدي إلى تذبذب في هوامش الربحية ويصعب من عملية

وهو ما ينعكس بدوره على الاقتصاد العالمي.

تحرك عسكري

تتزايد التوقعات بشأن احتمال تنفيذ تحرك عسكري واسع النطاق لدعم الملاحه في الخليج، وهو ما يمثل نقطة تحول محتملة في مسار الأزمة. هذا التحرك، إذا تم، قد يؤدي إلى تهدئة الأسواق مؤقتاً، لكنه يحمل في الوقت ذاته مخاطر تصعيد أكبر إذا لم يتم تنفيذه بشكل متوازن. كما أن حجم القوات المشاركة في مثل هذه العمليات يعكس جدية الوضع، ويؤكد أن الأزمة تجاوزت الإطار السياسي لتدخل في مرحلة أكثر تعقيداً.

دعم أرباح

رغم ثقل العوامل الجيوسياسية، لا تزال نتائج الشركات الأميركية تمثل ركيزة دعم أساسية للأسواق، حيث أظهرت قطاعات واسعة لا سيما التكنولوجيا والخدمات قدرة لافتة على تحقيق نمو في الأرباح يتجاوز التوقعات، مدفوعاً باستمرار الطلب الاستهلاكي ومرونة سلاسل التوريد، إضافة إلى التوسع في الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والبنية الرقمية. هذا الأداء لا يعكس فقط قوة مالية آتية، بل يشير إلى تحول هيكلية في نموذج الربحية لدى الشركات الكبرى، التي أصبحت أكثر

الأسواق مكاسب مدفوعة بالتفاؤل بنتائج الشركات الأميركية، بينما بقيت أسواق أخرى في حالة هدوء بسبب العطلات الموسمية. هذا التباين يعكس اختلاف العوامل المؤثرة في كل سوق، لكنه في الوقت ذاته يعكس وجود حالة عامة من التفاؤل الحذر، حيث لا تزال المخاطر قائمة، لكنها لم تمنع المستثمرين من البحث عن فرص في الأسواق. كما أن الأسواق الآسيوية تظل مرتبطة بشكل وثيق بأداء الاقتصاد العالمي، ما يجعلها حساسة لأي تطورات في أسواق الطاقة أو السياسات النقدية.

نفط مرتفع

يظل النفط العنصر الأكثر تأثيراً في المشهد الاقتصادي العالمي، حيث حافظت الأسعار على مستويات مرتفعة تتجاوز 100 دولار للبرميل، مدفوعة باستمرار اختناق الملاحه في مضيق هرمز. هذا الاختناق أدى إلى تراكم السفن في المنطقة، وخلق ضغوطاً على سلاسل الإمداد، ما دفع بعض المنتجين إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مثل وقف الإنتاج مؤقتاً. هذه التطورات تعكس مدى حساسية سوق النفط لأي اضطراب، حيث يمكن لأي خلل في الإمدادات أن يؤدي إلى ارتفاعات سريعة في الأسعار.

أشهر دون حلول واضحة يعزز من حالة القلق لدى المستثمرين، الذين بدأوا في إدخال سيناريوهات أكثر تشاؤماً ضمن تقييماتهم، ما ينعكس في تقلبات الأسواق وتراجع شهية المخاطرة.

ضغط أوروبي

في أوروبا، تبدو الصورة أكثر تعقيداً، حيث تواجه الأسواق ضغوطاً مزدوجة تتمثل في التوترات الجيوسياسية من جهة، والتهديدات التجارية من جهة أخرى. فإمكانية فرض رسوم جمركية أميركية على قطاع السيارات تضيف عبئاً إضافياً على الاقتصاد الأوروبي، الذي يعتمد بشكل كبير على هذا القطاع. كما أن ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة التوترات في الخليج يزيد من تكاليف الإنتاج، ويضغط على أرباح الشركات، ما ينعكس في أداء ضعيف نسبياً للأسهم. هذا الوضع يجعل الأسواق الأوروبية أكثر هشاشة مقارنة بغيرها، حيث تتأثر بشكل مباشر بأي تغير في أسعار الطاقة أو السياسات التجارية.

تباين آسيوي

أما في آسيا، فقد عكست الأسواق من التباين الواضح، حيث سجلت بعض

تدخل الأسواق المالية العالمية أسبوعاً جديداً وهي محاطة بحالة من التوتر المركب الذي يجمع بين عوامل اقتصادية داعمة وأخرى جيوسياسية ضاغطة، في مشهد يعكس طبيعة المرحلة الحالية التي تتسم بدرجة عالية من التعقيد وعدم اليقين. فبينما تواصل نتائج الشركات الأميركية تقديم إشارات إيجابية حول قوة النشاط الاقتصادي، تظل التوترات في منطقة الخليج، وخاصة حول مضيق هرمز، العامل الأكثر تأثيراً في توجيه معنويات المستثمرين. هذا التداخل بين الاقتصاد والسياسة يخلق بيئة استثمارية غير مستقرة، حيث تتحرك الأسواق وفق معادلة دقيقة تتأثر بأي تطور ميداني أو تصريح سياسي، ما يفرض على المستثمرين تبني استراتيجيات أكثر تحفظاً وانتقائية في توزيع الأصول.

حذر أميركي

تعكس حركة العقود الآجلة لمؤشرات الأسهم الأميركية بداية أسبوع تتسم بالحذر الشديد، حيث يظهر التباين في الأداء بين المؤشرات الرئيسية مدى التردد الذي يسيطر على المستثمرين في اتخاذ قرارات واضحة. هذا التباين لا يعكس ضعفاً في الأساسيات الاقتصادية، بل يعكس حالة من الترقب لما قد تحمله الأيام المقبلة من تطورات على الصعيد الجيوسياسي. فالمستثمرون يدركون أن أي تصعيد في منطقة الخليج قد يؤدي إلى موجة تقلبات حادة، ليس فقط في أسواق الطاقة، بل في جميع الأصول المالية. كما أن هذا الحذر يتعزز مع إدراك الأسواق أن تأثير الأزمات الجيوسياسية لا يكون دائماً فورياً، بل قد يمتد تأثيره على مراحل، ما يجعل بناء التوقعات أكثر تعقيداً.

توتر متصاعد

يستمر التوتر بين الولايات المتحدة وإيران في التصاعد، ليصبح العامل المحوري في تشكيل اتجاهات الأسواق العالمية، خاصة مع ارتباطه المباشر بأحد أهم الممرات الحيوية لتدفق النفط في العالم. هذا التوتر لا يقتصر على التصريحات السياسية، بل يمتد إلى تحركات ميدانية قد تؤثر بشكل مباشر على الملاحه البحرية، وهو ما يرفع من مستوى المخاطر بشكل كبير. كما أن استمرار الصراع لعدة

تدخل محتمل

تشير المؤشرات المتزايدة إلى احتمال تنفيذ تدخلات إضافية في سوق العملات، وهو ما يعكس قلقاً متصاعداً لدى صناع القرار من تأثير ضعف العملات على الاستقرار الاقتصادي. فالتدخلات، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، أصبحت أداة رئيسية في إدارة التقلبات، خاصة في ظل بيئة تتسم بفوارق كبيرة في أسعار الفائدة وتدفقات رأسمالية سريعة. هذه التدخلات لا تهدف فقط إلى دعم العملة، بل إلى حماية القدرة الشرائية، والحفاظ على استقرار الأسواق المحلية. لكن في المقابل، تحمل هذه التدخلات مخاطر محتملة، حيث قد تؤدي إلى تشوهات في السوق إذا لم تُدار بعناية، أو إذا فقدت مصداقيتها لدى المستثمرين. كما أن تكرار التدخلات قد يشير إلى ضعف في الأساسيات، ما قد يدفع الأسواق إلى اختبار حدود هذه السياسات. وبالتالي، فإن أي تحرك في هذا الاتجاه سيكون له تأثير يتجاوز السوق المحلية، ليشمل الأسواق العالمية، خاصة في ظل الترابط المتزايد بين الأنظمة المالية.

1,471.70

Hana Bank

KOSPI
6,759.72

Hana Bank

▲ 160.85 (2.44%)

직면"

3 نتائج الشركات الأميركية القوية تدعم الأسواق لكنها لا تلغي تأثير الضبابية الجيوسياسية

4 تحركات العملات خاصة الين الياباني تعكس توتراً نقدياً وتوقعات بتدخلات رسمية لدعم الأسواق

5 التصعيد العسكري المحتمل في الخليج يعيد تشكيل توقعات المستثمرين تجاه المخاطر العالمية

6 المستثمرون يوازنون بين قوة أرباح الشركات وتصاعد مخاطر جيوسياسية تهدد استقرار الإمدادات

الحرب تعيد تشكيل أولويات الاستثمار من المناخ إلى أمن الإمدادات

الطاقة النظيفة تجذب سيولة عالمية قياسية

ارتفاع أسعار النفط يعزز الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقة المتجددة على المدى الطويل

2

الحرب في الشرق الأوسط تدفع المستثمرين لإعادة تقييم مخاطر الاعتماد على الوقود الأحفوري

1



3 تدفقات استثمارية قياسية تعيد رسم خريطة التمويل العالمي نحو قطاع الطاقة النظيفة

4 أسهم شركات الطاقة النظيفة تحقق مكاسب قوية مدفوعة بالتحول نحو أمن الطاقة

5 أوروبا تتجه بقوة نحو الاستقلال الطاقى عبر استثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية

6 الولايات المتحدة تركز على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة لدعم ثورة الذكاء الاصطناعي

توازن السوق

في نهاية المطاف، يسعى قطاع الطاقة العالمي إلى تحقيق توازن بين المصادر التقليدية والمتجددة، حيث لا يمكن الاستغناء عن الوقود الأحفوري بشكل كامل في المدى القريب. هذا التوازن يتطلب إدارة دقيقة للموارد والاستثمارات، لضمان استمرارية الإمدادات وتحقيق أهداف الاستدامة في الوقت ذاته، ومع استمرار التحولات الحالية، يبدو أن الطاقة النظيفة ستلعب دوراً متزايد الأهمية في هذا التوازن.

آفاق مستقبلية

في المحصلة، يبدو أن قطاع الطاقة النظيفة يقف أمام مرحلة جديدة من النمو، مدفوعة بتحول هيكلية في أولويات الاستثمار العالمية. فبينما كان الدافع في الماضي بيئياً بالدرجة الأولى، أصبح اليوم مرتبطاً بأمن الطاقة والسيادة الاقتصادية. هذا التحول يعزز من فرص استمرار الزخم الحالي، ويجعل من الطاقة النظيفة أحد أهم محركات الاستثمار في السنوات المقبلة، في ظل عالم يسعى إلى التكيف مع واقع جديد يتسم بعدم الاستقرار والتغير السريع.

تحول صناعي

يشهد القطاع الصناعي تحولاً تدريجياً نحو الاعتماد على الطاقة النظيفة، حيث تسعى الشركات الكبرى إلى تقليل بصمتها الكربونية وتحقيق أهداف الاستدامة. هذا التوجه يخلق طلباً إضافياً على الكهرباء المتجددة، ويعزز من فرص النمو في القطاع. كما أن هذا التحول يدعم الابتكار في التقنيات المرتبطة بالطاقة، مثل التخزين والشبكات الذكية.

تلعب الحكومات دوراً محورياً في دعم قطاع الطاقة النظيفة، من خلال السياسات التنظيمية والحوافز المالية. وتشمل هذه الجهود تقديم إعفاءات ضريبية، وتمويل المشاريع، ووضع أهداف واضحة للتحول الطاقى. هذه السياسات تساهم في تقليل المخاطر الاستثمارية، وتشجع القطاع الخاص على زيادة استثماراته، ما يعزز من نمو السوق بشكل عام.

يشهد قطاع الطاقة النظيفة منافسة متزايدة بين الدول والشركات، حيث تسعى كل جهة إلى تعزيز موقعها في هذا السوق الواعد. هذه المنافسة تدفع نحو تحسين الكفاءة وخفض التكاليف، كما تسرع من وتيرة الابتكار. وفي الوقت نفسه، تخلق فرصاً جديدة للاستثمار والشراكات، ما يعزز من ديناميكية القطاع.

كحل بيئي، بل كعنصر أساسي في الأمن القومي والسيادة الاقتصادية. هذا التحول يعيد تشكيل طريقة تقييم الاستثمارات في القطاع، ويجعلها أكثر ارتباطاً بالعوامل الجيوسياسية والاقتصادية، وليس فقط بالاعتبارات البيئية.

سيولة مستمرة

تشير المؤشرات إلى أن تدفقات السيولة إلى قطاع الطاقة النظيفة قد تستمر خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل استمرار التوترات وارتفاع أسعار الطاقة. هذه السيولة توفر دعماً قوياً للأسعار، وتعزز من قدرة الشركات على تمويل مشاريع جديدة، ما يخلق دورة نمو متكاملة داخل القطاع. كما أن استمرار هذه التدفقات يعكس ثقة المستثمرين في مستقبل الطاقة المتجددة. يمتد هذا التحول إلى مختلف أنحاء العالم، حيث بدأت العديد من الدول في زيادة استثماراتها في الطاقة النظيفة، سواء من خلال المشاريع الحكومية أو الشراكات مع القطاع الخاص. هذا التوسع يعكس إدراكاً عالمياً لأهمية تنويع مصادر الطاقة، ويعزز من فرص نمو القطاع على المدى الطويل، خاصة في الأسواق الناشئة.

سلاسل الإمداد

لا تزال سلاسل الإمداد تمثل أحد التحديات الرئيسية أمام قطاع الطاقة المتجددة، خاصة في ما يتعلق بتوافر المواد الخام والمكونات الأساسية مثل المعادن النادرة، وقد أدت الاضطرابات العالمية إلى زيادة التكاليف وتأخير بعض المشاريع، إلا أن الشركات بدأت في تنويع مصادر التوريد وتعزيز الإنتاج المحلي، ما يساهم في تقليل المخاطر على المدى الطويل.

سجلت مكاسب ملحوظة خلال الفترة الأخيرة. فقد ارتفعت أسهم شركات تصنيع توربينات الرياح ومطوري المشاريع المتجددة بنسب كبيرة، مدفوعة بتوقعات بزيادة الطلب على هذه التقنيات. كما أن الشركات المرتبطة بالبنية التحتية للطاقة، مثل شبكات الكهرباء، استفادت أيضاً من هذا التوجه، ما يعكس اتساع نطاق الاستفادة داخل القطاع.

زخم أوروبي

في أوروبا، يتخذ التحول نحو الطاقة النظيفة بعداً استراتيجياً واضحاً، حيث تسعى الدول إلى تقليل اعتمادها على واردات الطاقة وتعزيز استقلالها. هذا التوجه يدعمه برنامج استثماري طويل الأجل يشمل تطوير مصادر الطاقة المتجددة وتحديث شبكات الكهرباء. كما أن الأزمات المتتالية خلال السنوات الأخيرة دفعت الحكومات إلى تسريع تنفيذ هذه الخطط، ما يعزز من جاذبية السوق الأوروبية للمستثمرين.

طلب أميركي

على الجانب الآخر، يختلف الدافع في الولايات المتحدة، حيث يتركز الاهتمام على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، خاصة في ظل التوسع السريع في مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي. هذا الطلب يخلق فرصاً كبيرة للاستثمار في جميع أنواع الطاقة، بما في ذلك المتجددة، حيث تسعى الشركات إلى تأمين إمدادات كافية لدعم النمو التكنولوجي. كما أن هذا التوجه يعزز من أهمية تطوير البنية التحتية للطاقة بشكل عام. أحد أبرز ملامح المرحلة الحالية هو التحول في المفهوم الأساسي للطاقة النظيفة، حيث لم تعد تُنظر إليها فقط

القطاع بعد فترة من التباطؤ النسبي.

تحول استراتيجي

لم يعد الاستثمار في الطاقة النظيفة مدفوعاً فقط بعوامل بيئية، بل أصبح جزءاً من استراتيجية أوسع تتعلق بأمن الطاقة. فمع تصاعد التوترات الجيوسياسية، بدأ المستثمرون في إعادة تقييم تكلفة الاعتماد على واردات الوقود، وهو ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالمصادر المحلية والمتجددة. هذا التحول يعكس إدراكاً متزايداً بأن الاستقلال الطاقى لم يعد خياراً، بل ضرورة في ظل عالم يشهد اضطرابات متكررة.

أسعار مرتفعة

ساهم ارتفاع أسعار النفط، التي تجاوزت مستويات 120 دولاراً للبرميل، في تعزيز جاذبية الطاقة المتجددة، حيث أصبحت أكثر تنافسية من الناحية الاقتصادية. هذا الارتفاع لا يوفر فقط دفعة قصيرة الأجل لشركات الوقود الأحفوري، بل يعزز أيضاً من الحاجة إلى تسريع التحول نحو مصادر طاقة بديلة، خاصة مع تزايد الضغوط على الحكومات لتقليل الاعتماد على الواردات وتقليل الانبعاثات.

انعكس هذا التحول في الأداء القوي لأسهم شركات الطاقة النظيفة، التي

تشهد الأسواق العالمية تحولاً جوهرياً في توجهات الاستثمار نحو قطاع الطاقة النظيفة، حيث تسارعت وتيرة تدفق الأموال إلى هذا القطاع بشكل غير مسبوق منذ سنوات، مدفوعة بتداعيات الحرب في الشرق الأوسط وما رافقها من ارتفاع حاد في أسعار النفط والغاز. ووفقاً لما أورده فايننشال تايمز، فإن هذا التحول لا يعكس فقط اهتماماً متجدداً بالاستدامة البيئية، بل يعكس بشكل أعمق إعادة صياغة أولويات المستثمرين نحو تحقيق أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على مصادر الوقود التقليدية في عالم يتسم بعدم الاستقرار الجيوسياسي.

تدفقات مالية

سجلت صناديق المؤشرات المتداولة المرتبطة بالطاقة المتجددة تدفقات تجاوزت 3 مليارات دولار خلال شهر واحد، وهو ما يمثل أعلى مستوى منذ أكثر من خمس سنوات، لترتفع قيمة الأصول المدارة إلى نحو 43 مليار دولار. هذه الأرقام تعكس تحولاً نوعياً في سلوك المستثمرين، الذين لم يعودوا ينظرون إلى الطاقة النظيفة كخيار طويل الأجل فقط، بل كأداة استثمارية استراتيجية توفر حماية من تقلبات أسواق الطاقة التقليدية. كما أن هذه التدفقات تشير إلى عودة قوية للثقة في

مخاطر محتملة

رغم الزخم الحالي، لا يخلو القطاع من التحديات، حيث تواجه بعض المشاريع صعوبات تتعلق بالتكلفة والبنية التحتية، إضافة إلى التغيرات المحتملة في السياسات الحكومية. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة قد يؤثر على تمويل المشاريع الجديدة، ما يشكل عامل ضغط يجب أخذه في الاعتبار. ومع ذلك، تبقى هذه المخاطر محدودة مقارنة بالفرص المتاحة.

تكلفة التمويل

تشكل بيئة أسعار الفائدة المرتفعة عاملاً مهماً في معادلة الاستثمار في الطاقة النظيفة، حيث تعتمد العديد من المشاريع على التمويل طويل الأجل. ومع ارتفاع تكلفة الاقتراض، قد تواجه بعض الشركات تحديات في تمويل مشاريعها الجديدة أو توسيع عملياتها الحالية. ومع ذلك، فإن الدعم الحكومي والسياسات التحفيزية في بعض الأسواق قد يخفف من هذه الضغوط، ما يسمح باستمرار الزخم الاستثماري رغم التحديات التمويلية.

توازن هش بين تصاعد المخاطر الجيوسياسية وتراجع ثقة الأسواق في الحلول السياسية

النفط فوق 100 دولار في اختبار صعب

تراجع واضح في ثقة المستثمرين بفعالية الحلول السياسية والتصريحات الدولية



الأسعار تحافظ على مستويات مرتفعة رغم غياب نقص فعلي في الإمدادات العالمية



زيادة الإنتاج بسرعة، ما يضيف مزيداً من التعقيد إلى المشهد.

رهان استراتيجي

تواصل دول الخليج الاستثمار في قطاع الطاقة بشكل مكثف، في إطار رؤية استراتيجية تهدف إلى تعزيز قدرتها الإنتاجية والحفاظ على موقعها كمورد رئيسي للطاقة العالمية. هذه الاستثمارات تشمل تطوير الحقول النفطية، وتوسيع البنية التحتية، وتحسين كفاءة الإنتاج، ما يعكس ثقة هذه الدول في استمرار الطلب العالمي على النفط. كما أن هذه الخطوات تهدف إلى مواجهة التحديات المستقبلية، سواء كانت مرتبطة بالتغيرات في الطلب أو بالمخاطر الجيوسياسية.

نقطة توازن دقيقة بين قوى متعارضة

في المحصلة، تقف سوق النفط عند نقطة توازن دقيقة بين قوى متعارضة، حيث تدعمها المخاطر الجيوسياسية من جهة، وتكبحها محدودية الثقة في الحلول السياسية من جهة أخرى. هذا التوازن يجعل الأسعار مستقرة ضمن نطاق مرتفع، لكنه أيضاً يجعلها عرضة لأي صدمة مفاجئة قد تغير اتجاهها بشكل سريع، ومع استمرار الضبابية في المشهد العالمي، من المتوقع أن تبقى الأسواق في حالة ترقب، حيث يعتمد مستقبل الأسعار بشكل كبير على تطورات الوضع الأمني في منطقة الخليج، ومدى قدرة الأطراف الدولية على احتواء التوترات وضمان استقرار الإمدادات، وفي ظل هذه الظروف، يبدو أن النفط سيدخل مرحلة جديدة من «الاستقرار القلق»، حيث تبقى المخاطر هي العامل الحاسم في تحديد مسار السوق، أكثر من أي وقت مضى.

اختناقات في سلاسل الإمداد. هذه الاختناقات لا تعني نقصاً في الإنتاج، لكنها تؤدي إلى فجوات مؤقتة في التوازن بين العرض والطلب، ما يعزز من تقلبات الأسعار. كما أن استمرار هذه التعقيدات قد يؤدي إلى تغييرات طويلة الأمد في طرق النقل والاستثمار في البنية التحتية.

ضغط تضخمي

يمتد تأثير ارتفاع أسعار النفط إلى الاقتصاد العالمي بشكل واسع، حيث يشكل عاملاً رئيسياً في زيادة معدلات التضخم. فارتفاع تكلفة الطاقة يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل، ما ينعكس على أسعار السلع والخدمات في مختلف القطاعات. هذا الوضع يضع البنوك المركزية أمام تحديات كبيرة، حيث يتعين عليها اتخاذ قرارات صعبة بين مكافحة التضخم والحفاظ على النمو الاقتصادي. كما أن استمرار الأسعار المرتفعة قد يؤدي إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي، خاصة في الدول المستوردة للطاقة، التي تتحمل العبء الأكبر من هذه الارتفاعات.

تحرك إنتاجي

في محاولة لاحتواء الضغوط، أعلنت بعض الدول المنتجة عن خطط لزيادة الإنتاج، إلا أن تأثير هذه الخطوات ظل محدوداً. السبب الرئيسي يعود إلى أن التحدي الحالي لا يتعلق بكمية النفط المتاحة، بل بقدرة الأسواق على نقله بشكل آمن ومستقر، وبالتالي، فإن أي زيادة في الإنتاج قد لا تؤدي إلى انخفاض الأسعار إذا استمرت المخاطر الأمنية واللوجستية. كما أن بعض الدول المنتجة تواجه تحديات داخلية تحد من قدرتها على

تسعير المخاطر

أصبحت عملية تسعير النفط تعتمد بشكل متزايد على تقييم المخاطر، وليس فقط على البيانات الاقتصادية. الأسواق اليوم تأخذ في الاعتبار احتمالات تعطل الإمدادات، وارتفاع تكاليف النقل، والتوترات السياسية، ما يؤدي إلى إدخال عوامل جديدة في معادلة التسعير. هذا التحول يجعل الأسعار أكثر تقلباً، حتى في غياب تغييرات فعلية في العرض أو الطلب، حيث تلعب التوقعات والمخاوف دوراً كبيراً في تحديد الاتجاهات.

المخاطر أو إعادة توجيه استثماراتها.

ممر حيوي

يحتل مضيق هرمز موقعاً محورياً في معادلة الطاقة العالمية، حيث تمر عبره نسبة كبيرة من تجارة النفط العالمية، ما يجعله أحد أهم الممرات الاستراتيجية في العالم. أي اضطراب في هذا الممر يمكن أن يؤدي إلى تأثير مباشر وفوري على الأسعار، ليس فقط بسبب احتمال تعطل الإمدادات، بل أيضاً بسبب التأثير النفسي على الأسواق. هذا الواقع يجعل من أمن الملاحة في المضيق قضية عالمية تتجاوز حدود المنطقة، حيث تراقب الأسواق الدولية أي تطور فيه بدقة شديدة. كما أن الاعتماد الكبير على هذا الممر يعزز من أهمية إيجاد بدائل أو تطوير بنية تحتية تقلل من هذا الاعتماد في المستقبل.

تعقيد لوجستي

أصبح نقل النفط عبر الممرات البحرية أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، حيث لم يعد مجرد عملية روتينية، بل أصبح يتطلب تقييماً دقيقاً للمخاطر الأمنية والسياسية. هذا التعقيد أدى إلى إبطاء حركة السفن، وزيادة فترات الانتظار، وارتفاع تكاليف النقل، ما يخلق مخاطر متصاعدة

مخاطر متصاعدة

تزايدت المخاطر الأمنية في المنطقة بشكل ملحوظ، خاصة بعد حوادث استهداف ناقلات النفط، وهو ما

الاستثمارية دون تغييرات كبيرة.

ثقة متراجعة

في مقابل هذا التماسك، تعاني الأسواق من تراجع واضح في مستوى الثقة بالحلول السياسية المطروحة، حيث لم تعد التصريحات الرسمية أو الخطط المعلنة كافية لإحداث تأثير كبير على الأسعار. فقد أدى تكرار المبادرات دون تنفيذ ملموس إلى حالة من التشبع لدى المستثمرين، ما جعلهم أكثر حذراً في التفاعل مع أي إعلان جديد. هذا التراجع في الثقة يعكس إدراكاً عميقاً بأن الأزمة الحالية معقدة ومتشابكة، ولا يمكن حلها بسهولة من خلال قرارات سريعة أو إجراءات أحادية. وبالتالي، أصبحت الأسواق تعتمد بشكل أكبر على المؤشرات الفعلية على الأرض، مثل تحسن الوضع الأمني أو استقرار حركة الملاحة، قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية.

توتر جيوسياسي

تعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الخليج العامل الأبرز في دعم أسعار النفط خلال الفترة الحالية، حيث تمثل هذه المنطقة مركزاً حيوياً لإنتاج وتصدير الطاقة العالمية. ومع تصاعد المخاطر الأمنية، أصبحت الأسواق أكثر حساسية لأي حادث أو تطور، حتى وإن كان محدوداً. هذه التوترات لا تؤثر فقط على الإمدادات الفعلية، بل تؤثر أيضاً على التوقعات المستقبلية، حيث يخشى المستثمرون من احتمال تصعيد قد يؤدي إلى تعطيل حركة النفط عبر الممرات الحيوية. كما أن استمرار هذه التوترات يخلق بيئة غير مستقرة تدفع الشركات إلى اتخاذ إجراءات احترازية، مثل تقليل

تشهد أسواق النفط العالمية حالة استثنائية من التوازن الهش الذي يجمع بين عوامل دعم قوية وعوامل كبح لا تقل تأثيراً، ما يجعل الأسعار مستقرة ضمن نطاق مرتفع يتجاوز 100 دولار للبرميل دون القدرة على تحقيق اختراقات صعودية كبيرة أو تراجع حادة. هذا المشهد يعكس تحولاً جوهرياً في بنية السوق، حيث لم تعد الأساسيات التقليدية المرتبطة بالعرض والطلب هي المحرك الوحيد للأسعار، بل أصبحت المخاطر الجيوسياسية والتوقعات المستقبلية عنصراً أساسياً في عملية التسعير. ومع تصاعد التوترات في منطقة الخليج، وخصوصاً في محيط مضيق هرمز، أصبحت الأسواق أكثر حساسية لأي تطور أمني أو سياسي، ما يخلق حالة من الترقب المستمر ويحد من قدرة الأسعار على التحرك بحرية.

تماسك سعري

تظهر أسعار النفط في المرحلة الحالية قدرة واضحة على الثبات عند مستويات مرتفعة، حيث يتحرك خام برنت بالقرب من مستويات تفوق 108 دولارات للبرميل، في حين يحافظ خام غرب تكساس على تداولاته فوق حاجز 100 دولار. هذا التماسك لا يعكس فقط توازناً بين العرض والطلب، بل يعكس بشكل أكبر إدخال علاوة مخاطر مستمرة ضمن الأسعار نتيجة التوترات الجيوسياسية. السوق اليوم لم تعد تنتظر حدوث نقص فعلي في الإمدادات، بل تقوم بتسعير احتمالية حدوثه، وهو ما يجعل الأسعار مرتفعة حتى في ظل توفر كميات كافية من الإنتاج. كما أن هذا التماسك يعكس قناعة المستثمرين بأن المخاطر المحيطة بالسوق لن تختفي في المدى القريب، ما يدفعهم إلى الحفاظ على مراكزهم

الاقتصاد العالمي يواجه موجة تضخمية مدفوعة بارتفاع تكاليف الطاقة

اختناقات سلاسل الإمداد تضيف ضغوطاً غير مباشرة على توازن السوق

تصاعد المخاطر الأمنية في الممرات البحرية يرفع تكاليف النقل والتأمين

مضيق هرمز يعود إلى الواجهة كمحرك رئيسي لتقلبات سوق النفط العالمية





المعدن الأصفر يفقد زخمه مع تصاعد رهانات التشديد النقدي وتراجع جاذبية التحوط

الذهب يتراجع تحت ضغط هرمز والفائدة

كاملًا عن الذهب، بل يعكس إعادة تموضع تكتيكية في ظل بيئة نقدية متشددة نسبياً. كما أن صناديق الاستثمار المتداولة المرتبطة بالذهب بدأت تسجل تدفقات خارجة محدودة، وهو ما يضيف ضغطاً إضافياً على الأسعار في المدى القصير، لكنه لا يغير من الاتجاه الاستراتيجي طويل الأجل.

تكلفة الفرصة

يبرز عامل تكلفة الفرصة البديلة كأحد أهم المحددات الحالية لسلوك المستثمرين تجاه الذهب، حيث إن ارتفاع العوائد على السندات يجعل الاحتفاظ بالذهب أقل جاذبية مقارنة بالأصول المدرة للدخل. في هذا السياق، يفضل المستثمرون التحول إلى أدوات توفر عائداً ثابتاً، خاصة في ظل وضوح نسبي في توجهات السياسة النقدية. هذا العامل يفسر جزءاً كبيراً من التراجع الأخير في الأسعار، حيث أصبح الذهب منافساً ضعيفاً في بيئة ترتفع فيها الفائدة وتزداد فيها فرص تحقيق عوائد مباشرة.

مسار محتمل

بالنظر إلى المرحلة المقبلة، من المتوقع أن يظل الذهب يتحرك ضمن نطاقات متقلبة، تعتمد بشكل كبير على البيانات الاقتصادية وتطورات السياسة النقدية. فإذا أظهرت البيانات تباطؤاً اقتصادياً واضحاً، قد يعود الذهب للارتفاع كملاد آمن، أما إذا استمرت المؤشرات في دعم بقاء الفائدة مرتفعة، فقد يواجه المزيد من الضغوط. هذا السيناريو المزيج يعكس طبيعة المرحلة الحالية، التي تتسم بعدم اليقين، ويجعل من الصعب تحديد اتجاه واضح للأسعار في المدى القريب، مع بقاء الاحتمالات مفتوحة على عدة مسارات.

مخاطر قائمة

تبقى المخاطر الجيوسياسية قائمة، رغم تراجع تأثيرها النسبي على الأسعار في الوقت الحالي. فالوضع في منطقة الخليج لا يزال هشاً، وأي تصعيد مفاجئ قد يعيد الذهب إلى مسار الصعود بسرعة. هذا الواقع يجعل المستثمرين في حالة ترقب دائم، ويمنع حدوث تراجع حادة في الأسعار.

إيجابية، حيث يُنظر إليه كأداة فعالة للتحوط من التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي. ومع استمرار التوترات الجيوسياسية وارتفاع مستويات الدين العالمي، من المتوقع أن يظل الذهب عنصراً أساسياً في المحافظ الاستثمارية، حتى في ظل الضغوط الحالية.

تحول استثماري

تشير التحركات الأخيرة إلى وجود تحول في سلوك المستثمرين، حيث بدأوا في تقليل تعرضهم للأصول الدفاعية مثل الذهب، وزيادة استثماراتهم في الأصول التي تستفيد من ارتفاع الفائدة. هذا التحول يعكس تغيراً في الأولويات، حيث أصبحت العوائد المباشرة أكثر أهمية من التحوط في المدى القصير، ما يفسر جزءاً من التراجع في أسعار الذهب.

تقلبات السوق

تشهد الأسواق المالية عموماً حالة من التقلب المرتفع، نتيجة تداخل العوامل الاقتصادية والجيوسياسية. هذا التقلب يعكس بشكل مباشر على الذهب، الذي يتحرك بين موجات صعود وهبوط سريعة، تبعاً لتغير التوقعات. كما أن هذا الوضع يجعل من الصعب التنبؤ بالاتجاهات قصيرة الأجل، ويزيد من أهمية التحليل العميق للمؤشرات الاقتصادية.

دعم مستقبلي

رغم الضغوط الحالية، لا يزال هناك العديد من العوامل التي قد تدعم الذهب في المستقبل، مثل استمرار التضخم، وتصاعد المخاطر الجيوسياسية، واحتمالات حدوث تباطؤ اقتصادي عالمي. هذه العوامل قد تعيد الزخم إلى المعدن النفيس في أي وقت، خاصة إذا تغيرت توقعات الفائدة أو تراجعت قوة الدولار.

سيولة متحركة

تشهد أسواق الذهب تحركات ملحوظة في السيولة، حيث تتجه بعض الأموال الاستثمارية إلى الخروج المؤقت من المعدن النفيس نحو أصول أخرى أكثر ارتباطاً بالعائد، مثل السندات وأدوات الدين قصيرة الأجل. هذا التحول لا يعكس تخلياً

خلال الربع الأول بوتيرة هي الأسرع منذ أكثر من عام، ما يشير إلى استمرار الثقة طويلة الأجل في المعدن النفيس، رغم التقلبات قصيرة الأجل.

توقعات طويلة

تبقى التوقعات طويلة الأجل للذهب

طلب مؤسسي

على الرغم من التراجع الحالي، لا يزال الطلب المؤسسي على الذهب قوياً، خاصة من قبل البنوك المركزية التي تسعى إلى تنويع احتياطياتها وتقليل الاعتماد على الدولار، وقد أظهرت البيانات أن هذه المؤسسات زادت مشترياتها من الذهب

رهانات الفائدة

تُعد توقعات أسعار الفائدة العامل الأكثر تأثيراً في تحركات الذهب خلال المرحلة الحالية، حيث أدت ارتفاعات أسعار الطاقة إلى تقليص احتمالات خفض الفائدة في المدى القريب. هذا التطور يمثل ضغطاً مباشراً على الذهب، الذي يفقد جاذبيته في بيئة ترتفع فيها العوائد على الأصول الأخرى. ومع تزايد التوقعات باستمرار السياسات النقدية المشددة، يتجه المستثمرون نحو إعادة توزيع استثماراتهم، ما يضع ضغوطاً إضافية على المعدن النفيس.

قوة الدولار

يواصل الدولار الأميركي الحفاظ على قوته في الأسواق العالمية، وهو ما يشكل عامل ضغط إضافي على أسعار الذهب. فارتفاع العملة الأميركية يزيد من تكلفة شراء الذهب بالنسبة للمستثمرين الدوليين، ما يقلل من الطلب عليه. كما أن قوة الدولار تعكس في الوقت ذاته ثقة الأسواق في الاقتصاد الأميركي، ما يدعم توجه المستثمرين نحو الأصول الموقمة بالدولار على حساب الذهب.

بيانات مرتقبة

تسترقب الأسواق مجموعة من البيانات الاقتصادية الأميركية المهمة، التي من شأنها أن تحدد اتجاه السياسة النقدية خلال الفترة المقبلة. وتشمل هذه البيانات خطط الاقتراض الحكومية، وتقرير التوظيف الشهري، إلى جانب تصريحات مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي. هذه المعطيات ستكون حاسمة في تحديد مسار الفائدة، وبالتالي في توجيه تحركات الذهب، حيث يعتمد المستثمرون بشكل كبير على هذه المؤشرات لاتخاذ قراراتهم.

تشهد أسواق الذهب العالمية مرحلة من التراجع المدروس بعد موجة صعود قوية خلال الأشهر الماضية، حيث بدأ المعدن النفيس يفقد جزءاً من زخمه نتيجة تحولات عميقة في توقعات المستثمرين. فقد تراجع السعر إلى ما دون مستويات 4580 دولاراً للأونصة، مسجلاً خسائر متواصلة للأسبوع الثاني، في إشارة إلى أن السوق بدأت تعيد تقييم أولوياتها بين المخاطر الجيوسياسية ومسار السياسة النقدية. هذا التراجع لا يعكس ضعفاً هيكلياً في الذهب، بل يعكس تغيراً في العوامل المحركة للأسعار، حيث أصبح تأثير الفائدة والدولار أكثر وضوحاً مقارنة بالفترات السابقة.

تراجع أسبوعي

سجل الذهب انخفاضاً ملحوظاً خلال الأيام الأخيرة، حيث فقد ما يقارب 0.9% من قيمته في تداولات واحدة، واستقر قرب مستويات 4575 دولاراً للأونصة. هذا التراجع يأتي بعد سلسلة من الخسائر التي امتدت لأسبوعين متتاليين، ما يعكس تحولاً في سلوك المستثمرين نحو جني الأرباح بعد فترة من الارتفاعات القوية. كما أن هذا الأداء يشير إلى أن السوق بدأت تفقد بعض الزخم الصعودي الذي كان مدفوعاً بالمخاوف الجيوسياسية، خصوصاً مع غياب تطورات حاسمة تدفع الأسعار نحو مستويات أعلى.

ضغط هرمز

تلعب التطورات المرتبطة بمضيق هرمز دوراً محورياً في تحديد اتجاه الأسواق، حيث تتابع الأسواق عن كثب الخطة الأميركية لتوجيه السفن عبر هذا الممر الحيوي. ورغم أن هذه الخطوة تهدف إلى تقليل المخاطر وضمان استمرارية الإمدادات، إلا أن المستثمرين لا يزالون يتعاملون معها بحذر، نظراً لتعقيد المشهد الأمني في المنطقة. هذا الحذر يحد من تأثير الخطة على الأسواق، ويجعل الذهب يتحرك ضمن نطاق محدود، حيث لا يجد دعماً كافياً من المخاطر الجيوسياسية وحدها.

مرحلة إعادة توازن بين عوامل الدعم والضغط

في المحصلة، يمكن القول إن الذهب يمر بمرحلة إعادة توازن بين عوامل الدعم والضغط، حيث تتراجع أهميته كملاد آمن في المدى القصير، لكنها لا تختفي بالكامل. فالمعدن الأصفر لا يزال يحتفظ بدوره الاستراتيجي في الأسواق، لكنه يتأثر بشكل متزايد بعوامل مثل الفائدة والدولار. ومع استمرار حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن يبقى الذهب في حالة تقلب، مع ميل للاستقرار ضمن نطاقات محددة، إلى أن تتضح الرؤية بشأن مسار السياسة النقدية والتطورات الجيوسياسية.



العملة المشفرة الأكبر تعود إلى
الواجهة بدعم السيولة المؤسسية
وتفأول الأسواق العالمية

بيتكوين تخترق 80 ألف دولار.. صعود قوي مدعوم بالتدفقات الاستثمارية

- 1 **المستثمرون يتربحون تحول السياسة النقدية لتحديد الاتجاه القادم**
- 2 **السيولة العالمية تصبح المحرك الأساسي بدلاً من المضاربة الفردية**
- 3 **ارتباط العملات المشفرة بالأسواق التقليدية يزداد وضوحاً في الدورة الحالية**
- 4 **المؤسسات المالية تلعب دوراً متزايداً في دعم الاستقرار النسبي للسوق**
- 5 **بيتكوين تتحرك في نطاق ضيق مع تراجع شهية المخاطرة عالمياً**

يعد يعتمد بشكل كامل على المضاربات السريعة، بل بدأ يتجه نحو استقرار أكبر مدفوع بالاستثمار المؤسسي. كما أن هذا التحول قد يساهم في تقليل حدة التقلبات مستقبلاً، ويجعل تحركات الأسعار أكثر ارتباطاً بالعوامل الأساسية.

مخاطر قائمة

رغم التحسن الحالي، لا تزال هناك مخاطر قائمة قد تؤثر على مسار السوق، من بينها التقلبات الاقتصادية العالمية، والتغيرات المفاجئة في السياسات النقدية، إضافة إلى أي تأخير في إقرار التشريعات المنظمة. هذه العوامل قد تعيد حالة التذبذب إلى الواجهة، وتحد من قدرة السوق على الحفاظ على الزخم الحالي. كما أن حساسية بيتكوين لهذه المتغيرات تجعلها عرضة لتحركات سريعة وغير متوقعة.

آفاق مستقبلية

على المدى المتوسط، تبقى آفاق بيتكوين مرتبطة بشكل وثيق بتطور البيئة التنظيمية واستمرار تدفق الاستثمارات المؤسسية. فإذا استمرت هذه العوامل في التحسن، قد نشهد موجة صعود أكثر استقراراً، أما في حال تعثرها، فقد تعود السوق إلى نطاقات التذبذب السابقة. هذا التوازن بين الفرص والمخاطر يعكس طبيعة المرحلة الحالية، التي تتطلب قراءة دقيقة للظهورات قبل اتخاذ قرارات استثمارية كبيرة.

الارتفاعات الحالية قد تكون جزءاً من موجة تصحيحية، وليست بداية لاتجاه صعودي مستدام. هذا النوع من الصعود يحدث عادة بعد فترات من التراجع، ويهدف إلى إعادة التوازن للسوق قبل تحديد الاتجاه التالي. وفي هذا السياق، يبقى من الضروري مراقبة مستويات المقاومة والدعم، لتحديد ما إذا كان السوق قادراً على مواصلة الصعود أو سيتعرض لضغوط جديدة.

سيولة متدفقة

تشير البيانات الأخيرة إلى أن السوق تشهد تدفقاً متزايداً في السيولة، ليس فقط من المستثمرين الأفراد، بل من المؤسسات التي بدأت تعزز حضورها بشكل واضح. هذا التدفق يعكس تغيراً في النظرة إلى بيتكوين، من أصل مضاربي إلى أداة استثمارية يمكن إدراجها ضمن المحافظ المتنوعة. كما أن هذه السيولة تلعب دوراً مهماً في دعم الأسعار عند مستويات مرتفعة، حيث تخلق طلباً مستمراً يحذ من حدة التراجعات، حتى في ظل التقلبات.

هيكل السوق

شهد هيكل السوق تحولاً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة، مع ارتفاع نسبة الحيازة طويلة الأجل، وانخفاض التداولات قصيرة الأجل نسبياً. هذا التغير يعكس نضجاً تدريجياً في السوق، حيث لم

وفي المقابل، فإن غياب هذا الوضوح قد يحد من الزخم، ويؤدي السوق في حالة من التذبذب.

ملكية مؤسسية

ارتفعت نسبة بيتكوين المملوكة من قبل الشركات والمؤسسات الاستثمارية إلى أكثر من 15% من إجمالي المعروض، وهو ما يمثل تحولاً مهماً في هيكل السوق. هذه الملكية المؤسسية تعزز من الاستقرار، حيث تميل هذه الجهات إلى الاحتفاظ بالأصول لفترات أطول، ما يقلل من تقلبات الأسعار. كما أن هذا التوجه يعكس ثقة متزايدة في مستقبل العملات المشفرة كخيار استثماري معترف بها.

تذبذب مستمر

رغم التحسن في الأداء، لا تزال السوق تعاني من حالة تذبذب واضحة، حيث تتكرر دورات الصعود والهبوط بشكل منتظم. هذه التقلبات تعكس حالة عدم اليقين التي تسيطر على المستثمرين، في ظل تداخل العوامل الاقتصادية والتشريعية والجيوسياسية. كما أن هذا التذبذب يجعل من الصعب تحديد اتجاه واضح للسوق، ويزيد من أهمية التحليل الدقيق لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

زخم تصحيحي

تشير بعض المؤشرات إلى أن

12% خلال شهر أبريل، في مؤشر واضح على عودة الزخم إلى السوق بعد فترة من التذبذب. هذا الأداء يعكس تحسناً في ثقة المستثمرين، وعودة التدفقات إلى الأصول عالية المخاطر، مدفوعة بتوقعات إيجابية بشأن الاقتصاد العالمي والتطورات التنظيمية. كما أن هذا الصعود يعزز من فرص استمرار الاتجاه الإيجابي، إذا ما توافرت العوامل الداعمة.

مستوى محوري

يُعد مستوى 80 ألف دولار نقطة محورية في الوقت الحالي، حيث يمثل حاجزاً نفسياً وفنياً مهماً. الحفاظ على التداول فوق هذا المستوى لفترة زمنية كافية قد يفتح الباب أمام موجة صعود جديدة، في حين أن كسره قد يعيد الأسعار إلى نطاقات أدنى. هذا المستوى أصبح محل مراقبة دقيقة من قبل المستثمرين، الذين يعتمدون عليه في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية خلال المرحلة المقبلة.

عامل تشريعي

تلعب التطورات التشريعية دوراً متزايد الأهمية في تحديد اتجاه السوق، حيث إن أي تقدم في هذا الملف قد يعزز من ثقة المستثمرين ويدعم الأسعار. فوجود إطار تنظيمي واضح يقلل من المخاطر القانونية، ويشجع المؤسسات على زيادة استثماراتها في هذا القطاع.

تدفقات قوية

أحد أبرز المحركات لهذا الصعود يتمثل في التدفقات الاستثمارية الكبيرة إلى صناديق المؤشرات المرتبطة ببيتكوين، والتي سجلت تدفقات يومية تقارب 630 مليون دولار. هذه الأرقام تعكس اهتماماً متزايداً من قبل المستثمرين المؤسسيين، الذين أصبحوا يلعبون دوراً أكبر في توجيه السوق. كما أن هذه التدفقات توفر دعماً مهماً للأسعار، حيث تخلق طلباً مستمراً يقلل من حدة التقلبات ويعزز الاستقرار النسبي.

شهية مرتفعة

ساهمت الأجواء الإيجابية في الأسواق العالمية، خصوصاً في آسيا، في تعزيز شهية المخاطرة لدى المستثمرين، وهو ما انعكس بشكل مباشر على أداء العملات المشفرة. فارتفاع الأسهم واقترابها من مستويات قياسية يدفع المستثمرين إلى البحث عن فرص أعلى عائداً، وهو ما يجعل بيتكوين خياراً جذاباً في هذه المرحلة. كما أن الأداء القوي لشركات التكنولوجيا ساهم في دعم هذا التوجه، نظراً للعلاقة الوثيقة بين الابتكار التكنولوجي وسوق الأصول الرقمية.

أداء شهري

سجلت بيتكوين أفضل أداء شهري لها منذ عام، حيث ارتفعت بأكثر من

تشهد سوق العملات المشفرة، وعلى رأسها عملة بيتكوين، موجة صعود جديدة أعادتها إلى مستويات لم تبلغها منذ أكثر من ثلاثة أشهر، حيث نجحت في تجاوز حاجز 80 ألف دولار بدعم من تدفقات استثمارية قوية وتحسن ملحوظ في شهية المخاطرة العالمية. هذا الصعود يأتي في وقت تتزامن فيه عدة عوامل إيجابية، من بينها ارتفاع الأسواق الآسيوية، وتحسن أداء قطاع التكنولوجيا، إلى جانب تصاعد التوقعات بإقرار تشريعات تنظيمية قد تعزز من ثقة المستثمرين في هذا السوق. ومع ذلك، لا تزال حالة الحذر قائمة، في ظل استمرار التذبذب وغياب مؤشرات حاسمة على دخول السوق في موجة صعود مستدامة.

زخم سعري

سجلت بيتكوين ارتفاعاً بأكثر من 2% خلال التداولات الأخيرة، لتتجاوز مستوى 80400 دولار، وهو ما يمثل اختراقاً مهماً من الناحية الفنية والنفسية. هذا التحرك يعكس عودة الزخم إلى السوق بعد فترة من التراجع النسبي، حيث بدأ المستثمرون في إعادة بناء مراكزهم، مستفيدين من تحسن المعنويات العامة في الأسواق المالية. كما أن هذا الارتفاع يشير إلى وجود طلب قوي عند المستويات الحالية، خاصة مع اقتراب الأسعار من مستويات مقاومة رئيسية.

فجوة سعرية

رغم الصعود الحالي، لا تزال بيتكوين تتداول دون مستوياتها القياسية التي سجلتها في الربع الأخير من العام الماضي، حين تجاوزت 120 ألف دولار. هذا الفارق السعري يشير إلى أن العملة لا تزال تمتلك مساحة للصعود، لكنه في الوقت ذاته يعكس حجم التحديات التي تواجهها السوق في استعادة تلك المستويات. كما أن هذه الفجوة تعزز من حالة الترقب، حيث ينتظر المستثمرون إشارات واضحة قبل ضخ مزيد من السيولة.

مسار السوق

في المحصلة، تبدو بيتكوين في مرحلة مفصلية، حيث تتقاطع العوامل الإيجابية مع التحديات القائمة، ما يجعل الاتجاه المستقبلي غير محسوم. فبينما تدعم التدفقات الاستثمارية والزخم العالمي الأسعار، لا تزال المخاطر المرتبطة بالتشريعات والتقلبات الاقتصادية تلقي بظلالها على السوق. هذا التوازن يعكس طبيعة المرحلة الحالية، التي تتسم بالتغير السريع، ويجعل من الضروري متابعة التطورات عن كثب لتحديد المسار القادم.

مسار التحول في الاقتصاد الصيني 17

اختلال السيولة وإعادة هيكلة العلاقة بين النقد والنمو الاقتصادي

كتب جورج حبيب

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية عميقة تعيد تشكيل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنمو والاستثمار والتمويل، حيث لم يعد النظام المالي مجرد إطار تقني لإدارة الأموال، بل أصبح عنصراً حاسماً في تحديد مسارات التنمية وقدرة الاقتصادات على التكيف مع المتغيرات العالمية.

وفي ظل هذه التحولات، تبرز أهمية إعادة النظر في البنية المالية وآليات عملها، ومدى كفاءتها في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، إضافة إلى قدرتها على دعم الابتكار وتوسيع قاعدة الاستثمار في مختلف القطاعات. هذه السلسلة تأتي لتقديم قراءة تحليلية معمقة في تطور

الأنظمة المالية، واستكشاف العوامل التي تقف خلف إعادة هيكلتها، مع التوقف عند أبرز التحديات التي تواجهها، والفرص التي يمكن أن تفتحها أمام الاقتصاد الحديث، في سياق عالمي يتسم بالتغير السريع وتعقد العلاقات الاقتصادية.

المشاريع القادرة على قيادة النمو المستقبلي، وفي هذه المرحلة، لم يعد التدخل المباشر بنفس الكفاءة، بل قد يتحول في بعض الحالات إلى عبء يعيق ديناميكية السوق، خصوصاً في ظل أنظمة غير مكتملة أو آليات تعاني من اختلالات هيكلية.

تصاعد الحاجة إلى كفاءة السوق

بالتوازي مع هذا التحول، تزايدت الحاجة إلى دور أكثر فاعلية لآليات السوق. فمع ارتفاع مستويات الدخل، يزداد الطلب على الخدمات العامة، وهو ما تؤكد الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلى أن الاقتصادات المتقدمة تصبح أكثر اعتماداً على أنظمة مالية ونقدية مرنة قادرة على تلبية هذا الطلب بكفاءة. ومن الناحية المالية، ومع تراكم رؤوس الأموال، تتجه الاستثمارات نحو مجالات أكثر تعقيداً وأقل وضوحاً، ما يستدعي وجود أسواق مالية عميقة ومتطورة قادرة على اكتشاف الفرص، وتوفير المعلومات، وإدارة المخاطر بكفاءة، وهو ما لا يمكن تحقيقه ضمن أنظمة مقيدة، بل يتطلب بيئة مالية أكثر انفتاحاً ومرونة.

دور حكومي أكثر كفاءة

هذا التحول لا يعني انسحاب الدولة أو تقليص طموحاتها، بل إعادة تعريف دورها ليصبح أكثر كفاءة وتأثيراً. فالحكومة في هذه المرحلة مطالبة بتعزيز البيئة المؤسسية والتنظيمية، لا مزاحمة السوق في وظائفه الأساسية، خاصة في ظل استمرار وجود فجوات في بناء الأسواق ومخاطر تقلبات الاقتصاد الكلي. ويتجسد هذا الدور المتجدد في مجموعة من المحاور العملية:

أولاً: تبسيط الإجراءات الإدارية وتوسيع صلاحيات المؤسسات، مع تقليص التدخلات غير الضرورية. ثانياً: تحسين أنظمة حماية حقوق الملكية، ودعم تطوير الاقتصاد بنظام الملكية المختلطة بما يحقق توازناً بين القطاعين العام والخاص. ثالثاً: تطبيق نظام موحد لدخول الأسواق قائم على القوائم السلبية بما يعزز الشفافية ويحدد الأطر التنظيمية بوضوح. رابعاً: تقليص التدخل في تسعير السلع والخدمات، ودفع إصلاحات تدريجية في قطاعات حيوية مثل الطاقة والنقل والاتصالات. خامساً: تطوير أنظمة الرقابة على الأسواق عبر إطار موحد يهدف إلى الحد من التقلبات الاقتصادية وتقليل المخاطر النظامية والإقليمية.

وبهذا المعنى، فإن التحول نحو «اليد الخفية» لا يمثل تحليلاً عن دور الدولة، بل انتقالاً إلى مرحلة أكثر نضجاً، تُدار فيها العلاقة بين الحكومة والسوق بكفاءة أعلى، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي ويعزز استدامة النمو.



في الفكر الاقتصادي الصيني من منح السوق دوراً «أساسياً» في تخصيص الموارد، إلى إقرار دوره «الحاسم» ضمن إطار تنظيمي تشرف عليه الدولة.

غير أن جوهر هذا التحول لا يكمن فقط في توسيع نطاق دور السوق، بل في إعادة صياغة دور الحكومة نفسها. فبدلاً من التدخل المباشر وتقديم الدعم التقليدي، يتجه الدور الحكومي نحو تعزيز الكفاءة التنظيمية وتهيئة البيئة المناسبة لعمل الأسواق، بما يشبه الانتقال من «اليد الظاهرة» إلى «اليد الخفية»، حيث يكون التأثير غير مباشر لكنه أكثر فاعلية واستدامة في توجيه النشاط الاقتصادي.

من «التدخل المباشر» إلى «آليات السوق»

يرتبط التحول من نموذج «يد العون» إلى «اليد الخفية» بتراجع فعالية التدخل الحكومي المباشر مع تقدم الاقتصاد في مراحل التنمية. ففي المراحل الأولى، حيث تكون رؤوس الأموال شحيحة وفرص الاستثمار أكثر وضوحاً، لعبت الدولة دوراً حاسماً في توجيه الموارد وتجاوز اختناقات النمو، كما شهدت تجارب الاقتصادات الموجهة والناشئة قبل تسعينات القرن الماضي. وقد أسهمت السياسات الصناعية والتدخلات المنظمة آنذاك في دفع عجلة التنمية عبر دعم المشاريع ذات الجدوى الواضحة.

لكن مع نضوج الاقتصاد وتراكم الاستثمارات الأساسية، بدأت التحديات تتغير. فقد ظهرت فوائض في الطاقة الإنتاجية، وأصبح من الصعب تحديد

النقدي خلق بيئة مالية أكثر تشدداً، جعلت النظام النقدي أقل قدرة على امتصاص الصدمات، وأكثر عرضة لتضخم تكلفة التمويل.

إصلاح شامل للنظام المالي والنقدي

أظهرت التجربة الصينية منذ عام 2003 أن اللامركزية المالية والنقدية يمكن أن تكون أداة فعالة لدعم النمو، لكنها في الوقت نفسه تحمل في طياتها مخاطر نظامية متراكمة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إصلاح عميق لا يقتصر على إجراءات جزئية أو تدريجية، بل يستند إلى مقاربة شاملة تعيد هيكلة النظامين المالي والنقدي معاً ضمن إطار متكامل.

هذا النهج، المعروف بـ«التخطيط المنظومي الشامل»، ليس جديداً على التجربة الصينية، بل يمتد إلى مسار طويل من الإصلاحات التي شكلت فيها القرارات الاستراتيجية للحزب الشيوعي الصيني محطات مفصلية في إعادة صياغة بنية الاقتصاد وتحديد مساراته، سواء على المستوى السياسي أو التنموي. ويعكس هذا المفهوم إدراكاً متزايداً بأن الاختلالات النقدية والمالية لا يمكن معالجتها بشكل منفصل، بل تتطلب إعادة بناء متزامنة لبنية النظام الاقتصادي بكامله، بما يضمن التوازن بين الاستقرار المالي وديناميكية النمو.

ضبط الأسواق

تبقى إعادة ضبط العلاقة بين الحكومة والسوق محوراً أساسياً في أي عملية إصلاح اقتصادي، فقد تطور هذا المفهوم

مع تحول مؤشرات أسعار المنتجين إلى مستويات سلبية، ما ضاعف من العبء الحقيقي للتمويل، وعند احتساب أسعار الفائدة الفعلية بعد خصم تغيرات أسعار الإنتاج، يتضح أنها ظلت فوق مستوى 5% منذ منتصف عام 2012، وهو مستوى مرتفع لم يُسجل بشكل مستمر إلا لفترة قصيرة خلال تداعيات أزمة 2009، ما يعكس حجم الضغوط التمويلية التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية.

أزمة السيولة واتساع الطلب النقدي

يرتبط النقص المتزايد في السيولة بعوامل هيكلية عميقة، في مقدمتها ارتفاع مستويات الرفع المالي وتدوير بنية الديون داخل الاقتصاد، ووفقاً للرؤية الكينزية، فإن الطلب على النقود لا ينشأ فقط من دوافع التبادل، بل يمتد ليشمل دوافع الحيلة والمضاربة، وهو ما يفسر تنامي الحاجة إلى السيولة في بيئة تتسم بارتفاع مستويات المخاطر وعدم اليقين.

وفي الحالة الصينية، يعتمد نمو

مخاطر اللامركزية المالية على الاستقرار الاقتصادي دور الأسواق الداخلية في بناء القوة النقدية

النظام النقدي بين اللامركزية الموجهة والتنظيم العام

وفي هذا السياق، تُعد خصائص الخدمات العامة الأساس الذي يبنى عليه توزيع الصلاحيات ومسؤوليات الإنفاق بين المستويين المركزي والمحلي. فكما في التجربة الألمانية، تتولى الحكومة الاتحادية مسؤولية القطاعات السيادية والخدمات ذات البعد الوطني مثل الدفاع، والعلاقات الخارجية، والبنية التحتية الاتحادية بالمطارات والسكك الحديدية والطرق السريعة، بينما يتم توزيع جزء من الأعباء المالية بين مستويات الحكم المختلفة وفقاً لطبيعة كل خدمة ومدى تأثيرها على الاقتصاد الكلي.

إلى نموذج أوسع يقوم على تنظيم العلاقة داخل النظام النقدي العام، بما يضمن توازن الأدوار بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. ويُظهر هذا التحول أن طبيعة توزيع السلطات هي العامل الحاسم في تحديد دور الدولة الاقتصادي، سواء في إطار تدخل مباشر أقرب إلى نموذج «يد العون»، أو في إطار تنظيمي غير مباشر أقرب إلى «اليد الخفية». فكلما كان التقسيم المؤسسي واضحاً ودقيقاً، أصبحت قدرة النظام المالي على العمل بكفاءة أعلى وأكثر استقراراً.

ذات الطابع المحلي لإدارات الحكومات الإقليمية. وفي إطار هذا التقسيم، يتم تحديد مسؤوليات الإنفاق بما يتوافق مع طبيعة كل مستوى من مستويات الحكم، إلى جانب السعي نحو تحقيق استقرار مالي عام بين المركز والأقاليم، مع تطوير النظام الضريبي بما يراعي الخصائص الهيكلية للاقتصاد، ويعزز من تنسيق توزيع الإيرادات بين المستويين المركزي والمحلي. ويعكس هذا التوجه انتقالاً مهماً في فلسفة اللامركزية المالية، من نموذج يركز على دعم التنمية عبر توجيه الموارد،

يشير إعادة تنظيم العلاقة بين الحكومة والسوق إلى ضرورة إعادة ضبط العلاقة بين القطاعين المركزي والمحلي، بما يضمن وضوح توزيع السلطات وتحديد مسؤوليات الإنفاق العام بصورة دقيقة، ويقوم هذا التوجه على مبدأ أن بعض الوظائف السيادية مثل الدفاع الوطني، والسياسة الخارجية، وأمن الدولة، وبناء السوق الوطنية الموحدة، تظل ضمن اختصاصات الحكومة المركزية، في حين تُسند بعض مجالات الضمان الاجتماعي والمشروعات الكبرى العابرة للأقاليم إلى مسؤوليات مشتركة، بينما تُترك الخدمات العامة

توقعات بتسجيل سلاسل مطاعم انخفاضاً في الأرباح القادمة

أسعار الوقود تلقي بظلالها على مبيعات المطاعم بأمريكا

المستهتمين يوم الأربعاء بتوقع انخفاض المبيعات على مدار العام، ويعود ذلك جزئياً إلى التوقعات باستمرار ارتفاع أسعار الوقود. وحتى السلاسل التي حققت أداء جيداً في الربع السابق لا تزال حذرة. وبعد أن سجلت سلسلة تشيبوتل نمواً أفضل من المتوقع في مبيعات المتاجر بنسبة 0.5 في المئة، أبتت على توقعاتها لاستقرار النمو على مدار العام، وهو ما عزاه المدير المالي أم رايمر جزئياً إلى الضبابية بشأن الحرب وأسعار الوقود.

إمدادات النفط العالمية، ويقول موقع جاس بادي دوت كوم إن الأزمة رفعت متوسط أسعار البنزين في الولايات المتحدة إلى 4.43 دولار للجالون، بزيادة تقارب 40% مقارنة مع الوقت نفسه من العام السابق. وتجاوزت أسعار الوقود ستة دولارات في كاليفورنيا، التي كثيراً ما تصنف كأكبر ولاية أمريكية من حيث عدد المطاعم.

سجلت سلاسل مطاعم أمريكية مثل وينجستوب ودومينوز نمواً أقل من المتوقع في المبيعات في الربع السابق، مشيرة إلى أن ارتفاع أسعار الوقود الناجم عن الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران أجبر العملاء على تقليص الإنفاق على أمور أخرى.



معلومة ورقم

56
مليار دولار

أعلنت شركة جيم ستوب عزمها الاستحواذ على كامل أسهم إيباي بسعر 125 دولاراً للسهم، مع سداد نصف القيمة نقداً والنصف الآخر على شكل أسهم، في صفقة تقدر بنحو 56 مليار دولار.

ميرتس: رسوم ترامب تستهدف أوروبا كلها

المفوضية الأوروبية أرسولا فون دير لاين على إطار عمل يضع حداً أقصى للرسوم الجمركية بنسبة 15% على معظم السلع المصدرة من الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك السيارات وقطع غيار السيارات.

وقال ترامب يوم الجمعة إنه يعترض رفع الرسوم الجمركية على السيارات والشاحنات المستوردة من الاتحاد الأوروبي إلى 25% اعتباراً من الأسبوع المقبل، مشيراً إلى فشل التكتل في الالتزام بإطار التجارة المتفق عليه.

والاتحاد الأوروبي لم تنجز بعد. وذكر أن المقاومة للاتفاق لا تزال قائمة في البرلمان الأوروبي.

وأشار ميرتس إلى أن ترامب بدأ يفقد صبره مع استمرار طرح شروط جديدة من الجانب الأوروبي.

وأضاف: «الأمريكيون مستعدون والأوروبيون ليسوا كذلك»، وتابع: «لهذا السبب أمل أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن». وفي أغسطس 2025، اتفق ترامب ورئيسة

أكد المستشار الألماني فريدريش ميرتس أن الرسوم الجمركية المرتفعة التي يعترض فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على واردات السيارات من الاتحاد الأوروبي تستهدف الاتحاد الأوروبي ككل وليس ألمانيا بشكل خاص.

وقال ميرتس لإذاعة (إيه آر دي) الألمانية: «إنه يريد استهداف أوروبا بأكملها»، مضيفاً أن ترامب كان «محققاً في شعوره ببعض الخيبة» لأن اتفاقية الرسوم الجمركية المبرمة في أغسطس 2025 بين الولايات المتحدة

درشة اقتصادية

سباق الرقائق يربك حسابات الأرباح ويختبر شهية المستثمرين

«نيتندو» تحت ضغط التكاليف رغم نجاح ماريو السينمائي

1 الزخم الترفيهي لا يكفي وحده لدعم السهم في ظل ارتفاع تكاليف التصنيع عالمياً

2 الأداء القوي لمبيعات الجهاز الجديد لا يخفي تحديات تحقيق العائد من منظومة الألعاب

طلب السوق

وقد ساهم نجاح بعض الألعاب الحديثة، مثل ألعاب سلسلة بوكيمون، في دعم المبيعات، إلا أن استمرار هذا الزخم يعتمد على طرح ألعاب حصرية قوية خلال الفترة المقبلة. وتعد العروض التي تقدمها الشركة للكشف عن ألعابها الجديدة عنصراً مهماً في تحفيز السوق.

ويرى محللون أن إطلاق ألعاب جديدة من سلاسل شهيرة مثل The Legend of Zelda أو سوبر ماريو قد يشكل نقطة تحول، إذ تسهم هذه الإصدارات في جذب المستخدمين وتعزيز مبيعات الأجهزة.

تسعير مرتقب

في المقابل، يظل احتمال رفع سعر الجهاز الجديد أحد أبرز مصادر القلق، خاصة في السوق الأمريكية، حيث قد تتراوح الزيادة بين 50 و500 دولار. مثل هذه الخطوة قد تؤثر على الفئة المستهدفة من المستخدمين، التي تتميز بحساسيتها تجاه الأسعار، ما قد يبطئ وتيرة المبيعات.

خلاصة التحول

تواجه نيتندو تحدياً واضحاً في الموازنة بين قوة علامتها التجارية من جهة، وضغوط التكاليف من جهة أخرى. وسيعتمد أداءها في المرحلة المقبلة على استقرار أسعار رقائق الذاكرة، وإضافة إلى نجاحها في إطلاق ألعاب قوية تدعم الطلب. وبينما يواصل ماريو تحقيق النجاحات في السينما، تبقى معركة السهم مرتبطة بعوامل اقتصادية وصناعية أعمق، تتعلق بسلاسل الإمداد العالمية وتكلفة المكونات التقنية.



الارتفاع الحاد في أسعار رقائق الذاكرة يضغط على هوامش الأرباح ويغيّر نظرة المستثمرين

أداء تشغيلي

الكبير من المستخدمين. لكن التحدي لا يقتصر على بيع الأجهزة، بل يمتد إلى عدد الألعاب المباعة لكل جهاز، وهو عامل أساسي في تحقيق الأرباح. وحتى الآن، لا يزال هذا المعدل أقل من الجهاز السابق، ما يقلل من الاستفادة الكاملة من منظومة الألعاب المرتبطة به.

على مكونات أعلى تكلفة، ما يجعل أرباحه أكثر تأثراً بارتفاع أسعار الرقائق، ويزيد من صعوبة طرح إصدارات جديدة في المستقبل. ويؤكد محللون أن هذه الأزمة تشمل مختلف شركات الألعاب، بما في ذلك أجهزة Xbox، في ظل استمرار الفجوة بين العرض والطلب على رقائق الذاكرة، وهي فجوة قد تستمر لعدة سنوات مقبلة.

مقارنة القطاع

ولا تواجه نيتندو هذه التحديات وحدها، إذ تعاني سوني أيضاً من تأثيرات مشابهة، حيث تراجع سهمها بأكثر من 30% منذ نوفمبر. ويعتمد جهاز بلاي ستايشن 5

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com